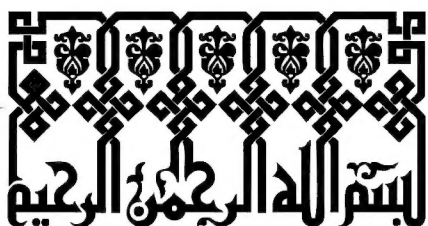




(حسن پاشا زاده علی رساله الآداب للکتابوی)





2271
508202
K 113

(conts.) 715

(حسن پاشا زاده علی رسالۃ الآداب للکتابوی)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله ذي الجلال والاکرام * والصلاة على رسوله المزم بالحجة
الباهرة على الکفرة المعاندين اللثام * وعلى آله واصحابه المتأدين
بآدابه القاسمین بوظائف الشرع المبین * وعلى العلماء العاملين
المرشدين للانام الى نهج الصواب المعرفين الحق اليقين * والمتنبئين
بالجل المتین (و بعد) فيقول العبد القاصر في امر العباد * السيد
محمد المدعو بحسن پاشا زاده * احسن الله معاده وجعل التقى زاده
* هذا شرح على رسالۃ الآداب التي هي من بين الرسائل
والدفاتر * كالبدر المنير من بين النجوم الازهار * جمعها في احسن
الترتيب اخونا في الدين العلامة المحقق والخبر المدقق مولانا
اسماعيل بن مصطفى الكتابوي العريف بشيخزاده بلغه الله مراده
اردت بجمعه حل مشكلاتها وكشف معضلاتها ضاماً اليها فوائده
يسيرة من كتب الآداب وسميته * بفتح الوها ب في شرح
رسالۃ الآداب * والله الموفق واليه المأب * قال المصنف
(بسم الله الرحمن الرحيم) تيناً يذكر اسمہ تعالی وامثالاً لحديث البسملة
واقراءة بافتتاح سور القرآن الكريم ولم يذكر التمجيد اكتفاء بالذكر

اللفظي وفيه تنبيه لطيف على ان البحث في ضمن الامثلة في الكتاب
انما هو عن الحمد كما صرح به نفسه واعراب البسطة وما يتعلق بها
من الابحاث مما يغني عن الاستقصاء فيه كتب التفسير لاسيما رسالة المفتي
محمد الخادمي فانها كافية في هذا الباب فراجعها (يقول العبد الفقير
الى رب العباد القدير) يجوز قطعه وهو ظاهر ويجوز اتساعه بناء
على ان الفاصل ليس باجنبي عن الموصوف لانه مضاف اليه كما ذكره
الامام ابن مالك (لما كان متون علم الآداب) اي علم المناظرة
لا علم الآداب الذي هو اثني عشر او ثلثة عشر بناء على جعل
العروض منه كما في الاتقان (لم تشمل على تفصيل امثلة البحث)
اشار بذكر الامثلة الى ان القواعد ولومترقة مذكورة في كتب
القوم والمقصود انما هو تفصيل امثلتها فقط (بجميع الابواب)
المرتبة لتلك القواعد الكلية ولا يخفى ان تفصيل هذه الامثلة امر
لازم لا يستغنى عنه (اذ بهذا التفصيل تنتفش صور كيفية المناظرة
في صفائح) جمع صفيحة بمعنى اللوح (اذهان الطلاب) والاذهان
جمع ذهن كالحفظ او ذهن كذهب بمعناه وازدادة الصفائح
الى الاذهان من قبيل لجين الماء والانتقاش ترشيح التشبيه (جعلت)
جواب لما واتحاد الوقتين باعتبار الامتداد والتوسع في الوقت كما لا يخفى
(هذه الرسالة) اي الالفاظ والنقوش الدالة عليها الموجودة
في الخارج او المستحضرة في الذهن باعتبار تقدم الدباجة
على الكتاب او تأخرها وعلى كلا التقديرين ففي كون الاشارة
حقيقية او تجوزية كلام (المشتملة) بالنصب صفة الرسالة والظاهر
مشتملة على انه مفعول (على ذا) اي على هذا التفصيل الذي به
الانتقاش المذكور ولكونه مقصودا بالذات من الجمع خصه بالاشارة
وان لم يتصور الابعاد تفصيل القواعد كما لا يخفى (هدية) بالنصب
ايضا مفعول ثان جعلت التعلد الى مفعولين لانه بمعنى صيرت
كقوله تعالى وجعله نبيا اي صيره والهدية واحدة الهدايا يقال
هدى له واليه كذا في المختار (شافية) صفة هدية اي هدية ذات

شفاء على ان تكون الصيغة للنسبة او على ظاهرها وعلى كلا التقديرين
فالنسبة مجازية (لصدور) جمع صدر وهو مذكر والجار متعلق
بشافية وشفاء الصدور مجاز عن شفاء القلب لمجاورته اياها
(الاخوان) جمع اخ واصله اخو بفتح الخاء المعجمة لانه يجمع على آخاء
مثل آباء فالذاهب منه واو لانه تقول في التنية اخوان وبعض
العرب يقول اخان على النقص ويجمع ايضا على اخوة بكسر
الهمزة وضمها ايضا واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة
في الولادة كذا في الصحاح والمختار والظاهر انه اراد بالاخوان ههنا
الاخوان في الدين اى شافية لقلوب علما ثمهم عن علل التدبش
والتفحص في الكتب المشتتة فيها مسائل فن الآداب ولصدور
جهلا ثمهم من ادواء الجهل الذى تنفر منه الانعام والدواب
(اولى الاباب) قوله اولى جمع لا واحد له من لفظه واحد ذوو اعرابه
كباب عشرين والاباب جمع لب وهو العقل ويجمع ايضا على
الب كاشدور بما اظهروا التضعيف لضرورة الشعر وهو صفة
للاخوان او للصدور على ان محل العقل هو القلب على ما قيل
ولا ينافى مامر لان العقل غير العلم (فاعلم) ايها الطالب لعلم
الآداب والفاء زائدة ههنا على ما فى مختصر المنتهى وشرحه
للساموئى وجعل الرضى فى مثل ذلك جوابا لاما المحذوفة لكثرة
الاستعمال (ان البحث) فى اللغة هو التفحص والتدبش وبابه قطع
(والمناظرة) اما من التظير وهو المثل او من النظر بمعنى الابصار
او الانتظار او المقابلة نحو بيتى ناظر الى بيت فلان اى مقابل له وهذا
احسن وانسب وفى العطف اشارة الى الترادف فى المعنى الاصطلاحي
وهو (مدافعة الكلام) من الجائين وهى فى اللغة المماثلة والمكافحة
ونجى بمعنى الدفع وفى الاصطلاح تردد الكلام بين شخصين
يقصد كل منهما تصحيح قوله وابطال قول صاحبه (ليظهر الحق)
احتراز عن الجدل لان الغرض منه ليس ظهور الحق بل حفظ
اى وضع كان وهدم اى وضع كان وقصد ظهور الحق اعم

من ظهوره في يد مع ارادة غلط الخصم وظهوره في يد الخصم ولا يخرج منه شيء من القاصدين عن كونه غرضاً للمناظرة وان كانت بطريق الامتحان والاختبار على مانص عليه بعض المحققين وفي تعبيره به اشارة الى ما قلنا الا ان السلف كانوا يقصدون ظهور الصواب في يد الخصم دفعا لحظ النفس وفيه ايضا اشارة الى ان ظهور الحق لا يجب ان يكون عقيب البحث المذكور فلا يرد انه قد يظهر ان المناظر خير مصيب (فان قلت المدافعة مفاعلة تقتضي الدفع من الجانبين ففي صورة طلب صحة النقل من الناقل والدليل من المدعى يتحقق البحث هناك ولا مدافعة) قلت بعد طلب الخصم يتحقق الدفع من الناقل والمدعى فانه لما اعتنى بكلامه بعده فقد تحقق منه الدفع فتدبر ثم انه يرد على هذا التعريف ايضا انه لو فرض مناظر ان بلغ حالهما من التصفية الى حيث يعلم كل ما في ضمير صاحبه وينظر كل في نفسه مع الآخر مناظرة كالمنظرات الواقعة فيما تقدم بين الحكماء الاشرافيين المتألهين المصامنين لا يصدق التعريف على مثل هذه المناظرة اللهم الا ان يعم الكلام من النفسى واللفظى ويكنى في الدفع بمجرد العلم وامانع كونه مناظرة اصطلاحاً فما لا يستحسنه عقول الفحول كما لا يخفى (وعلم الآداب موضوع لتمييز صحيح البحث عن سقيم) اى البحث الصحيح عن البحث السقيم (واعلم ان الواجب على كل شارح في علم امر ان احدهما التصور بوجه بالاستحالة طلب المجهول المطلق والثانى التصديق بفائدة ما لان الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد فيه من ذلك على ما بين في محله واما ما عداهما من الاشياء التى يسميها القدماء بالرؤس الثمائية فقد ذكر في التهذيب وشروحه تفصيلاً فراجعها ومن حق كل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة ان يعرفها بتلك الجهة للامن من ان يفوته ما يعينه ويضع عمره فيما لا يعينه ولا شك ان طالب العلوم طالب كثرة من حقه ان يتصور العلم المشروع فيه اولا بتعريف مأخوذ من جهة وحدته الذاتية او العرضية

حتى يحصل له علم اجالى بذلك فيصح توجهه اليه بخصوصه ويكون على بصيرة في طلبه ولا يكون ضالا في طريقه فان من ركب متن عياء يوشك ان يخطب خطب عشواء وان يعرف موضوعه اى يصدق بموضوعية موضوعه حتى يتميز عنده اذ يتمايز به معلومات العلوم في انفسها حقيقة وهى بتبعيتها وان يعرف غايته وفائدته المعتد بها اى يصدق بذلك دفعا للعبث ويزداد رغبته وجده فيه فان الطالب اذا لم يعتقد فيه فائدة اصلا او فائدة معتدا بها لم يتصور شروعه فيه على وجه البصيرة والاجتهاد فاشار المصنف الى كل من تلك الامور الثلاثة فقال (فهو) اى علم الآداب ويسمى علم صناعة التوجيه ايضا ولفظ العلم ليس جزءا من هذا وكذا من سائر العلوم فالاضافة بيانية كشجر الاراك كذا في تقرير القوانين اى اذا كان هذا العلم موضوعا للتمييز المذكور فنعرفه بانه (علم) اى اصول وقواعد او ادراك بامور (يبحث فيه عن احوال الابحاث الكلية) كالنفع والتعوض والمعارضة الكليات فان البحث في الفن انما هو عن الاحوال العارضة لها لا الشخصيات الجارية فيما بين المناظرين بخصوصهم (من حيث انها) اى تلك الابحاث الكلية (موجهة مقبولة) مستحسنة مسموعة عند الخصم والتوجيه لغة جعل شئ على جهة واحدة لا يختلف ويقال وجهه في حاجة ووجه وجهه الى الله تعالى كذا في الصحاح واصطلاحا جعل المناظر كلامه مقابلا لكلام خصمه ودافعا له (او غير موجهة مقبولة) اى غير مقابلة دافعة لكلام الخصم او مقابلة غير دافعة لكون الوصفين مأخوذين معا وقد يعرف بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في المباحثات اى في مجموع اعتراض السائل وكلام المعلل فالتعريف الاول باعتبار جهة وحدته الذاتية والثاني باعتبار جهة وحدته العرضية فان من تصور هذا العلم باحدى هاتين الجهتين حصل له وقوف اجالى على جميع مسائله حتى اذا اورد عليه مسألة من مسائله او مسألة مما ليست منها يقتدر بذلك على ان يعرف انها

منها اوليست منها لانه حينئذ حصل عنده من طرد التعريف الاول مقدمة كلية هي ان كل مسألة لها مدخل في معرفة الاحوال العارضة للابحاث الكلية فهي من مسائل علم الآداب ومن طرد التعريف الثانى مقدمة كلية هي ان كل مسألة لها مدخل في العصمة عن الخطأ فهي من مسائل علم الآداب فيضم الى احدى هاتين المقدمتين الكليتين صغرى سهلة الحصول لينتظم منها قياس على هيئة الشكل الاول منتج ان هذه المسئلة من مسائل علم الآداب بان يقول ان هذه المسئلة لها مدخل في معرفة الاحوال العارضة للابحاث الكلية وان هذه المسئلة لها مدخل في العصمة عن الخطأ وكل مسألة شأنها كذا فهي من علم الآداب يتبع ان هذه المسئلة من علم الآداب ويحصل له ايضا عنده من عكس التعريف الاول مقدمة كلية هي ان كل مسألة ليس لها مدخل في معرفة الاحوال العارضة للابحاث الكلية فهي ليست من مسائل علم الآداب ومن عكس التعريف الثانى ايضا مقدمة كلية هي ان كل مسألة ليس لها مدخل في العصمة عن الخطأ فهي ليست مسائل علم الآداب فيضم ايضا الى احدى هاتين المقدمتين الكليتين صغرى سهلة الحصول لينتظم منهما قياس منتج ان هذه المسئلة ليست من مسائل علم الآداب بان يقول ان هذه المسئلة لا مدخل لها في تلك المعرفة اولا مدخل لها في تلك العصمة وكل ما هذا شأنه فهو ليس من علم الآداب يتبع ان هذه المسئلة ليست من علم الآداب ثم البحث عن احوال تلك الابحاث انما هو (بان يقال كل ما هو منع مقدمة) اي ردها او هو محمول على التجريد وسيجي ما يتعلق به ان شاء الله تعالى (معينة) او مطلقا على القولين (موجهة) مقبولة مستحسنة (وكل ما هو نقض) بالتخلف او باستلزامه خصوص الفساد (او معارضة) بانواعها الثلاثة سواء كانت في المدعى او في المقدمة (فهو) كذلك (موجهة) مقبولة (وكل ما هو اثبات المقدمة المنوعة) باحدى الطرق الآتية من التحرير والتغيير والانتقال

على قول (ابطال السند المساوى) لتقبض المقدمة المتنوعة
 ولحقائها على القولين (موجهة وهكذا) كما يقال كل ما هو معارضة
 للمدعى المدلل فهي موجهة وكل ما هو ابطال للمقدمة الغير المدللة
 ابتداء فهو غير موجهة بدليل او بدونه على ما سيأتى ان شاء الله تعالى
 (فموضوع هذا العلم) اى اذا عرفت ان البحث في هذا العلم اتم
 هو عن الاحوال العارضة للابحاث الكلية فموضوع هذا العلم
 (هو الابحاث الكلية) وهى محمولاتها (واعلم ان موضوع كل
 علم ما يبحث فيه عما يرجع الى اعراضه الذاتية اى احواله التى تلحقه
 لذاته او جزئه المساوى له فى الصدق او فى الوجود فان المبانى للشيء
 اذا قام به مساو له فى الوجود ووجد عارض له حقيقة لكن
 الموضوع يوصف به ايضا كان ذلك العارض من الاحوال المطلوبة
 فى ذلك العلم كالسطح بالنسبة الى الجسم الطبيعى فانه واسطة
 فى عروض اللون له غير محمول عليه فاللاحق للشيء بواسطة جزئه
 الاعم ليس منها بل من الاعراض الغريبة له هذا عند القدماء واما
 عند المتأخرين فالعرض الذاتى هو الخارج المحمول الذى يلحقه
 لذاته او جزئه او الخارج يساويه فيكون اللاحق له بواسطة الجزء
 الاعم من الاعراض الذاتية المبحوث عنها فى العلم كالشيء العارض
 للانسان بواسطة الحيوان واما اللاحق للشيء الامر اخص فانه
 من الاعراض الغريبة اتفاقا كالضحك اللاحق للحيوان بواسطة
 (ثم ان المحققين رحبوا مذهب المتقدمين بان المبحوث عنه فى العلم
 هو الآثار المطلوبة لموضوعاتها استحضانا وهى الاحوال التى تطلبها
 الاستعدادات المختصة بتلك الموضوعات ولا شك ان مطلوب
 الاستعدادات المختصة بالشيء لا بد ان يكون مختصا به لا مشتركا بينه
 وبين غيره واللاحق للشيء بواسطة جزئه الاعم لا يكون مختصا به
 بل يكون مشتركا بينه وبين غيره فلا يحسن جعله من الاعراض
 الذاتية المبحوث عنها فى العلم وان اللاحق للشيء بواسطة جزئه الاعم
 اعلم منه فلو جعل من الاعراض الذاتية المبحوث عنها فى العلم لزم

خلط فسا ئل العلم الادنى الذى موضوعه اخص بمسا ئل العلم
 الاعلى الذى موضوعه اعم منه فلا يحصل التمايز المطلوب على
 ما لا يخفى وفيه تأمل واما ما كان اخص من الشئ وكان ذلك الشئ
 محتاجا فى حقوقه الى ان يصير نوعا متهيئا لقبوله لبس عرضا ذاتيا له
 وان كان شاملا لجميع افراد الموضوع بمقابله تقابل التضاد الحقيقى
 او تقابل العدم والملكية وان عد منه مساحبة فان العرض الذاتى
 بالحقيقة هو القسمة ههنا اعنى المفهوم المرددين القسمين لاكل واحد
 منهما نص عليه المحقق جلال الدين والمراد بالبحث عن الاعراض
 الذاتية حلها على موضوع العلم امامطلقا او مقيدا بعرض ذاتى
 او على نوع الموضوع اما مطلقا او مقيدا بذلك او على عرض
 ذاتى له كذلك او على نوع عرض ذاتى له كذلك قيل كذا ما يلحق
 الموضوع لامر اعم بعد تقييده بما يخصه بالموضوع وقال نافذ
 التزيل بشرط ان لا يتجاوز عن موضوع العلم فى العموم كقول
 الفقهاء كل مسكر حرام والكلام فيه مبنى على ما مر وههنا ابحاث
 شريفة مذكورة فى التوضيح والتلويح يجب الاطلاع عليها
 ولا مكان الرجوع وخوف الاطناب طوبى لها بالكلية هذا وقد ظهر
 ان موضوع المسئلة قد يكون نفس موضوع العلم وقد يكون ماهو
 راجع اليه نحو تحريم المراد موجه وان محمولها قد يكون نفس العرض
 الذاتى نحو النع موجه والغصب غير موجه وقد يكون ماهو راجع
 اليه نحو تحريم المراد ينبغى ان يكون سندا للنع وتغير الدليل يوجب
 اثبات المتنوع تأمل فى هذا المقام (وغايته) المترتبة عليه الباعثة
 على تحصيله (العصمة عن الخطأ فى الابحاث الجريئة) ولذا قالوا
 ان من ليس له معرفة وبضاعة من هذا الفن لا يكاد يفهم الابحاث الواقعة
 فى العلوم خصوصا الكلام واصول الفقه فلا يقدر على تمييز العقائد
 الحققة الواجب اعتقادها ولا الدلائل القطعية من غيرها وبصير
 مقلدا صرفا متبعا لكل من يظنه عالما ومستمعا لمن يفسرها بشئ سواء
 كان حقا او باطلا ثم اعلم ان ما يتأدى اليه الشئ وبترتب عليه

يسمى من هذه الحثية غاية ومن حيث يطلب بالفعل غرضاً
 ثم ان كان مما يشوقه الكل طبعاً يسمى منفعة كذا في شرح المقاصد
 (فان عالم هذا العلم يعرف صحة البحث الجزئى اوفساده بان يضم
 الى قاعدة من قواعده) الكلية (صغرى سهلة الحصول) يجعل
 تلك القاعدة الكلية كبرى على هيئة الشكل الاول والصغرى
 السهلة الحصول صغرى وهى ان يؤخذ فرد من افراد موضوع
 القانون الكلى ويجعل موضوعاً ووصف موضوعه محمولاً لذلك
 الفرد كما اذا اردنا اثبات ان هذا الاعتراض موجه فان كان معارضة
 تأخذ المعارضة التى هى عقد وضع لقضية كلية هى ان كل معارضة
 موجهة وتجهلها محمولاً لهذا الفرد الصادق عليه ذلك الوصف
 فيحصل قضية تجعل صغرى وتجعل تلك القضية الكلية التى
 هى القانون الكلى كبرى فيتألف من الشكل الاول قياس منتج
 ان هذا الاعتراض موجه بان يقال هذه معارضة وكل معارضة
 موجهة فهذه موجهة وقس على هذا مثل ان يقال هذا منع وكل
 منع موجه فهذا موجه ونحو ان هذا نقض اجالى بشاهد وكل
 نقض اجالى بشاهد موجه فهذا موجه وهذا غصب غير موجه
 لانه ابطال للمقدمة الغير المدللة بدليل وكل ما هو ابطال للمقدمة
 الغير المدللة بدليل غصب غير موجه فهذا غصب غير موجه
 وعلى هذا فقس (وما يجب ان يقدم) على المطلوب فى البيان
 (ان الدليل) وهو فى اللغة يقال للمرشد وهو الناصب والذاكر ولما به
 الارشاد صرح به فى الاحكام وقال القاضى عضد الدين ولا يعجز
 ان يجعل ما به الارشاد معنى مجازياً للمرشد فان ما به الارشاد يقال له
 المرشد مجازاً لان الفعل قد يسند الى الآلة فيقال للسكين انه قاطع
 وفى الاصطلاح له معنيان اصولى ومنطقي فهو (عند الاصولين
 ما يمكن التوصل به صحيح النظر) هو ما معنى مجموع المركبين
 او الترتيب اللازم للحركة السالبة او الملا حظة للمركبتين او الترتيب
 على اختلاف فيه والجواز متعلق بالتوصل والامكان هو الامكان

العام المقيد بجانب الوجود وقيل متعلق بالامكان وهو محمول على المعنى
 القوي اعني الفكن والافتدار وفيه ما لا يخفى تأمل ثم ان تقييده به للتنبيه
 على ان الدليل من حيث انه دليل لا يعتبر فيه التوصل بالفعل بل يكفي
 امكانه فلا يخرج من التعريف الدليل الذي لم ينظر فيه احد ابدا
 وقال بعضهم للاحتراز عن مذهبي التوليد والاعداد وفيه ان هذا
 مبني على حل الامكان على الامكان الخاص الذي هو سلب
 الضرورة عن جانبي الوجود والعدم وقد عرفت ما هو الحق وتقييد
 النظر بالصحيح وهو المشتمل على شرائط الانتاج مادة وصورة لان
 الفساد لا يمكن ان يتوصل به اذ ليس هو سببا للتوصل ولا آلة له
 وان كان يفضي اليه فذلك افشاء اتفاق كذا قيل وفيه نظر
 لان فاسد المادة مع وجود شرائط الانتاج لا شك في التوصل به لان
 الكواذب لها ارتباط عقلي يصير بعضها به وسيلة الى بعض
 الا ان يخص بفساد الصورة وايضا لو لم يقيده واريد بالنظر العموم
 والاستغراق لخرج الدلائل باسرها اذ لا يمكن التوصل بكل نظريتها
 وان اطلق لم يكن في التعريف اشارة الى الفرق بين الصحيح والفساد
 وان اريد المعهود الذهني كان تعريفه بالمجهول وهو باطل (فان قيل
 كيف تتصور شروط الانتاج في مثل القياس الفقهي مع انه دليل بالمعنى
 الذي ذكره (قلنا المراد بشروط الانتاج شروط اللازم العلمي اعم من اليقيني
 والظني لاشروط اللازم الخارجي ندر (فيه) اي في نفسه في المركب
 (او في احواله) في المفرد وسياق ان شاء الله تعالى ومعنى النظر في نفس
 الدليل ان يرتب المقدمات الحاصلة بالعمل ومعنى النظر في احواله
 ان يجعل الحال محمولا لموضوع الدليل الذي هو موضوع المطلوب
 مرة ويجعل مرة اخرى موضوعا لمحموله بان يقال العالم حادث وكل
 حادث فله محدث فيتوصل به الى ان يقال العالم له محدث (الى مطلوب
 خبري) او الى العلم به وتقييده بالخبري لخراج الاقوال الشارحة
 لان التوصل فيها الى مطلوب تصوري ومن غفل عن معنى النظر
 والترتيب قال انه للاحتراز عن مواد القول الشارح لاعتنه نفسه

لانه خارج بقيه النظر قبل هذا فتأمل (توصلا بقينا او ظنيا)
توليدا او اعدادا اولزوما او عادة فيتناول التعريف الدليل القطعي
والظني ويشمل الامارة وصح على المذاهب كلها هذا واعلم
ان المشهور ان الدليل عند الاصوليين لا يكون الا مفردا كالعالم بالنسبة
الى وجود الصانع واما في التحقيق (فهو عندهم قد يكون مفردا
كالعالم الذي يمكن التوصل بصحيح النظر والتأمل في احواله)
كما ذكرنا (الى) المطلوب الذي هو (وجود الصانع) بان يتوصل
اليه بالنظر في الحدوث والاحتياج الى الصانع اللذين هما من احوال
العالم (وقد يكون مركبا) من مقدمات متفرقة او مقدمات مرتبة
معروضة للهيئة لكن بلا اعتبار دخولها فيه بخلاف الدليل
المنطقي فانه المقدمات المرتبة المأخوذة مع الهيئة اى المجموع من حيث
هو المجموع باعتبار دخولها فيه وما يقال ان النظر يستحيل في الشيء
المعروض للهيئة كما يستحيل في الشيء الداخلة فيه الهيئة للزوم
تحصيل الحاصل فممنوع وانما يستحيل ان لو اخذ ذلك الشيء بخصيصة
معروضة لها وههنا ليس كذلك وان كان بعرض له الهيئة في نفسه
فتدبر (كقولنا العالم ممكن وكل ممكن يحتاج في جوده الى مؤثر فانه)
اى الشأن (يمكن التوصل بالنظر والتأمل الصحيح) مشتمل على جميع
شروط الانتاج مادة وصورة (في نفسه) اى في اجزائه كما مر
(الى مطلوب خبري) هو النتيجة (اعنى احتياج العالم في وجوده)
الخارجي (الى المؤثر او الخالق) اعلم ان ههنا اصطلاحين فقهي
واصول فالتعريف المذكور في المتن مبنى على الاول ومشتمل على
تعريفين لان كلمة اوقى احواله لتقسيم الحد اشارة الى الذهين فيه
لان المحدود على نوعين مشهورين وتحقيق فابعد او اشارة
الى المشهورى وهو مع ما قبله اشارة الى التحقيق وكذا الكلام
في التعريف الثاني وقد اشرنا اليه الا انه مبنى على الاصطلاح
الثاني قال صاحب البدائع والاول هو المختار لاندرج الامارة فيه
فهو اعم من الثاني مطلقا فههنا اربعة تعاريف الاول ما يمكن

التوصل بصحيح النظر في احواله الى مطلوب خبري والثاني ما يمكن
التوصل بصحيح النظر في احواله الى العلم بمطلوب خبري والثالث
ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه اوفى احواله الى مطلوب خبري
والرابع ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه اوفى احواله الى العلم
بمطلوب خبري والنسبة بين الكل غير خفية والا ولان من هذه
التعريفات الاربعة المشهورى والاخيران منها للتحقيق كما لا يخفى
كذا قاله بعض المحققين وفيه انه يلزم حينئذ استعمال كلمة او بمعناها
تارة وبمعنى الواو اخرى الا ان يعتبر عموم المجاز او عموم المشترك عند
من جوزه ويجوز ان يعتبر مجموع ما بعدها وما قبلها بان يراه
من النظر فيه اعم من النظر في نفسه اوفى صفاته اوفى احواله على
طريق عموم المجاز ايضا فتكون كلمة او مستعملة في معناها الاصلية
وما قيل انه مبنى على حذف المعطوف او على المسامحة فليس بشئ
تأمل ثم انه لما جاز ان يكون الدليل مقردا عند اهل الاصول احتج
في تطبيق اكثر الوظائف المتعلقة به بعضها او كلا الى تكلف اعتبار
التركيب والترتيب وهو ظاهر (وعند المنطقيين) عطف على
عند الاصولين اى الدليل عندهم (هو المركب من قضيتين)
لم يقل فصاعدا كما قاله ابن الحاجب في مختصر المنتهى اشارة الى
ان التحقيق ان الدليل في الحقيقة لا يتركب الا من قضيتين واذا قالوا
ان القياس المركب في الحقيقة اقبسة وتقسيم القياس الى المركب
والبسيط انما هو بحسب الظاهر وفيه ان القياس في الموصول النتائج
اقبسة في الحقيقة وفي الظاهر فلعل اطلاق القياس عليه لان القياس
جنس لم يعتبر في مفهومه قيد الوحدة فالتقسيم في الحقيقة انما هو
بالقياس الى اصل المقصود فتأمل والقضية تطلق على المفوظة
والمعقولة اما اشتراكا لفظيا كما ذهب اليه شارح المطالع او حقيقة
ومجازا كما ذهب اليه غيره والراد بالمركب هو المركب اللغوي ليعتلق به
الجار في قوله من قضيتين اذ لو جعل طرفا مستقرا يلزم حذف
الموصول مع بعض صلته وهو غير جائز وفيه كلام تأمل واحترز

بهذا عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها فانها
قول مؤلف لكن لا من انقضائيا بل من المفردات ثم القضية قول
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه كافي الشبهة
(يستلزم لذات هيئته) احتراز عما يلزم بواسطة مقدمة غريبة لازمة
لاحدى المقدمتين او اجيبه وما ينتج بخصوص المادة (العلم) فاعل
يستلزم (التعلق) صفة العلم (بهما) اى بانقيضتين استلزاما يينا
كافى الشكل الاول او غير بين كافى الاشكال الباقية فانها تحتاج
الى الواسطة من العكس والافتراض والخلف للعلم بذلك الاستلزام
فيها فبهذا سقط ما يقال ان غير الشكل الاول من الاشكال لا ينتج
لذاته بل بواسطة شئ آخر من العكس والخلف والافتراض
لان تلك الواسطة انما هى للعلم بالاستلزام لان نفس الاستلزام
كافى قياس المساواة فالاستلزام فى الاشكال الاربعة انما هو لذاته
لا بواسطة شئ اصلا فقلوه لذات هيئته قيد نفس الاستلزام يخرج
ما لا يستلزم لذاته كما عرفت وبقيد الاستلزام خرج التمثيل والاستقراء
التاقص عنه اذا لا استلزام فيهما (علما) مفعول يستلزم (بقضية
اخرى) هى النتيجة فعلى هذا كان الدليل مساويا للقياس المنطقى
مراد فانه بمعناه المشهور فان ما لهما واحد ثم الدليل كالقول
والقضية يطلق على المعقول والسموع المركب من الضيائيا الملفوظة
فهذا ان جعل ثمرىفا للدليل المعقول يراد بالعضيتين الامور المعقولة
وان جعل ثمرىفا للدليل الملفوظ يراد بهما الملفوظة وعلى التقديرين
يراد بالقضية الاخرى التى هى النتيجة القضية المعقولة لان التلفظ
بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول وللقياس السموع الملفوظ ومعنى
اخرى تلك القضية ان لا تكون احدى مقدمتى القياس
لان لا تكون جزءا اصلا منه وانما اشترط اخرويتها لانه لولاها لكان
هذيانا او مصدرة على المطلوب مشتتلا على الدور المهروب عنه
وقيل يلزم حينئذ ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانت لاستلزام
مجموعهما كلا منهما وفيه ما لا يخفى ثم انه يرد على هذا التعريف انه

لا يشمل غير القياس البرهاني من الضائعات الخمس مع انه خلاف ما طبق عليه اهل الميراثان كما يظهر بالنظر الى كتبهم وفيه كلام موضعه كتب الميراثان (اعني يلزم العلم بالنتيجة من العليين السابقين لزوما جاديا) مفعول مطلق نوعي والظاهر استلزاما ونسبته الى السبب (عند) ابي الحسن (الاشعري) شيخ السنة (بمعنى ان عادة الله تعالى جرت على خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين وان لم يجب خلقه عليه تعالى) لان جميع الممكنات مستندة عنده الى الله تعالى ابتداء بلا واسطة وانه قادر مختار فلا يجب عليه صدور شيء منها ولا يجب عليه ايضا ولا علاقة بوجه بين الحوادث المتعاقبة الا باجراء العادة بخلق بعضها عقيب بعض كالاحراق عقيب مماسة النار والري بعد شرب الماء والشبع عقيب الاكل (ولزوما اعدا ديا) الاعداد التهيئة يقال اعداه لامر كذا اي هيأه والعدة بالضم والاستعداد بمعنى وهو التهيؤ يقال كونوا على عدة اي تهيؤ وترصد واكثر استعمال الاعداد في الوجود على ما في الكليات (عند الحكماء بمعنى انه يجب عليه تعالى خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين لانهما) اي العلمين المتعلقين بالقضيتين السابقين على العلم بالنتيجة (بعدان) وبهتان (الذهن اعدادا تاما فلم يخلق النتيجة) عقبيهما (يلزم البخل وهو من المبدأ الفياض محال) لتام القابل مع دوام الفاعل فان المبدأ الذي يستند اليه الحوادث في عالمنا هذا موجب عندهم عام الفيض ويتوقف حصول الفيض منه على استعداد خاص يستدعيه والاختلاف بحسب اختلاف استعدادات القوابل فالتنظر كما مر يعد الذهن اعدادا تاما والنتيجة تفاض عليه من ذلك المبدأ وجوبا (ولزوما توليدا عند المعتزلة) وذلك انهم لما اثبتوا لبعض الحوادث مؤثرا غير الله تعالى قالوا الفعل الصادر عنه اما بالباشرة واما بالتوليد ومعناه ان يوجب فعل لفاعله فملا آخر كحركة اليد والمقتساح فان حركة اليد صدرت بالباشرة بلا واسطة فعل آخر منه واوجب لفاعلهما

حركة المفتاح وهي صادرة عنه ايضا لكن بواسطة حركة اليد والنظر فعل للعبد واقع بمباشرة بلا واسطة تفعل آخرته يتولد منه فعل آخر هو العلم بالمنظور فيه (بمعنى ان العِلْمَ السابقين يولدان العلم بالنتيجة) فالخلق بالمباشرة ليس الا العلمان السابقان وهما يولدان ويوجبان العلم بالنتيجة (فهو) اى العلم بالنتيجة (مخلوق) للعبد (بالواسطة) اى بتوسط العلمين السابقين (لا ابتداء) بغير واسطة كالاولين (عندهم) خذلهم الله تعالى بخلاف مذهب الحكماء والاشاعرة فان كلا من العلوم وكذا حركة المفتاح عند حركة اليد مخلوقة لله تعالى من غير توسط شئ وخلاصة مذهب المعتزلة ان العلم بالنتيجة لا يحتاج الى خلق مستقل آخر بل ليس هناك الا خلق مستقل واحد هو خلق العلمين السابقين فبالخلق الواحد يتحصل المخلوقان احدهما بالاصالة والثاني بالتبع كذا نقل عنه (ولزوما عقليا عند الامام) فخر الدين (الرازي) قيل اخذ هذا المذهب من القاضي الباقلاني وامام الحرمين حيث قالوا باستلزام النظر للعلم على سبيل الوجوب من غير توليد ورد بان مرادهما هو الوجوب العادى دون العقلى كذا فى شرح المواقف بمعنى ان انفكاك العلم بالنتيجة عن العلمين السابقين محال (فى نفس الامر) اى فى الواقع ويعبر عنه بالخارج ايضا وقد يستعمل اعم منه مطلقا على التول بالوجود الذهني ومن وجهه منه ايضا ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر كذا فى نفسه اى فى حد ذاته وبالنظر اليه مع قطع النظر عن ادراك المدرك واخبار الخبر على ان المراد بالامر الشان الشئ وبالنفس الذات وتفصله فى شرح المقاصد (وان) وصلية (كان كل من العلوم مخلوقا لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق المزوم بين بعض افعاله تعالى وبعض آخر ولا يلزم ان يجب على الله تعالى شئ لعبد وجوب خلق العلمين السابقين عليه تعالى) قال العلامة التفتازانى فى شرح المقاصد وذكر حجة الاسلام الغزالي انه المذهب المختار عند اكثر

اصحابنا واستدل الامام الرازى على الوجوب بان من علم ان العالم متغير وكل متغير ممكن فمع حضور هذين العلمين في الذهن يمتنع ان لا يعلم ان العالم ممكن والعلم بهذا الامتناع ضرورى وكذا في جميع اللوازم مع الملزومات وعلى بطلان التوليد بان العلم في نفسه ممكن فيكون مقدور الله تعالى فيمتنع وقوعه بغير قدرته وبيانه في شرح المواقف والمقاصد (و) مما يجب ان يقدم ايضا (ان المقدمة) في اللغة اول الشيء كما يقال لاول الجيش مقدمة وفي الاصطلاح (قضية حقيقة او حكما) اقول هذا التعميم يدخل فيه شرط القياس كيفوا كما على ما سيصرح به لتعلق المنع بها اذ لو لاها لم يتصور المنع فيها لاستدعائه الحكم وفيه نظرا لانه ان اعتبر الحكم فيها تكون قضية حقيقة والا فلا تكون قضية اصلا فعدم تصور المنع باق بحاله فلو قال ماتوقف صحة الدليل عليه سواء كان جزءا من الدليل او امر اخرجاه عنه كالشرائط لكان اسلفان الشرائط قضايا حقيقة الا انها يعبر عن القضية بمضمونها نحو ايجاب الصغرى شرط مثلا تأمل (تتوقف عليهما) سواء كان ذلك التوقف من جهة الصفة او من جهة الذات (صحة الدليل) المراد بالدليل ههنا هو المعنى الاعم على اى مذهب كان لئلا يرد الانتقاض بعدم الجامعة كذا قاله بعض المحققين (هذا التعريف صادق على مثل الصغرى لانها جزء الدليل وصحة الدليل تتوقف على جزئه وعلى مثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وغيرهما من الشرائط التى بينها اهل العقول) كما يختلف المقدمتين بالايجاب واللب وكلية احدهما وايجابا بهما مع وكلية الصغرى ونحو ذلك (فان كلا منهما قضية حكما) وقد عرفت ما فيه (بان يقال صغرى دليلي هذا موجبة وكبراه كلية) ومقدماته مختلفتان بالكيف ولا شك ان هذه القضايا مثبتة عن وجود تلك الشرائط لانها هى انفسها لما لا يخفى فتأمل في هذا المقام فانه مما زلت فيه الاقدام (ومنه) في العدول عن النهج السابق اشارة الى ان التقريب ليس شطرا ولا شرطا بل هو ازم مسترتب

على الدليل بعد استكمال الشرائط والاركان كما لا يخفى اى وبما يجب ان يقدم ايضا (التقريب وهو سوق الدليل) اى مسوقته لاطلاقهم عليه الاستلزام وهو وصف الدليل قطعاً (على وجه يستلزم المطلوب) وقد يعرف بتطبيق الدليل على المدعى وهذا على ما قاله الفاضل العصام اعم لان الاول مختص بالقياس اذ الاستلزام فيه والثاني شامل للاستقراء والتثيل ورد السيلكوتى بان الدليل يعم الاستقراء والتثيل فالاستلزام عبارة عن المناسبة الصحيحة للاتصال والتطبيق عبارة عن اراد الدليل على وجه يوافق المدعى فالاختلاف بين التعريفين انما هو بالعبارة وبهذا اندفع ان تطبيق الشيء على الشيء على ما قيل عبارة عن جعله مطابقاً بحيث يصدق عليه وشئ من الدليل والمدعى ليس بهذه الحثية كما لا يخفى تأمل واعلم ان الدخول في الدليل بانه مشتمل على مقدمة مستدركة او انه محتاج الى مقدمة اخرى ونحوهما راجع الى منع الاستلزام في الحقيقة وهو ظاهر (والتقريب انما يتم) قال السيلكوتى في حواشى التصورات القطبية معنى تمامية الدليل او التقريب ان لا يكون مدخولاً فيه فاذا كان اللازم من الدليل غير مطلوب والمطلوب غير لازم منه يقال ان تقريبه غير تام اولم يتم التقريب او لا تقريب والكل بمعنى واحد ونفى التمام شائع فيه بناء على ان ورود الاعتراض لا يستلزم النفي وقال بعض المحققين انه من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وقيل انه لان التقريب سوق الدليل على وجه خاص وههنا تحقق السوق المذكور ولم يتحقق الوجه الخاص فلا يتحقق التقريب بتمامه ورد بان هذا من قبيل اشتباه مفهوم الشيء بما يصدق هو عليه وليس للتقريب اجزاء ذهنية او خارجية حتى يقال تحقق بعض اجزائه دون بعض وقال بعض المحققين ولا يبعد ان يقال نفي تمام التقريب عبارة عن منعه لان التقريب انما يتم على الخصم اذ ثبت فينفي الثبوت والظهور ونفى التقريب نفسه دعوى عدله وليس بمنصب الخصم بل منصبه منع التقريب ونفى الثبوت وما قيل

انه لان السالبة تصدق بانتفاء الموضوع لغو كما لا يخفى فتأمل في هذا المقام (اذا كان ما يستلزمه الدليل عين الدعوى) كما اذا قلنا بعض الحيوان انسان لان بعض الحيوان ناطق وكل ناطق انسان فبعض الحيوان انسان هذا في الشكل الاول من الافتراضات الخمية وكذا في الاشكال الباقية وفي الافتراضات الشرطية والاستثنائيات (او) كان ما يستلزمه الدليل (ما يساويها) اى ما يعكس الى الدعوى مطلقا كما اذا قلنا لا ثبات للدعوى المذكورة لان كل انسان متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة حيوان ينتج ان كل انسان حيوان وهو يعكس بالمستوى الى بعض الحيوان انسان (او اخص منها) اى من الدعوى او مما يساويها ولو قال او اخص مطلقا من احدهما لكان اولى اما الاول فكما اذا قلنا لا ثبات المذكورة لان بعض الحيوان ناطق اسود وكل ناطق اسود فهو زنجي ينتج ان بعض الحيوان زنجي وهو اخص مطلقا من الدعوى والاخص يستلزم الاعم واما الثاني فكما اذا قلنا لا ثبات قولنا لاشئ من الانسان بحجر لان حجر جاد ولاشئ من الجاد بحجر ينتج لاشئ من الحجر بحجر وهو اخص من قولنا لاشئ من الحجر بانسان المنعكس الى لاشئ من الانسان بحجر والاخص مطلقا مما يعكس الى المدعى اخص منه ايضا لان الاخص من احد المتساويين اخص من الآخر كما لا يخفى واعلم ان النسبة بين القضايا انما تتصور بحسب التحقق فقط بخلاف المفردات وتفصلها في كتب الميراث (واما اذا كان اللازم من الدليل اعم من الدعوى مطلقا) سواء كان اعم منها نفسها او مما يساويها كما اذا قلنا لا ثبات لاشئ من الحيوان بحجر لان كل حجر جاد ولاشئ من الجاد بانسان ينتج لاشئ من الحجر بانسان وهو اعم من قولنا لاشئ من الحجر بحجر فهو اعم من عكسه ايضا ولم يذكره احالة على المقابلة (او من وجه) لم يتعرض للبيان لظهوره ومثاله كما اذا قيل لا ثبات بعض الحيوان ناطق لانه فرس وكل فرس سهال ينتج بعض الحيوان سهال وهذا مبين للمدعى (فلا قريب له) اى لهذا

الدليل (كما يقال) اى هذا او مثاله او امثله مثلا (هذا انسان لانه متحرك
 بالارادة وكل ما هو كذلك حيوان فهذا حيوان) فهذه النتيجة اعم
 مطلقا من المدعى (او) يقال فى اثبات هذا المدعى (لانه مفرق
 للبصر وكل ما هو مفرق للبصر ابيض فهذا ابيض) فهذه النتيجة
 اعم من وجهه من المدعى لان قولنا هذا ابيض مجتمع مع قولنا هذا
 انسان فى الانسان الابيض ويفترقان فى الزمى والحجر الابيض فهذا
 الدليل وكذا ما قبله باطل لعدم الاستلزام ولما فرغ المصنف من بيان
 المبادئ اراد الشروع فى المطالب فقال (ثم اعلم) ايها الطالب
 الشارع فى علم الآداب او الصالح للخطاب وثم هذه محتمل العطف
 والابتداء وهو ظاهر (انك اذا قلت بكلام) اى اذا صدر منك كلام
 والمراد الكلام اللغوى الصادر بالقصد والاختيار والتحقيق وحديث
 ان القول المستعمل بالباء يكون بمعنى الحكم ممنوع الكلية كما لا يخفى
 فلا يراد به اذا استعمل القول بالباء يكون بمعنى الحكم وبه خرج
 عن الكلام الانشائيات ان حل الكلام على المعنى الاصطلاحى
 لى المركب التام الخبرى ويخرج المفردات ايضا ان حل على المعنى
 اللغوى اى ما يتكلم به مطلقا اشتمل على النسبة الخبرية او لا مع ان
 كلامهما يتعلق به المؤاخذة باعتبار النقل كالاخبارات تأمل (فان قلت
 هذه قضية مهملة وهى فى قوة الجزئية فلا تكون مسئلة من مسائل
 العلوم لانها لا بد ان تكون كلية على ما صرح به الشيخ) قلت
 صرح الشيخ ايضا ان مهملات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات
 فالمهملة فى قوة الكلية فى العلوم خاصة وقد يجاب بان ذلك مختص
 بالعلوم الحكمية وفيه نظر لان الغرض من مسائل العلوم اثبات
 فروعاتها بضم صغرى سهلة الحصول اليها وهذا الغرض لا يحصل
 عند انتفاء كون كل من مسائل العلوم كلية فلا وجه بجعل المهملات
 جزئية مطلقا حكيمية او غير حكيمية كما لا يخفى فان قيل صرح الشيخ
 ان اجزاء العلوم حلييات موجبات كلييات فالشرطية لا تكون منها
 قلنا ما هى من الاجزاء انما هو ما يستفاد من هذه الشرطية وهى

حليمة موجهة كلية لاهي نفسها تأمل (فاما ان تكون ناقلا)
لا يخفى ان هذا بمعنى ناقلا فيه وهو المناسب لقوله او مدعى لان المدعى
لا يكون نفس الكلام بل معناه ، والمنقول قد يكون معنى الكلام
مع قطع النظر عن اللفظ بل هو الغالب وكون الالفاظ مطلعا
منقولاً نادراً على ان تكون الظرفية مجازية من قبيل ظرفية
الدال للدلول فلا يرد عليه انه يلزم ان يكون ايضا المدعى نفس
الكلام بل النقل كذلك اى حاكيا في ذلك الكلام عن الغير
بلا التزام باى وجه كان سواء كان بالسلب او بالاجاب بالسمع
او من الكتاب او حاكيا للكلام عن الغير كذلك على ان يكون هذا
الكلام غير الاول فلا يرد على شارح الحسنية ما اورد ، بعضهم
فتدبر (فطلب منك الصحة) اى صحة النقل ان لم تكن معلومة بالعلم
المناسب للطلب لانها لو كانت معلومة فطلبها لا يليق بحال المناظر
من حيث انه مناظر لان عرضه اظهار الصواب (فتخصر) الكتاب
(المنقول عنه) ان كان النقل من الكتاب (او ثبتها) باى وجه
يتيسر لك ان كان بالسمع (او مدعى فيه) اى ملزماً للحكم سواء كان
منقولاً اولاً واما المنقول من حيث انه منقول فلا يتعلق به المؤاخذه
اصلاً الا اذا نقله لتأييد بعض المقالة فحينئذ تتوجه المؤاخذه المناسبة
لحيثية المعبرة فيه لان توجه كل وظيفة باعتبار حيثية في موردها
كما لا يخفى ثم ان صحة التقابل ههنا مبنى على ان العام اذا قوبل
بالخاص يرا دبه ما وراء الخاص وما قيل ان التقابل باعتبار حكم
خاص في الناقل وهو عدم التزام صحة منقوله وعدم تعلق المؤاخذه
فيه بخلاف المدعى فهو بيان لوجه اختيار التقابل لا بيان صحة
التقابل فتدبر ثم المدعى من نصب نفسه لبيان الحكم اما بالدليل
او بالتنبيه وقيل لا ثبات الحكم وفيه نظر من وجهين الاول ان المدعى
ثابت في نفسه لا بالدليل انما الدليل مبين له بناء على ان الدليل
مفيد للعلم ليس الانعم يقال هذا المدعى ثابت بالدليل الفلاني عرفاً
والثاني ان التنبيه لازالة الخفاء دون الاثبات وبه صرح سيد المحققين

في مواضع من كتبه ولذا قيل ان الدخل في التنبيه لا يجدى نفعا
وقال المولى عصام الدين هو ما يفيد مطابقة النسبة للواقع سواء
كان الحكم بها بديها ظاهرا او محتاجا الى ازالة الخفاء وانظريا وفيه
انه تفسير بالاعم كما لا يخفى ثم انه اختار مدعيا على معللا لان الشخص
مالم يقم الدليل لم يصغر معللا لان التعليل تبين علة الشيء فلا يشمل
المدعى الذى لم يسندل بعد مع ان في مقابلته وظائف سيأتى بيانها
ان شاء الله تعالى (دعوى صريحة) مذكورة ملفوظة حقيقة
(اوضحية مستفادة) مفهومة بحسب القرائن (من قيود الكلام)
ومثلها دعوى الحصر المفهومة بقرينة السكوت في معرض البيان
والمعنى لم يذكر وظائف المدعى ههنا مع انه المناسب لمناسبق لانه
لو ذكرها ههنا لوقع لظولها وانشاعها فصل كثير بين شقوق
التزديد فخرج الكلام عن الانتظام كما لا يخفى (او معرفا) فيه تعريفا
لفظيا وتنبيها او حقيقيا واسما (او مقسما) فيه تقسيما حقيقيا
او اعتباريا وسيجيء تفصيل الكل ان شاء الله تعالى (فصل)
اى هذا فصل في تفصيل وظائف المدعى ويقال في هذا المقام
انه لاحظ له من الاعراب مثل العلامات الفاصلة بين آيات القرآن
وتفصيل هذا المقام على وجه يحصل منه المرام في نتائج النظر على
الدرر والقرر فليراجع (ان كنت مدعيا فاما ان تشتغل بالاستدلال
عليها او لم تشتغل فان لم تشتغل بالاستدلال عليها) اى على
الدعوى الدال عليها قوله مدعيا (فهناك) اى في مقام عدم
الاشتغال به (للسائل) هو ما خوذ من سئل عنه وهو الجارى
في اصطلاح القوم لامن سأل المعروف وهو ظاهر (ثلاثة مناصب)
اى ثلاثة اصول قال في المختار نصب الشيء اقامه وبابه ضرب
والم نصب على وزن المجلس الاصل او ثلثة محال عداوة قال في الصحاح
النصب العداوة تقول نصبت لفلان نصبا اذا عاديته ويجوز ان يكون
من باب التشبيه وهو الاوجه النصيب (الاول) اول الشيء جزئه
الاسبق وهو افعل بدليل صحة من كما تقول اول من كذا ويجمع

على أوائل ذكره ابن خالويه وفي الجمهرة هو فو عل ليس له فعل
والاصل و وول قلبت الواو الاولى همزة وادغمت احدى الواوين
في الاخرى وفيه تفصيل ليس هذا محله (طلب الدليل عليها
بان يقول) السائل (هذه) الدعوى (غير مسلمة او) هذه الدعوى
(مطلوبة البيان او ممنوعة) سواء كان (مجزأ) اى غاريا عن السند
ووجه التفسير بهذا هو ان التجريد يقتضى سبق الوجود ولا وجود
ههنا قال الفاضل الهندى فى شرح الكافية وقد ينزل الامكان
مترلة الوجود كما فى قولهم ضيق فى الركبة وسبحان الذى صغر جسم
البعوضة وكبر جسم القيل وقوله تعالى امتا اثنتين واحيتا اثنتين
بتسمية العدم الاصلى اماتة وهى ههنا من هذا القيل (او مستندا)
اى مقارنا للسند وان كانت الدعوى بديهية خفية بخلاف الجلية
والمستقرة على ما سيجي ان شاء الله تعالى (واستعمال لفظ المنع)
وكذا المناقضة والتقض التفضيلى وما يشق منها (فيه) اى
فى طلب الدليل على الدعوى وكذا فى طلب بيان النقل (مجازى)
من قبيل استعمال لفظ الكل فى الجزء وهو مطلق طلب البيان
وكذا اطلاق السند على ما يقوى المناقضة المجازية واطلاق الشاهد
عليه على طريق التجوز كما افاده بعض الفضلاء (ولذا) اى ولكون
استعمال لفظ المنع فيه مجازيا (اشتهر بينهم انه منع مجازى لغوى)
وهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح به الخطاب
لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته كلفظ الاسد فى رأيت اسدا
فى الحمام ثم انه ظهر بهذا ان مراد العضد من ان النقل والمدعى
لا ينعان الاجازة انه لا يستعمل لفظ المنع فيهما الا بطريق التجوز
لا ان المنع فى معناه الحقيقى والمجاز فى النسبة حتى يرد عليه ان منع النقل
باعتبار دليله ليس على ما ينبغي لان اثباته بالتصحیح ولا دليل فيه بحسب
الظاهر غالبا بخلاف المدعى المدلل فان منعه راجع الى دليله اما
بطريق المجاز الحكمى او الحذفى فكان المصنف اراد بهذا بيان
الاشارة الى الجواب عن اليراد المذكور لكن نجه عليه بعد

هذا ان المجاز باقسامه يجري في المدعى دون النقل فان فيه لايجرى
 الالجاز بالطريق المذكور فجمع ما هو مخصوص بالحكم مع ما هو
 عام الحكم في مسألة واحدة مستنكر جدا اذ يلزم احد الامرين
 اما توهم خصوص الحكم فيهما او عمومهما كما لا يخفى (واما استعمال
 عدم التسليم) اى استعمال اللفظ الدال على نفى التسليم ففي كلامه
 مسامحة بناء على ظهور المراد (وطلب البيان) بان يقال في الاول
 لانسلم انه كذا وهذا غير مسلم او نحوهما وفي الثاني اطلب منك
 بيانه او هذا مطلوب البيان (فلا يجوز فيهما) لا يخفى ان الاولى
 فلا يجوز فيه وهو ظاهر وفي تصريحه بهذا مع اتفهامه مما سبق
 رد على شارح الحسينية حيث جعل هذه الالفاظ كلها مجازات
 وقد يجاب عنه بان مراده ليس ان هذه الالفاظ مجازات لغوية في طلب
 البيان بل ان المناقضة مجاز لغوي فيما يطلق عليه هذه الالفاظ
 من طلب البيان وفي قوله ومأل الكل ان هذا مطلوب البيان اشارة
 الى ما ذكرنا فقطن المنصب (الثاني النقض) الاجالى (الشبهى)
 فديقال ان النقض وكذا المعارضة غصب غير مسموع لانه استدلال
 وهو حق المعال وليس للسائل الا المطالبة ويجاب بان الكلام مبنى
 على مذهب مجوزى الغصب لا يقال ان الغصب جائز عند الضرورة
 لانا نقول لا ضرورة ههنا اذ السائل لا يخلو اما ان يكون مرددا
 في حكم المدعى والنقل او يحكم بفساده واما ايا كان يمكن منه وطلب
 بيانه بخلاف النقضين التحقيقين وقوله الشبهى من قبيل نسبة
 الخاص الى العام الذى هو الشبهى مع قطع النظر عن موصوفه
 كما يقال زيد انسانى والا لزم نسبة الشئ الى نفسه في الخارج
 لان النقض المذكور هو الشبهى بالنقض الحقيقى في مجرد الابطال
 بخصوص الفساد فان النقض الحقيقى ابطال الدليل بالتخلف او بلزوم
 فساد مخصوص والنقض المجازى ابطال الحكم بخصوص الفساد
 كما لا يخفى (وهوان يبطل) السائل (هذه الدعوى) التى انت تدعيها
 من غير اشتغال بالاستدلال عليها (ببيان استلزامها شتاما من الفسادات

كالدور) وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة ويسمى الدور المصرح كتوقف (أ) على (ب) وبالعكس او عبرا تب ويسمى الدور المضمركتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (أ) وهو بكل أنواعه باطل كما اذا قال المدعى مطلق العلم نظري يمكن تحديده فيقول السائل هذا باطل لاستلزامه الدور فان غير العلم انما يعلم بالعلم فلو علم به لزم الدور فكل ما هذا شأنه باطل (والتسلسل) وهو ترتيب امور غير متناهية وهو في جانب العلل باطل بالاتفاق وفي العلولات بان لا تنف بل يكون بعد كل معلول معلول آخر فيه خلاف بين المتكلمين والحكماء واما التسلسل في الامور الاعتبارية فغير ممتنع ويبان الكل في علم الكلام (من غير تقدير دليل من جانبك عليها) لانه اذا كان بتقدير دلائل كذلك يكون معارضة تقديرية فظهر من هذا ان الفرق بينهما انما هو بتقدير الدليل وعدمه قال شارح الحسينية الفرق بينهما هو ان المعارضة التقديرية ابطال النقل والمدعى بواسطة اثبات النقيض وبملاحظة الدليل الفرضي والنقض ابطالهما بدونهما وفيه بحث من وجوه اما اول فلان النقض الشبهى ليس هو الابطال مطلقا بل الابطال بخصوص الفساد تأمل واما ثانيا فلان الابطال بواسطة اثبات الاخص من النقيض او المساوى بتلك الملاحة معارضة تقديرية ايضا نعم ان هذا مستلزم له ضرورة استلزام الاخص الاعم واحدا المتساويين الاخر واما ثالثا فلان تلك الوسطة غير واجبة فيها بل يجوز الابطال اول بان يقال قوله هذا او كون ذلك باطلا لانه كذا وكذا واما رابعا فلان عدم تلك الوسطة غير واجب في النقض بل يجوز فيه الابطال ايضا بواسطة اثبات النقض وكلامه مشعر بدينك الوجوبين فالحق ان الفرق بينهما انما هو بوجوب تلك الملاحظة فقط في المعارضة وعدمها في النقض فتأمل ثم ان المصنف لم يذكر النقض في النقل وتصويره كما اذا قلنا نقل احد عن الفلاسفة حشر الاجساد فيقول السائل هذا النقل باطل لانه مناف لمذهبه

وكل نقل كذا فهو باطل - واما النقض بالثاني لمذهب الناقل فليس
 موجها الا اذا التزم حكم المنقول وهذا ظاهر المنصب (الثالث
 المعارضة التقديرية) من قبيل النسبة الى اللازم لان تقدير الدليل لازم
 لتلك المعارضة اذ لا تنفك هي عنه كما لا يخفى (وهى اقامة الدليل على
 خلاف تلك الدعوى) او النقل (بان يفرض) السائل (ويقدر)
 عطف تفسيره (دليلا من جانبك عليها) اى على تلك الدعوى
 التى ادعيتها فيقال به بدليل يثبت خلافها وتصويرها فى المدعى
 فكما اذا ادعى احد تركب الجسم من الاجزاء التى لا تجزى فيقول
 الحكيم ان مدعاه عالم هذا وان فرض ان عندكم دليل يدل عليه لكن
 عندنا دليل على خلافه او يقول لكن عندنا ما ينفيه او ينافيه وهو انه
 لو امكن تركب الجسم منها لا يمكن وقوع جزء بين جزئين او على
 ملحقها والتالى باطل والمسئلة الى آخر ما ذكر فى كتب الحكمة
 وتصويرها فى النقل فكما اذا نقل احد من الاشاعرة انهم قالوا
 بامتناع رؤية الله تعالى فيقول السائل ان نقلك هذا وان فرض
 عندك دليل يدل عليه لكن عندنا دليل قائم على خلافه وهو انهم
 صرحوا فى عامة كتبهم بان رؤية الله تعالى جائزة واقعة للمؤمنين
 فكل نقل هذا شأنه فاسد قال شارح الحسينية واما المعارضة
 التحقيقية والنقض التحقيقى والمنع المجازى العقلى والحذف فى الحقيقى
 فلا يتعلق بالمدعى الغير المدلل والنقل لان الكل يقتضى الدليل وهو
 غير موجود ههنا وفيه انه انما يتم ان لو ثبت ان هذه الاشياء تقتضى
 دليلا محققا مذكورا ولا تصح عند الدليل المقدّر لكنه لم يثبت بعد
 بل الظاهر صحتها عنده ايضا لان المقدّر فى حكم الملفوظ بل قوله
 الآتى اذا اشتغلت بالدليل على النقل ولو كان نادرا مصرحاً به
 او مشارا اليه او على المدعى آه اشارة الى ما قلنا (اللهم الا ان يقال
 ان الدليل ههنا اعم من المقدّر والملفوظ لكن الكلام فيما لم يوجد
 فيه دليل اصلا لا فظا ولا تقديرا تأمل (ولفظ النقض والمعارضة
 مجاز فيهما ايضا) مفعول مطابق لآض المقدّر بمعنى رجع احوال

حذف عاملها وصاحبها وشرط استعماله ذكر شئين متوافقين
 في حكم يمكن استغناء كل منهما عن الآخر على ما بين في محله ثم
 ان كونهما مجازين بطريق استعمال لفظ الكل في الجزء كما في المنع
 ويجوز ان يكون في الكل بطريق اطلاق اسم المقيد على المطلق
 كما في اطلاق المشفر على شفة الانسان او بطريق الاستعارة ويؤيده
 وصف النقض بالشبهة بان شبهه في الاول طلب الصحة او طلب
 الدليل على النقل او المدعى الغير المدللين بالمنع الحقيقي الذي هو طلب
 الدليل على المقدمة المعينة او مطلقا على المذهبين في مطلق طلب
 البيان ويستعمل لفظ المنع الدال على الثاني في الاولين على طريق
 الاستعارة المصروفة وان يشبه في الثاني ابطال النقل او المدعى
 بالنقض الحقيقي الذي هو ابطال الدليل بخصوص الفساد بجماع
 ان يكون الشاهد خصوص الفساد وان يشبه في الثالث اقامة الدليل
 على خلاف النقل والمدعى بالمعارضة الحقيقية التي هي اقامة الدليل
 على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل بجماع كونهما بدليل الخلاف
 على طريق الاستعارة النصريحية فيهما ايضا وهذا كله ظاهر
 كما لا يخفى (مثل هذه الابحاث) المذكورة من المنع والنقض والمعارضة
 المجازيات (ان تقول) انت ايها المدعى (هذا التصنيف يجب
 تصديره بالحمد و) الحال انك (لا تشغل بالاستدلال عليها) اى على
 دعواك هذه (فيتوجه عليك) من طرف السائل (منع هذه الدعوى)
 اى طلب الدليل عليها بان يقول لانسلم ان هذا التصنيف بما يجب
 تصديره بحمد الله تعالى كيف انه ليس بذى بال او يقول وانما يجب
 تصديره بالحمد ان لو كان ذا بال (او) يتوجه عليك من طرفه
 (نقضها) اى ابطالها بفساد مخصوص بان يقول هذا باطل لانه
 مستلزم للتسلسل لان الحمد نفسه امر ذو بال فيجب تصديره بحمد
 آخر وهو ايضا كذلك فيتسلسل (او معارضتها) اى اقامة الدليل
 على خلافها بان يقول ان دعواك هذه وان فرض عندك دليل
 يدل عليها لكن عندنا ما ينفيه وهو ان الحديث الشريف لا يدل

على الوجوب اوانه وارد في البسطة وهكذا مما ينبغي تفصيله ان شاء الله تعالى (وان اشتغلت بالدليل عليها) اى بايراد ه على تلك الدعوى (فهناك ايضا للسائل ثلثة مناصب) المنصب (الاول النع الحقيقى) ويقال له المناقضة والتقض التفصيلى كذا نقل عنه اما تسميته مناقضة فلاستلزامه الابطال فى بعض الموارد فانها فى اللغة ابطال احدا القولين بالآخر واما تسميته نقضا تفصيليا فلتعلقه بالمقدمة المعينة المفصلة كما فى الحواشى لطا شكريه والحقيقى منسوب الى الحقيقة وهى اما فاعل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت ومنه الحاقه لانها ثابتة كائنه لامحالة واما بمعنى فاعل من حققت الشئ اذا اثبتته فيكون معناها الثابتة او المثبتة فى موضعه الاصلى والتاء للتأنيث فى الوجه الاول ولنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية فى الوجه الثانى كما فى نطحة واكلة لان فعلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث هذا عند الجمهور وقال السكاكى انها للتأنيث فى الوجهين لانه صفة جارية على موصوفها والتقدير كلمة حقيقة وانما يستوى المذكر والمؤنث فى فعيل بمعنى مفعول اذا كان جازيا على موصوفه نحو رجل قتل وامرأة قتل والا فالتأنيث واجب رفعا للالتباس نحو مرت بقتل بنى فلان وقتيلة بنى فلان وفعيل بمعنى فاعل يذكر ويؤنث مطلقا وهى ههنا عبارة عن الاستعمال فى المعنى الوضعى فتكون النسبة من قبيل نسبة المسبب الى سببه كما لا يخفى (وهو طلب الدليل على مقدمة معينة) من دليل آخر كـ لا او بعضا ومنع الكل عبارة عن كل واحدة بعينها دون المجموع من حيث هو المجموع اذا لا يمكن اقامة الدليل عليه حتى يطلب وايضا انه لیس مما يتوقف عليه صحة الدليل حتى يكون منعه على قانون التوجيه اذا المقدمة هى ما جعلت جزء قياس او حجة او ما يتوقف عليها صحة الدليل والمجموع ليس شيئا منهما ولم يذكر التنبيه اما لان الدليل هو الاصل وكثير الوقوع وشايع الاستعمال وان المناظرة فيه كثيرة النفع بخلاف التنبيه اولانه مال الى ان المناظرة لا تجرى فى التنبيهات ويمكن ان يقال ان فيه حذف

المعطوف والتقدير طلب الدليل والتبيين والمراد من الطلب هو الطلب من المستدل كما هو الظاهر المتبادر لا مطلقا أى سواء كان بنفسه أو من المستدل على قياس ما ذكره المولى عصام الدين في طلب صحة النقل كما قيل وتعين المقدمة المتنوعة مذهب الجمهور من المحققين وأما عند بعضهم فإنه ليس بشرط وتحقيقه في الحواشى الفقهية ثم إن المراد بالطلب ما هو على سبيل الدخول أما الطلب على سبيل الاستفسار فليس يمنع عند المناظرين (واعلم أن المنع معنى آخر يعبر عنه المناقضة والنقض والمعارضة وهو الدخول في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الإبطال كذا في تقرير القوانين) (إن يقال صغرى دليلك هذا أو كبراه أو شرطيته أو مقدمته الواضحة أو الرافعة أو تقريره متنوعة) فيه أن اسناد المنع يحتاج إلى تجريد معنى المنع عن المقدمة واستعماله في طلب الدليل لئلا يلزم التكرار وهو مجاز من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء إذا تجريد استعمال اللفظ في جزء معناه فلا يتصور كون المنع حقيقة ويمكن أن يجاب عنه أنه من باب وضع المظهر موضع المضمحل فالاصل مطلوبة الدليل عليها فلا يكون مجازا لأن الضمير عبارة عن المقدمة لا يقال هذا لا يشفى لأن الضمير عبارة عن فرد المفهوم الكلى للمقدمة المذكورة في تعريف المنع فالتجريد فيه عن ذلك المفهوم الكلى لأننا نقول ماهية المنع عبارة عن مفهوم كلى وهو لا يتعلق بشئ من المقدمات بل المتعلق هو فرد ذلك المفهوم الكلى ويمكن أن يجاب عنه أيضا بأنه محمول على التأكيدي لا على التجريدي وأيضا أن المنع ههنا بمعنى الدخول والرد لا بمعنى طلب الدليل لما عرفت أن له معنى آخر أعم وما قيل أن المراد من كون المنع حقيقيا كون نسبته حقيقة ولا مانع كون النسبة حقيقة عند مجازية الأطراف على ما بين في محله تأباه المقابلة على أن منع النقل والمدعى الغير المدللين حقيقى بهذا المعنى أيضا كما لا يخفى فتأمل (وذلك) المنع (أما مجرد) عارض عن السند غير مقارن له ابتداء (أو مع السند) ويقال له المستند أيضا كما في آداب السعوى والأول أشهر والشاهد وهو أقل

استعمالا منهما (وهو في المشهور على ثلاثة أنحاء) اى انواع (الاول)
 لانسلم انه كذا (لم لا يجوز ان يكون كذا الثانى انما يلزم هذا) ان
 (لو كان كذا وهو ممنوع الثالث) لانسلم (هذا كيف والامر كذا لكن
 قد يذكر السند في صورة الدليل تنبيها على قوته) قال في الحواشى
 الخلية ذكر هذه الثلاثة اكثر استعمالا واشهر ورودا في مواضع
 الاستعمالات والافقد بورد السند في صورة الدليل بل المنع نفسه
 قد بورد في صورة الدعوى مبالغة في وروده مثال المنع المجرد قول السائل
 لانسلم الصغرى عند قول المعلن الزكوة واجبة في الحل لانه متساو
 النص وهو قوله عليه السلام *ادوا زكوة اموالكم* وكل ما هو متساو
 النص فهو مراد فالحلى مراد ومثال المنع مع المسند قول السائل
 في رد قول المعلن ما فيه مبدأ ميل مستدرا منع ان يكون فيه ميل
 مستقيم والالكانت الطبيعة الواحدة مقتضية لاثرين متنافين والتالى
 باطل فكذا المقدم لانسلم بطلان التالى لم لا يجوز اقتضاء الطبيعة
 الواحدة اثرين مختلفين بحسب شرطين مختلفين او قوله وانما يكون
 باطلا ان لو لم يكن اقتضواها لهما بحسب شرطين مختلفين او قوله
 كيف يكون ممتمعا والحال انه ممكن بحسب شرطين كذلك وبيان
 اصل المدعى على وجه التحقيق غير ملتزم ههنا اذ الفرض كاف
 في التمثيل كما لا يخفى (والسند ما يذكره لغرض تقوية منعه) لا يخفى
 ان في تعيره بالغرض اشارة الى ان التقوية في نفس الامر غير لازمة
 بل الزعم كاف في الاستناد وان المراد بالغرضية هو الغرضية في نفس
 الامر فلا ينقض التعريف طردا ولا عكسا كما توهم وانما عدل
 عن تعريف محمد السمرقندى وهو ما يكون المنع مبنيا عليه لصدقه
 على تخلف الحكم لان منع الدليل بعد تمامه مبنى عليه وكذا
 على المعارضة لان منع المدلول مبنى عليها وقد يجاب بتخصيص
 المنع بمنع المقدمة وفيه انه مع كونه خلاف الظاهر يرد المعارضة التى
 في المقدمة ويمكن ان يجاب عنه بان المقدمة حيثيتين حيثية كونها مقدمة
 للطلوب وحيثية كونها مطلوبة في نفسها وارىد المعارضة فيها

باعتبار الحيثية الثانية لا الاولى فلا اشكال بقى ههنا شئ انه يرد عليه
ايضا انه يقضى ان يكون الكلام على السند مطلقا موجهها لاستدعاء
انتفاء المبنى عما به انتفاء المبنى قطعاً واجيب عنه بان معناه ميثابه ومؤيداً
بسببه وفيه انه صرف العبارة عن الظاهر ومقام التعريف بأياه
وانه لا يتناول التعريف للسند الاعم حينئذ اذ لا تأيد هناك الا ان يراد
بالتأييد الاعم من الواقعي والزعمي وقد يفسر بما يكون صحيحاً لورود
المنع وفيه انه مستلزم لبطلان المنع المجرد وهو ظاهر وقد يعرف
بما يلزم من جوازه ورود المنع وهو مقبوض بالسند الاعم فتدبر
(وهو) اى السند بحسب الواقع والا فالمانع لا يأتى بالسند الا بزعم
المساواة في الاكثر (امامساو للمنع اعنى نقيض المقدمة المنوعة)
لاخفائها وفيه اشارة الى ان قولهم هذا السند مساو للمنع مجاز
في النسبة والمراد انه مساو لنقيض المقدمة المنوعة للملازمة بين المنع
وبين تلك المساواة اذ المنع كانه مكان لها كما في تقرير القوانين قال
المحقق ميرالقبحي المشهور ان مساواة السند للمنع انما تعتبر بالقياس
الى المقدمة المنوعة بالمعنى المشهور في النسبة بين القضايا وكذا
العموم والخصوص وربما يقال ان المساواة وسائر النسب بين السند
والمنع يعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة المنوعة الذي بناء المنع عليه
سواء كان منع نقيض المقدمة المنوعة من قبيل التصورات فالنسبة
بينهما ليست على ما ينبغي (اللهم الا ان يرجع خفاء المقدمة الى القضية
بانه في تقديره هذه المقدمة خفية عندي وقد يقال ان السند ايضا
من قبيل التصورات لاجواز القضية لانفسها وفيه ما لا يخفى تأمل
ثم ان النسبة بين النقيض وبين الخفاء عند المانع عموم وخصوص
من وجه (فان قلت قد قيل ان كل سند مساو لنقيضين فهو مساو
لخفاء المنوع عنده وكذا الحال في سائر الاسانيد فلا يتعين بينهما
العموم من وجه) قلت ان في السند قولين الاول انه نفس الشئ
المذكور مع المنع والثاني انه جواز ذلك الشئ عند المانع فعلى الاول
نسبة السند الى نفس النقيض وعلى الثاني الى جواز انقيض عنده

فما قيل مني على القول الثاني لان جواز النقيض عنده مساو لحفاء
 المنوع عنده فتكون نسبة السند الى النقيض مثل نسبته الى الحفاء
 لانه لا بد ان تكون نسبة الشيء لاحد المتساويين مثل نسبته للمساوي
 الآخر واما العموم من وجه فين نفس النقيض والحفاء عند المانع
 لا يقال فعلى الاول لا يكون السند المساوي للنقيض مفيدا لانه
 لا يستلزم الحفاء عنده ومدار المنع عليه حتى لو كان المنوع واضحا
 عنده ولو بالجمال المركب لكان منعه مكبرة وكذا الاخص
 من النقيض لانا نقول كون السند مفيدا على هذا القول مشروط
 بجواز النقيض عنده على ان السند سبب لتقوى المنع بعد وروده
 على ما ذكره المحققون والمراد بوضوح المنوع عند المانع هو
 ان يكون المنوع مسلما عنده مجزوما به بسبب من الاسباب مطلقا
 مثال السند المساوي لحفاء المنوع عند المانع كما اذا منع السائل
 مقدمة من مقدمات دليل المستدل يستدل بقوله كيف وهي عندي
 غير واضحة ومثال الاعم منه مطلقا كيف وهي غير ثابتة عندي
 ببرهان ومثال الاخص مطلقا كيف وانا متردد فيها ومثال الاعم
 من وجه كيف ولم اجزم بخلافها ويجب ان يكون هذا السند
 مساويا واخص في زعم المانع وان كان غيرهما في الواقع (واعلم
 ان جواز السند المساوي للنقيض عند المانع سند مساو للحفاء عنده
 وكذا الحال في الباقي كما افاده بعض المحققين على ما فهم ايضا مما سبق
 (واما اخص منه مطلقا واما اعم منه مطلقا او من وجه) ومرجع
 كل من هذه النسب المذكور في كتب المبرزان (كما اذا قيل هذا الشيء
 لاناطق لانه لانا انسان وكل لانا انسان لاناطق فنع) على صيغة الماضي
 المعلوم عطف على قيل (السائل) فاعله (صغراه) اي قوله لانه
 لانا انسان (فان استند بانه كاتب) بان يقال لا نسلم انه لانا انسان
 كيف وانه كاتب (فالسند مساو) لنقيض المنوع اعني انه انسان
 (و) ان استند (بانه رومي) بان يقول كيف وانه رومي (فاخص و)
 ان استند (بانه حيوان فاعم مطلقا) من نقيض المقدمة المنوعة

وانت خير بانه لو قيد الاخص ايضا بقوله مطلقا لكان اولى (و)
 ان استند (بانه ايض فاعم من وجه) لا يخفى انه يرد على حصر القسمة
 السند الذى يكون بينه وبين المنع لزوم من احد الجانبين فقط لكن
 لا ينفك احدهما عن الآخر والسند الذى بينه وبين المنع تلازم
 الا ان المساوى يشملهما ويرد عليه انه يجوز ان يكون السند اخص
 من وجه من نقيض المنوع ومساويا لخصائه او اعم مطلقا من خفاؤه
 بناء على ما اسفناه الا انه لا نظر للمص في الخفاء كما عرفت ويرد عليه
 السند المبين ويجاب بان الحصر استقرائى وتحقق وقوع السند
 المبين في كلام المناظرين غير معلوم وتخصيص القسم بالتعديبه
 بأباه جعل الاعم مطلقا من الاقسام على ان الضمير عبارة عن السند
 المعرف بما يشمل الكل لما عرفت ان التقوية الواقعة غير لازمة
 والا فينحصر السند في المساوى والاخص مطلقا فان المانع لا يأتى
 للسندية الا بالمساوى او الاخص في زعمه وان كان هو في نفس الامر غيرهما
 وكذا يرد عليه السند الذى يكون عين نقيض المقدمة المنوعة كقول
 السائل لم لا يجوز ان لا يكون زوجا وان يكون فردا عند قول المعلل
 هذا منقسم بمتساويين لانه زوج وكل زوج ينقسم بمتساويين
 ولا يخفى ان السند المذكور نقيض الصغرى واجيب بالبناء على القول
 الثانى من القوانين السابقين في السند وفيه تأمل (ولا ينفك السائل
 الاستناد الاول) اى السند المساوى والاخص مطلقا اما الاول
 فظاهر واما الثانى فلان ثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم وان
 لم يستلزم انتفاؤه انتفاء الاعم بخلاف الاعم مطلقا اذ لا دلالة له على
 الخاص باحدى الدلالات الثلاث فلا يستلزم ثبوته ثبوت الاخص
 فلا ينفك المانع وايضا يجامع المقدمة المنوعة فلا يكون ملزوما
 لنقيضها وكذا الاعم من وجهه وهو ظاهر (ولا) ينفع (المعلل
 الا بطلان المساوى) وهو ظاهر فان قلت ان المتساويين لا ينفك
 احدهما عن الآخر ذاتا لا ما يمتنع انفكاك احدهما عن الآخر
 على ان لا يكون التساوى بمعنى اللزوم في مصطلح اهل الفن كما هو

لان مرجعه على ما في حواشي التهذيب للمحقق مير القتي الى موجبين
كيتين مطلقتين عامتين لا ضرورتين مطلقتين اذ الظاهر توافق
اصطلاحين عند تقارب العليين فيرد انه على هذا يكون ابطال السند
المساوي غير نافع للعلل اذ لا يلزم من نفي السند انتفاء النقيض فلا يثبت
المنوع فلذا قيده بعضهم باللازم وبعضهم قصر عليه ولم يذكر
المساوي ولا فرق في ذلك بين كون السند نفس الشيء المذكور مع
المنع او جوازه لا يقال ان مساواة السند للمنوع مساواته لنتقيض المقدمة
المنوعة ومن المعلوم بالضرورة ان انتفاء النقيض يستلزم ثبوت
المنوع لامتناع خلو نفس الامر عن النقيضين ولا شك ان انتفاء
السند ملزوم لانتفاء النقيض وانتفاؤه ملزوم لثبوت النقيض الآخر
وهو المنوع وملزوم الملزوم ملزوم فيكون انتفاء السند ملزوما
لانتفاء نقيض المقدمة المنوعة وهو المطلوب لاننا نقول هذا فرع
ملزومية انتفاء السند لانتفاء النقيض وهو احوال البحث والكلام فيه
قلت التساوي بين المعنيين يوجب الدوام بين نقيضيهما فالتساوي
بين السند والمنع يستلزم الدوام بين انتفائيهما وقد قالوا ان الدوام
لا ينفك عن اللزوم ولذا يقال في تصوير المساواة كلما تحقق هذا
تحقق ذاك وبالعكس كما لا يخفى (او الاعم مطلقا من نقيض المقدمة
المنوعة او من وجه من عينيهما اذ باطلا لهما يطل نقيض المقدمة
المنوعة فيثبت عينها) لاستحالة ارتفاع النقيضين اما ابطال السند
الاعم من وجه من نقيض المنوع فهو غير مفيد للعلل اصلا
بل يضره وذلك اذا كان اعم مطلقا من عين المنوع كما اذا قال المعلن
هذا حيوان لانه انسان فقال المانع لانسلم انه انسان فلم لا يجوز
ان يكون جسما فابطال هذا السند يضر المعلن لان بطلان الاعم
ملزوم لبطلان الاخص بخلاف ما اذا قال المعلن هذا بقر لانه حيوان
وقال المانع لانسلم انه حيوان كيف وانه لا انسان فهذا اعم مطلقا
من نقيض المنوع ومن وجه من عينيهما فابطال هذا السند نافع
كما ذكره المصنف وهو ظاهر واما السند الاعم من وجه من عين

الممنوع ومن نقيض الممنوع ايضا كما اذا قال السائل في المنع المذكور
 كيف انه ايض فلا يضر ابطاله بالعمل كما لا يفيداه واما السند
 الاعم مطلقا من العين والنقيض فابطاله يضر المعلل اذ با بطلانه
 يبطل العين لا ستلزام انتفاءه حينئذ انتفاء الممنوع كما اذا قال السانع
 في منع انه ليس بحيوان لانسل انه ليس بحيوان لم لا يجوز ان يكون
 ما يمكن ان يخبر عنه فهذا السند كما انه اعم مطلقا من نقيض الممنوع
 كذلك اعم مطلقا من عينه ايضا لان الممنوع موضوعه امام وجود
 واما معدوم لانه لكونه سلبية لا يستدعي وجود الموضوع على ما بين
 في محله وكل منهما يمكن ان يخبر عنه قطعا فكلما تحقق عين الممنوع
 تحقق السند المذكور بدون العكس الكلي اذ السند المذكور يتحقق
 مع نقيض الممنوع ويتحقق حينئذ عينه قيل لا يمكن ابطال هذا
 السند لاستلزامه ارتفاع النقيضين والجواب ان ابطال شيء اقامة
 دليل على بطلانه وما يستلزمه ليس الا اقامة نفسها بل الدليل
 فلا يلزم المحال حينئذ الا من الدليل ولا شبهة في امكان اقامة الدليل
 الفاسد صورة ومادة او صورة او مادة فغاية ما في الباب انه به
 يعود السائل وينقض ذلك الدليل باستلزامه المحال المذكور كذا ذكره
 بعض المحققين قال المحقق مير الفتحى النسبة المعتبرة في السند لو كانت
 بالقياس الى خفاء المقدمة الممنوعة لا يلزم ان يكون السند الاعم مجامعا
 لتلك المقدمة ضرورة ان تحقيق معنى العموم على هذا انما يقتضي
 كونه مجامعا لوضوح المقدمة الممنوعة وهو لا يستلزم صدق المقدمة
 الممنوعة كما في اغلاط الحس الا انه على تقدير كون السند مجامعا
 لوضوح المقدمة الممنوعة يضر ابطاله بالمعلل اذ يبطل بسببه
 وضوح مقدمته فلا يثبت دعواه واما ابطال السند الاخص مطلقا
 فغير مفيد قطعا لما عرفت ان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم
 فلا يستلزم ذلك الا بطلان بطلان النقيض فلا يثبت المقدمة الممنوعة
 قال في تقرير القوانين ان قلت المنع المجرد موجه فاذا بطل السند
 يبقى المنع مجردا محتاجا الى الدفع ايضا فلا يكفي ابطاله في بطلان

المنع قلت ان لم يستلزم ابطاله بطلان المنع فالامر كذلك والا يثبت عين المنوع فيسقط المنع بالكلية (واما منع المدعى المدل فراجع الى دليله مجازا) اما عقليا او حذفا او لغويا اما الاول فكما اذا اسند منعه الى المدعى واراد منع مقدمة من دليله بان قال مدعاك هذا ممنوع مریدا منع مقدمة دليله فهذا الاسناد مجاز عقلي من قبيل النسبة الى السبب بما حقه ان ينسب الى السبب لكن المنع حقيقة لغوية وكذا المدعى واما الثاني فكما اذا قال ذلك وقدر فوق المدعى مضافا الى الدليل او مقدمته فان المجاز حيثئذ في الحذف لكن المنع والمدعى والنسبة حقيقتان واما الثالث فكما اذا اراد من المدعى مقدمة من مقدمات دليله بطريق ذكر السبب واردة السبب على المجاز المرسل فان المدعى مجاز لغوي لكن المنع حقيقة لغوية والاسناد حقيقة عقلية لكن هذا القسم ربما يشبه بالاول فلذا لم يذكره الاقدمون ثم ان هذه النوع راجعة الى منع مقدمة غير معينة ومع هذا هي كثيرة الوقوع في كلام المحققين فلعل هذا مبنى على رأى من جوز مطالبة الدليل الا ان توجد هناك قرينة تدل على المعينة تدبر (ولا تمنع المقدمة البديهية الجلية) بشاهد او بدونه واما الخفية فتتمتع بشاهد لا بدونه وقيل يجوز منعها بدونه ايضا وهو مختار محمد الدارندوى والاول مختار جمهور المحققين (ولا المقدمة المعلومه بالعلم المناسب للمطلب) بان كان العلم المتعلق بالمطلب اليقيني يقينيا والمتعلق بالظني ظنيا وبالتقليدي تقليديا فهذا معنى مناسبة العلم للمطلب فاذا كان العلم المتعلق بالمقدمة اليقينية يقينيا يعنى اذا كانت تلك المقدمة اليقينية معلومة للمانع يقينيا فلا يجوز له منعها مطلقا وكذا اذا كان العلم ظنيا عند كون المقدمة من الظنيات وكذلك المدعى الغير المدل وذلك لان منعها حيثئذ لا يليق بحال المناظرين لان غرضهم اظهار الصواب وقد قيل يجوز منعها للامتحان المقصود منه اظهار الصواب وهذا لا يستلزم تعدد العلة الغائية لاسكنه تطويل يستغنى عنه في المناظرة وايضا يجوز لتحصيل العلم بها بطرق متعددة

وهذا ايضا لاينا في كون الغرض اظهار الصواب لكنه غير مناسب في مقام المناظرة وفيه ان الرغبة وعظم المطلب قد يجعل الاشتغال بتكثير الطرق امر الايقا مناسباً للمناظر في مقام المناظرة كما لا يخفى فان قلت يجوز ان يكون له بتلك المقدمة علم كذلك ولم يكن له علم بانه يعلمها فلا نسلم ان منعها حيثئذ لا يليق بحسالة قلت المناظرة في شيء لا تكون الا بعد التوجه والاتفات وقد صرحوا بان العلم بالعلم بعد التوجه والاتفات قطعي الحصول كما في شرح المواقف وغيره (ولا تمنع) (المقدمة المستقرأة) اي المثبتة بدليل الاستقراء (الابشاهد محقق) يظهر به خلال دليل الاستقراء وكذا لا تمنع المقدمة الغير الملزمة صحتها عند المعلن كما اذا كانت من المشهورات التي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة الا انه قديماً ألف القياس جدلاً والزاماً واقتناعاً لمن هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان وكما اذا كانت من المقدمات التي يستلزم انتفاؤها المطلوب فحين اذعنيتها المانع يقال له ان منعك هذا مدفوع لانه مصادم للمقدمة هذا وفي هذا المقام تفصيل شريف في تقرير القوانين فراجمه ومما يجب ان يعلم ههنا منع مخصوص شايع استعماله يسمى بالحل وهو نوع من المنع لكن قد يذكر في مقابلته لنوع خصوصية وهي تعيين منشأ غلط المعلن وغلطه وهو مقدمته الكاذبة فهو كسائر انواع المناقضة وارد على مقدمة من مقدمات الدلائل بسبب غلط وقع في تلك المقدمة ناشياً من فهمها كذا بان يقول المانع لانسلم تلك المقدمة وانما تصح ان لو كان الامر كما فهمته لم لا يجوز ان يكون كذا ومنه مجازاة الخصم ويسمى التماسي مع الخصم وارضاء الغنان اليه والمساهلة معه كذا في المطول وحقيقتها ان السائل يزعم استلزام شيء شيئاً بنسائه على ان الوهم يحكم بذلك بسبب مامع انه لا لزوم في الواقع وان الشيء الاول لا مجال للمعلن ان يتكره والشيء الثاني يناقض دعوى المعلن فيعارضه السائل بدعوى الشيء الاول لانه يستلزم في زعمه ما يناقض دعوى المعلن فلمعلن في الجواب عنه امر ان الاول اثبات مدعاه

بدليل آخر وترك الالتفات الى ما يعارض به السائل وهذا معارضة على المعارضة والثاني تسليم دعوى السائل ومنع الاستلزام وهذا مجازاة الخصم وهذا اشد تأثيرا في تبكيك الخصم واسكاته وهو كثير في اجوبة المصنفين يقولون قلت نعم ولكن الامر كذا والمجازاة غير التسليم في عرف المناظرين وان كان يطلق عليها التسليم لغية اذ التسليم في المجازاة بمعنى التصديق واعتقاد الصحة والتسليم في عرفهم ان يفرض السائل صحة ما منعه من غير اعتقاد بصحته ويسمى التزل ايضا وصورته ان يقول السائل بعد قوله لانسلم الصغرى ولو سلمناها فلانسلم فادنه اشعارا بان منع المقدمة الاخرى لا يتوقف على منع الاولى لثلايتوهم المعلن انه اذا دفع منع الاولى بسدفع منع الاخرى ويشهد له قول صاحب التلخيص وقولهم ان نحن الابشر مثلكم من باب مجازاة الخصم ليعثر حيث يراد تبكيته لالتسليم انتفاء الرسالة قال الترمذى وهى اعنى مجازاة الخصم على وجهين احدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع عند المخاطب على سبيل التزل والثانى الاعتراف بمقدمة موافقة عنده وهذا هو المراد ههنا لان البشرية موافقة للواقع عنده كما عند الخصم وتفصيله في تقرير القوانين للمنصب (الثانى النقض الاجالى) توصيفه به لانه رد للدليل بلا تفصيل مقدمة والنسبة ظاهرة (التحقيق) وجهه ظاهر وهو في اللغة معلوم يستعمل في البناء والحبل والعهد كما في المختار وفي الاصطلاح له معان منها انه تخلف حكم المدعى عن الدليل وهو لحمد السر قدى واعترض عليه بوجوه احدها ان النقض صفة الناقض والتخلف صفة الحكم فلا يصح تعريف احدهما بالآخر واجيب عنه بوجهين الاول ان المعرف هو المعنى الاصطلاحي دون لغوى والثانى ان المصدر من المبنى للمفعول وغايته انه لا يكون موافقا بعد لما يليه ولا ضير وقد يجاب بان فيه مضافا محذوفا تقديره يسان تخلف الحكم ولك ان يجيب عنه بان التخلف وان كان صفة الحكم لكن تخلف الحكم صفة الناقض على قياس ما يقال في تعريف

العلم بحصول صورة الشيء في العقل والدلالة بالفهم المعنى من اللفظ فتدبر وثانيها ان المعلن ان اقام على مطلوب دليلا يمكن ايراده على نقيضه ايضا فهناك يمكن ايراد كل من المعارضة والنقض فان قال السائل ان دليلكم هذا مما لا يصح ان يستدل به تخلف الحكم عنه يكون نقضا على طريق الاجال وان قال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم ولكن عندنا ما ينفيه وهذا هو الدليل المذكور بعينه يكون معارضة على سبيل القلب ويحجب عنه بانه لا قدح في ذلك لتغابر الحقيقتين اذ صدق النقض من حيثية والقلب من حيثية اخرى كما صرح السائل بهما على ان المراد ان يكون التخلف مرادا لا غير سواء وجد او لم يوجد والامر ههنا بالعكس فتأمل وثالثها ان التحقيق ان لا يختص النقض بالتخلف المذكور كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى ويمكن ان يحجب عنه بان الغرض من ذلك التخلف هو ابطال الدليل وبيان فساد فيه فهو باعتبار هذا الغرض يتناول النقض الذي بين باستلزامه محالا ايضا ولا يخفى ما فيه من الفساد مع اياه اضافة التخلف الى الحكم واستعماله بعن هذا المعنى كما لا يخفى ومنها انه منع الدليل مع شاهد وهو لما شكبرى زاده ويرد عليه انه منقضى طردا لصدقه على المناقضة على ان المناقضة على المذهبين اما على رأى من جواز منع الدليل نفسه فظاهر واما على مذهب النافين فلان المنع اعم من المطالبة والابطال بالشاهد والشاهد يطلق على السند على ما مر ويمكن ان يحجب عنه بان المراد من حيث انه شاهد او الشاهد ما يدل على فساد الدليل من حيث هو كذلك ليمتاز عن السند مطلقا وعلى التقديرين يختص منع الدليل بمقارنة الشاهد بصورة الابطال لان المطالبة لاتقارن الشاهد بهذا المعنى ومنها انه منع الدليل مع بيان تخلف الحكم عنه وهو لما شارح آداب المصنف وفيه انه خير من عكس لعدم انحصار الشاهد في التخلف ومنها انه وجود العلة في صورة منع تخلف الحكم عنه وهو لبعض المحققين ومنها انه بيان تخلف حكم المدعى بثبوتة او نفيه عن دليل المعلن

الدال عليه في بعض من الصور وهو لسيد المحققين وينجبه على كل منهما بعض ماسبق ويجاب عنه بمثل التكلفات السابقة ومنها انه نفي وجود امر مما تتوقف عليه صحة الدليل بلا تعيين وهو للعصام في الحواشي القطبية وفيه انه صادق على بعض صور المكابرة وهو ظاهر فالتعريف السالم عن النقض ما عرفه بعض المحققين من انه دعوى فساد الدليل مع شاهد وفي معناه تعريف المصنف وهو لما اطلع على هذه التعريفات المشتملة على وجوه الخلل المحتاجة في الجواب عنها الى التكلفات السابقة عدل عن جميعها الى هذا التعريف الجامع المانع بنوع تفصيل فيه فقال (وهو ابطال الدليل) اعلم ان للابطال معنيين احدهما الحكم بطلان الشيء والثاني اقامة الدليل على بطلان الشيء فقولنا هذا يحتملها اما الاول فظ واما الثاني فبتجريد عن الدليل كيلا يلزم الاستدراك وفيه ما مر وعلى الاحتمالين لا يخرج النقض بالبداهة كما ستعرف (ببيان جريانه في مادة اخرى لم تتصف بحكم مدعاك) قبل معنى الجريان اقتضاء الدليل حكما في مادة مخصوصة ومعنى الخلف انتفاء الحكم في الواقع مع اقتضاء الدليل اياه فعلم ان شهادة الخلف على بطلان الدليل من قبيل الاستدلال بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وكذا شهادة الاستلزام فانه لو استلزم الدليل الدور فالدور لازم متفق في الواقع فيستدل بانتفاءه على انتفاء الدليل الملزوم (او) ابطاله (ببيان استلزامه فسادا آخر) غير الجريان والخلف وفي تقييد الفساد بالآخر خفاء لانه لم يسبق ظهرا ذكر فساد قبله ولو قلنا ان الخلف في معنى استلزام الفساد لم يبق لافراده عن استلزام الفساد وذكره في مقابلته وجه واجب عنه بانه لشبوهه في شاهد النقض افردته عن الاستلزام والا فشاهد النقض مطلقا لا يخرج عن الاستلزام المذكور قطعاً وهو ظاهر (كالدور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما ونحو ذلك) من التصادم بالبداهة واجتماع الضدين وامكان الضدين وامكان المحال وسلب الشيء عن نفسه وحل

النقيض على مثله ومساواة الاعظم للاصغر والستر جميع بلا مرجح
 ووجود الاخص بدون الاعم ووجود الملزوم بدون اللازم وغيرها
 من الفسادات المخصوصة قال المولى عصاب الدين لاختفاء ان نفي صحة
 الدليل دعوى لا بد لها من بيان فلذا قالوا نقض الدليل بلا شاهد
 مكابرة غير مسموعة بخلاف منع المقدمة المعينة فانه يسمع مجردا
 وفيما قالوه نظراته يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بجميع مقدماته
 من اجلى البديهيات فلا يحتاج الى شاهد فلا يكون نقضه بلا شاهد
 مكابرة الا ان تجعل بداهة العقل داخلة في الشاهد وهذا الجواب مع
 انه تعسف يستلزم ان لا يكون المنع بداهة منعا مجردا وان لا ينحصر
 شاهد النقض في التخلف والاستلزام مع ان ظاهر تحقيقاتهم
 الانحصار فيهما واجيب عنه بان الشاهد عندهم ما يدل على فساد
 الدليل كما مر ولا شك ان بداهة فساد الدليل مما يدل على فساده والسند
 عندهم ما يذكر لتقوية المنع فلا تكون البداهة سندا الا اذا ذكرت
 حقيقة على ان مرادهم بقولهم نقض الدليل بلا شاهد مكابرة
 ان نقضه بلا شاهد اذا لم يكن عدم صحته بديها جليا مكابرة
 او نقضه بلا شاهد مكابرة الا اذا كان عدم صحته بديها لكن ترك
 هذا الاستثناء لندوره اعم. داعى العقل ولا يخفى ان بداهة فساد
 الدليل راجعة الى استلزام خلاف ما تحكم به بداهة العقل فتدبر
 (بان يقول) الناقض (هذا الدليل جار في مادة كذا) اى المادة
 الفلانية وهذا اشارة الى صغرى دليل البيان وكبراه ماسياتى
 من قول المصنف وكل دليل هذا شأنه فاسد (مع تخلف حكم المدعى
 عنه) اى عن هذا الدليل (فيه) اى فى المكنتى عنه بكذا اعنى فى هذه
 المادة التى هذا الدليل جار فيها كما اذا قال المعلن الزكوة واجبة
 فى الابل لانه متناول النص وهو قوله عليه السلام (ادوا زكوة
 اموالكم) وكل ما هو متناول النص فهو مراد وقال السائل هذا
 الدليل بعينه جار فى الآتى مع ان حكم مدعاه يتخلف عنه ويبان
 الجريان انه متناول النص وكل ما هو كذا فهو مراد ثم انه ليس

معنى الجريان بعينه ان لا يتفاوت الدليلان اصلا ضرورة ان تعدد المدعى يستلزم تعدد الدليل بل ان لا يتفاوت الدليلان الا باعتبار تمام الحد الاصغر والحد الاكبر وذلك في الافتراضات الشرطية ان لم يشترك المقدمة والنسالي في الموضوع او باعتبار جزء من الحد الاصغر والحد الاكبر او باعتبار جزء منها مع جزء من الحد الاوسط وذلك في الافتراضات اشروطية ان كانا مشتركين فيه او باعتبار جزء من الجزء الغير المتكرر والجزء المتكرر بعينه امانغيا او اثباتا وذلك في الاستثنائيات ان اشترك المقدم والنسالي في الموضوع والا فقد يكون التفاوت باعتبار بعض قيود الاستثناء وقد يكون باعتبار الجزء الغير المتكرر امانغاه او بجزئه والامثلة غير خفية على الفطن الذكي (او) بان يقول هذا الدليل (مستلزم لفساد كذا) اى التسلسل او الدور او نحو ذلك مما سفلناه (وكل دليل هذا) اى الجريان والتخلف في الاول او استلزام الفساد الآخر في الثاني (شأنه) اى امره وحاله (فاسد فهذا الدليل) الا كفى به لاثبات المطلوب (فاسد) وقس عليه الفسادات المذكورة وغيرها وهى كثيرة ثم ان التخلف ان كان يعتقد المعلن والناقض معا يسمى النقص به نقضا مركبا ولا يسمى نقضا بسيطاً ثم اعلم ان المراد بالحكم في قولهم تخلف الحكم هو الوقوع او الالوقوع الكلى وهو الاتصاف بالحمول او عدم الاتصاف به في الجمليات ولزوم الحكم الكلى او عدمه في المتصلات او تعاضده او عدمه في المتصلات وان استلزام انفساد اثما هو على تقدير صحة الدليل ضرورة ان الدور مثلا اتسا يلزم لوصح الدليل اذ لو فسد لم يلزم شئ من ذلك قطعاً كذا قال المصنف في حواشى مير الفقى (ولا مجال لمنع كبرى هذا النقص) قطعاً عند جمهور الحنفية والنظار خلافا لمن يقول بتخصيص العلة فانه جوزة مستنداً باظهار المسامحة من ثبوت الحكم وبيانها في الاصول (بل يمنع الجريان او الاستلزام تارة) منصوب اما على الظرف او المصدر على قياس ما قيل في مرة في ضربت مرة (و) يمنع (التخلف او الفساد) تارة (اخرى كما سيحى)

لان صغرى دليل النقص بالجريان لكونها مقيدة كما رأيت متضمنة
 لمقد متين فاحد المنعين متعلق باحد اهمها والاخر بالآخرى لكن
 اذا اراد منع كلتا المقد متين فانما يكون بتقدير تسليم الاولى منهما
 بعد منعها والايلازم الاعتراف بفساد الدليل من حيث لا يشعر فانه
 لومنع بدون تسليم مانعه اولايلازم استلزام الدليل الحكم بدون
 جريانه فيه وهو في الحقيقة اعتراف باجتماع النقيضين من حيث
 لا يشعر فيقول اذا اراد منع الاولى لانسلم ان دليلنا جار في تلك المادة
 اذ قد اعتبر فيه مثالا قيد لا يوجد فيها ويقول اذا اراد منع الاخرى
 لانسلم التخلف وانما يتخلف اذا كان المراد من المدعى ما فهمته
 او من تلك المادة ما فهمته واما اذا كان المراد منهما هذا فيدخل
 في حكم المدعى فلا تخلف ويقول اذا اراد منعها جميعا لانسلم
 الجريان ولئن سلمناه فلانسلم التخلف ولا يجوز له منع الكبرى وان جوزه
 بعض المحشين وكذا الحكم في قياس النقص بالاستلزام على ما ذكره
 المصنف وتحقيق المقام يستدعى بسطا في الكلام (فاعلم ان في قياس
 النقص بالاستلزام طريقين احدهما ان تؤخذ صغراه مقدمة واحدة
 بان كانت مشتملة على نفس الفساد فقط نحو ان يقال ان هذا الدليل
 مستلزم للدور مثلا ففيه للعلل ان يمنع الصغرى مطلقا ان لم يكن
 الاستلزام بديهييا جليا وله ان يمنع الكبرى ان لم يكن الفساد بديهييا
 كالدور والتسلسل والا فلا يجوز منعها كما اذا كان النقص باستلزام
 اجتماع النقيضين وارتقا عهما او مساواة الاعظم للصغير واجتماع
 الضدين او نحو ذلك مما هو ضروري الفساد او كانت نفس الكبرى
 بديهية وان لم يكن الفساد بديهييا كان يقال في الكبرى وكل ما يستلزم
 الفساد فاسد فان ما يستلزم الفساد بديهي الفساد لاحالة ثم انه
 في صورة النقص بمثل استلزام الدور يراد في صغرى قياس النقص
 بان يقول ان اردت من الدور المحال فلا نسلم الصغرى وان اردت
 الدور مطلقا فلانسلم الكبرى ولا يشترط فيه التسليم كاشتراطه في قياس
 النقص بالجريان والتخلف اذ لا يلزم فيه المحال المذكور على تقدير

انتفاؤه وهو ظاهر وثانيهما ان تؤخذ صفرا بحيث تشير الى متقدمين
 بان كانت مستحالة على نفس الفساد مع التنبيه على استحالة نحو
 ان يقال هذا مستلزم للتسلسل وهو محال فهنا لا مجال بمنع الكبرى
 اصلا بل بمنع المقدمتين الضمنتين للصغرى بان يقال لا نسلم
 التسلسل ولئن سلمناه فلانسلم الاستحالة فا ذكره المصنف مبنى على
 هذا الطريق واما في الحسينية فبنى على الطريق الاول لكنه
 مشروط بان لا يكون الفساد بديهيا ايضا اذ لو كان بديهيا لا يجوز له
 منع الاستحالة اصلا كما لا يجوز له منع الكبرى مطلقا فاحفظ هذا فانه
 ينفعك في كثير من المواضع (وقد ينقض الدليل باجراء خلاصته)
 في المختار خلاص الشيء صار خليصا اى خالصا وبابه دخل والخلاصة
 بالضم ما خلس منه والمراد ههنا ترك بعض الخصوصيات والقيود
 واجراء البساق في مادة النقض على ما هو مراد المصنف لكن فيه
 ما استعرفه (وزبدته) بمعناها (فيسمى نقضا مكسورا) لانكسار
 بعض شعب الدليل ففيه تشبيه لطيف وههنا بحث لان النقض باجراء
 خلاصة الدليل وزبدته نوعان ولا يسمى شيئا منهما نقضا مكسورا
 اما النوع الاول فهو اجراء خلاصة الدليل مع امكان اجراء عينه
 كما اذا قال الحكميم العالم قديم لانه مستند الى القديم فيقال ان دليلا
 هذا جار في الحوادث اليومية لانها اثر القديم مع تخلف الحكم عنه واما
 النوع الثاني فهو اجراء خلاصته ومخلصه بلا امكان اجراء عينه وذلك
 لا يكون الا عند اشتراك مقدمة من دليل المدعى مع مقدمة من دليل
 الجريان في علة والنقض في هذه الصورة نقض لتلك العلة في الحقيقة
 وهذا كثير الوقوع فيما بين القوم كما اذا استدلل المعلن على ان الحس
 المشترك مدرك لانه مابه الادراك وكل مابه الادراك فهو مدرك فيجريه
 الناسا قض بخلاصته في ان القلم كاتب لانه مابه الكتابة وكل مابه الكتابة
 فهو كاتب لاشتراك المقدمتين في العلة وهي كل مابه الفعل فهو
 فاعل اذهى بضم ملازمة اليها يقوم على كبرى دليل المدعى وبضم
 ملازمة اخرى اليها يجرى في كبرى دليل الجريان فالنقض راجع

في الحقيقة الى دليل الكبرى ولهذا قيل يلقى بهذا النوع ان يسمى نقضا مجازا واما النقض المكسور فهو الجريان بترك بعض القيود مطلقا على قول اكثر المحققين او ترك ماله مدخل في الاستدلال على قول بعضهم فلو كان النقض بترك ماله مدخل له فيه من القيود يكون من قبيل النقض باجراء خلاصة الدليل وزيدته ولا يكون نقضا مكسورا عنده على ما صرح به في حواشي الحسينية مثاله كما اذا قال الشافعي ان الغائب لا يجوز بيعه لانه مبيع مجهول الصفة فينقض بامرأة تزوجها من لم يرها بانها مجهولة الصفة مع انها يجوز عقدها فقد خذف قيد مبيع فيجاب عنه بان العلة هو المجموع ولا يلزم من عدم علة البعض عدم علة المجموع فلا نقض عليه اصلا الا ان يبين بان المحذف لمدخل له في العلة وكذا قول المعلل الحكيم الفلك قديم لانه كرى مستند الى القديم وكل ما هو كرى مستند الى القديم فهو قديم ينقض بان هذا الدليل جار في الحوادث اليومية لانها مستندة الى القديم مع تخلف الحكم منه فظهر من جميع ما ذكرنا ان النقض بالخلاصة غير النقض المكسور وهذا مما صرحوا به في كتبهم كما يظهر بالمراجعة فتدبر ثم انه لابد في جميع ما ذكره من النقوض من بيان الصغرى كيلا يكون مكابرة ومعاندة الا اذا كانت بدئية جلية في الواقع او مسلمة عنده كما قيل وبما يجب ان يعلم ههنا انه قد ينقض العبارة بانها مخالفة للقوانين العربية او بان الاولى ان يقال هكذا وامثال ذلك فقد سمعت عن الاستاذ العباس التوفائي حين قرأت عليه حواشي مير الفكي على الحنفية ان هذا يسمى دخلا في العبارة ولا يسمى نقضا اجابا وانت خبير بانه لا بأس بتسميته نقضا باعتبار الدعاوى الضمنية على ان المشهور فيما بينهم ان ناقض العبارة مستدل كما لا يخفى المنصب (الثالث المعارضة الحقيقية) وهي في اللغة المقابلة وفي الاصطلاح (اقامة الدليل) اي ابطال المدعى باقامته فهذا من قبيل اقامة السبب مقام السبب (على خلاف ما اقام عليه) اي على نقيضه او مساوي نقيضه او اخص منه مطلقا

لأما إغياره على أي وجه كان (الخصم) لم يقل المعلل أو السائل لعدم التعيين بتبدل الوظائف كما ستعرفه (الدليل) رد عليه أنه قديكون الخلاف من البديهيات فلا يحتاج إلى إقامة الدليل عليه إلا أن يجعل كل من بداهة العقل والتبني داخلا في الدليل ويمكن أن يقال إن ماهو بواسطة البداهة ليس بمعارضضة بل نقض بشهادة التصادم بالبداهة لكنه لا يتمشى إلا في صورة البديهي الجلي كما قيل وقد يفسر بأنها المقابلة على سبيل الممانعة أي إبطال الدليل بمقابلة دليل آخر مانع للاول في ثبوت مقتضاه قال في الحسينية وهو الاوفق للمعاورات والانساب للمقام والاول هو الانسب للرام فان قيل ان التفسير الاول يستدعي ان يكون متعلق المعارضة المدلول مع انها متعلقة بالدليل قلنا المعارضة المتعلقة باحدهما متعلقة في الحقيقة بالآخر على انها على ما صرح به المحققون منع المدلول على وجه مخصوص بإقامة الدليل على خلافه ولا يرد عليه أنهم يقولون الدليلان متعارضان ولا يقولون المدلولان متعارضان لان المعارضة غير التعارض لانه لازمها ولا يلزم من قيام اللازم بشئ قيام الملزوم به لجواز كون اللازم اعم كما لا يخفى (ولا يشترط فيها مساواة الدليالين قوة وضعفا حتى يتعارضا ويتسا قضا اذ لو كان احدهما قويا والآخر ضعيفا لم يتعارضا) اقول فيه ان هذا الاشتراط ليس مذهب المناظرين اذ لا يشترط في المعارضة عندهم تلك المساواة بل تحقق المعارضة بمجرد تخالف الدليلين في المدلول ولو بدون المساواة عندهم ولم ينظر واقوة احدهما على الآخر اصلا ولم يفرقوا معارضة عن معارضة في المسا قطة كما بظهر بالنظر إلى كتبهم الا ترى أنهم لا يقولون حكم المعارضة المسا قطة لانها المقابلة على سبيل الممانعة ولذا قال بعض المحققين ان غرض المعلل بتعليله ان كان مجرد إيقاع الشك لإثبات المدعى في الواقع كتعليل الامام فخر الدين الرازي على نفي اللزوم وغيره فالجواب عنه بالمعارضة غير مرضي لان المشكك لا يدعى حقيقة كلامه بل غرضه مجرد إيقاع الشك والقضاء الشبهة ولا يندفع ذلك بالمعارضة قالوا ولي دفعه بالنقض

بل بالناقضة واواريد البيان على مذهب اهل الاصول فمع ان هذا الكتاب في بيان آداب البحث الجارى بين المناظرين لا ينطبق على مذهبهم ايضا لما ان المعارضة عند الاصوليين على قسمين على ما في التوضيح والتلويح وغيرهما معارضة مع ترجيح ومعارضة بلا ترجيح والثاني حيث كان الدليلان متساويين قوة وضعفا وحكما المساواة والتوقف فهذا هو المذكور في المتن الا ان قوله لم يتعارض ليس على اطلاقه كما سيظهر والاول حيث كان احدهما اقوى بوصف هو تابع وحكمهما وجوب العمل بالاقوى وترك الاضعف واما اذا كان احدهما اقوى بما هو غير تابع فلا معارضة بينهما ولا ترجيح كالتص مع القياس فتدبر (ولا ترجيح بكثرة الاجزاء) اتفاقا يتساوى بين الشافعي بلا ترجيح عنده بقلتها فان علة ذات جزء اول من ذات جزئين ولا ار لهذا عندنا على ما في التوضيح (ولا) ترجيح ايضا بكثرة (الادلة) عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله لان كل دليل مع قطع النظر عن الغير مؤثر فوجود الغير وعده سواء (واما الترجيح بالقوة) اى قوة التأثير كما في تغيير التنقيح ولا ينبغي انه يقع عندنا بامور اربعة الاول قوة الاثر كما في مسألة طول الحرة والثاني قوة ثبات الوصف على الحكم كما في منافع الغصب والثالث كثرة الاصول قال صاحب المراء وهو قريب من الثاني بل الاول وقال شمس الائمة السرخسي الثلاثة راجعة الى الترجيح بقوة تأثير الوصف والجهات مختلفة فالمنظور في قوة الاثر نفس الاثر وفي الآخرين الاصل وفي تغيير التنقيح شدة الاثر باعتبار الوصف وقوة الثبات باعتبار الحكم وكثرة الاصول باعتبار الاصل فلا اختلاف بينهما الانحسب الاعتبار وهذا كقولنا في مسح فلا يسن تكراره كسائر المسوحات فانه اولى من قول الشافعي ركن فيسن تكراره كالغسل والرابع العكس كقولنا في مسح الرأس مسح فلا يسن تكراره فانه اولى لانعكاسه من قوله ركن فيسن تكراره لعدم انعكاسه فان المضادة متكررة وليس بركن وهذا اضعف الوجه ثم انه

اذا تعارض سبباه فالذاتي اولى من الخالى لسبق الذاتى وقيام الحال به
وانما ذكرت هذا توضيحا للقام والتحقيق فى الكشف والمرآة
(وهى) اى المعارضة (ثلثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين
دليل المعلل مادة اعنى ذات الكلام) اى فى الحد الاوسط دائما
وفى الحد الاصغر والاكبر بعضا ولا يقدح بما يفيد تقريرا وتفسيرا
لاتبدلا ولا تغييرا فيها على ما صرح به العلامة التفتازانى فى التلويح
وفى الجزء المتكرر بعينه فنيا او اثباتا فى تفسيره نوع ابهام كما لا يخفى
(وصورة اعنى شكلا بان يكونا من الشكل الاول) هو ما يكون الحد
الاوسط فيه محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى بشرط الايجاب
فى الاولى والكلية فى الاخرى (او) من الشكل (الثانى) وهو ما يكون
الحد الاوسط فيه محمولا فيهما بشرط اختلافهما كيفما معكليه الكبرى
هذا فى القياسات الاقتزائية الجمالية والشرطية (او من الاستثنائى
المستقيم) بوضع المقدم (او غير المستقيم) برفع التسالى والقياس
الاستثنائى مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع
احد جزئيهما اورفعه لليزم وضع الاخرى اورفعه ويجب ان يجاب
الشرطية ولزومية المنصلة وكليتهما او كلية الوضع والرفع ان لم يكن
وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع كذا
فى التسمية (قسمى المعارضة بالقلب) وقلبا ومعارضة على سبيل
القلب وتسمى عند الاصولى معارضة فيهما معنى المناقضة اما المعارضة
فن حيث ثبات نقض الحكم واما المناقضة فن حيث ابطال دليل
المعلل اذ الدليل الصحيح لا يقوم على التقبضين ومرادهم من المناقضة
ههنا النقض الاجالى وهو ظاهر وانما سمي قلبا لان المعترض جعل
العلة شاهدا له بعد ما كان شاهدا عليه كفى المغالطات العامة الورود
ثم اعلم ان الاختلاف فى الضرب لا يخرج المعارضة عن ان تكون
قلبا مالم تختلف نفس الاشكال بان يكون احد الدليلين من شكل
والآخر من آخر فتحينئذ لا تكون المعارضة قلبا على ما صرح به
الحققةون وما قيل ان هذه المعارضة ليس حكمها المساقة لوجود

النقض فيها مدفوع بان مثل هذا النقض يتخفى في دليل المعارض ايضا قال في التلويح فان قلت في المعارضة تسليم دليل الخصم وفي المناقضة انكاره فكيف هذا قلت يكفي في المعارضة التسليم من حيث الظاهر بان لا يتعرض للانكار قصدا فان قلت ففي كل معارضة معنى المناقضة لان نفي حكم الخصم وابطاله يستلزم نفي دليله المستلزم له ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم قلت عند تغاير الدليلين لا يلزم ذلك لاحتمال ان يكون الباطل دليل المعارض بخلاف ما اذا اتحد الدليلان اقول لا يريد به الاتحاد من جميع الوجوه كما عرف فانه لابد من تغاير الدليلين من جهة اما من جهة الكيف او الحد الاصغر او الاكبر او من جهة الجزء الغير المتكرر والا فكيف يتيسر المنع للمعلل فيه مع انه لا مجال لمنع دليل نفسه بل كيف يتصور التعارض كما صرح به بعض المحققين (وان كان عينه في الصورة فقط) اى مع التغاير في المادة وقط كمن مفرد باعتبار اللفظ وجلة باعتبار المعنى والغاء للترتين اى انته ولا تجاوز عنه الى غيره وقيل جزائية وقيل عاطفة ومحله النحو (فتسمى معارضة بالمثل) كما اذا قال المعلل العالم قديم لانه مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم فيقول المتكلم المعارض ان دليلكم هذا وان دل على مادعيتم ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان العالم ليس بقديم لانه متغير وكل متغير ليس بقديم فالعالم ليس بقديم وفي تسميته مثلا وجوه والا قرب ان المسألة في الحقيقة عبارة عن اتحاد الذاتين في صفة وان السادة من قبيل الذات والصورة من قبيل الصفة فيناء على هذا تناسب ان يسمى المتحد في الصورة فقط مثلا واما تسمية المتحد في المادة مع الاختلاف في الصورة غيرا فبني على ان الغير اعم من الاعتبارى والحقيقى على ما ذكره بعض المحققين (والا) اى وان لم يكن عينه في الصورة بل كان عينه في المادة فقط ولم يكن عينه اصلا لافى الصورة ولا فى المادة بل كان غيره فيهما حقيقة (فتسمى) تلك المعارضة (معارضة بالغير) فيندرج فيها قسمان الا ان سدد المحققين جعل في حاشيته على شرح

حكمة العين المتحد في المادة فقط من القسم الثاني ولا مشاحة في الاصطلاح وهذه المعارضات كلها غير خفية على مذهب اهل المعتول في الدليل وكذا في المركب لاهل الاصول اما في المفرد لهم فبا اعتبار التركيب في احواله بانحد الصورة فقط وباتحاد المادة لا يمكن اعتبار التركيب في احواله بانحد الصورة فقط وباتحاد المادة فقط فلا يتميز المثل عن الغير كما لا يخفى مثال الغير كما اذا قيل الذهن بسيط لانه يلاحظ البسيط وكل ما يلاحظ البسيط بسيط فالذهن بسيط فعورض بان دليلكم وان دل على ادعيتكم الا ان عندنا ما ينافيه وهو انه كلما كان الذهن يلاحظ المركب لا يكون بسيطا لكن المقدم حق وكذا التالي (وايضا) لمطلق المعارضة قسمان لانه (ان كانت المعارضة في مقابلة دليل المدعى) على صيغة المفعول بان يقيم المعارض دليلا على خلاف الحكم المطلوب ولوقال في مقابلة الحكم المطلوب لكان اوفق تأمل (فتسمى معارضة في المدعى) ومعارضة في الحكم كذا في التلويح (وان كانت في مقابلة دليل المقدمة) اي مقدمة دليل الحكم المطلوب بان يقيم دليلا على نفي الشيء من مقدمات دليل الحكم سواء كان بعد تمام دليل الحكم اوقبله والافوق في مقابلة مقدمة المدعى او دليل الحكم كما لا يخفى (فتسمى معارضة في المقدمة) وتكون بالنسبة الى تمام الدليل مناقضة كذا في التلويح وذلك لورودها على مقدمة معينة من مقدمات الدليل فان قلت حاصل المناقضة المطالبة لا الابطال كما مر ودليل المعارض يبطل تلك المقدمة فكيف تكون مناقضة بالقياس الى مجموع الدليل قلت في مجرد تعلق بالمقدمة المعنية لافي انها مطالبة تدبر ولا يخفى عليك ان تسمية الاولى بالمعارضة في الحكم والثانية بالمعارضة في المقدمة انما هي مجرد اصطلاح تميزا بين المعارضتين والا فالمعارضة لا تنفك عن الحكم مثال الاول ظاهر كما تقدم واما مثال الثاني فكما اذا قال المعلن الترتيب في الوضو فرض لانه منصوص عليه وكل ما هذا شانه فرض فالترتيب فرض اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان الترتيب مستفاد

من الواو العاطفة في آية الوضوء وكل ما يستفاد من الآية فنصوص عليه فيقول المعارض دليلكم وان دل على انه منصوص عليه لكن عندنا دلائل يدل على انه ليس كذلك وهواه كلما كان العاطف الواو فهو دال على مطلق الجمع عند جمهور النحاة ولم يدل على الترتيب مطلقا عندهم والحال ان القرآن الكريم منزل بلسان عربي مبين فلا يكون الترتيب منصوصا عليه لكن المقدم حق فكذلك التالي و يشترط ان تكون هذه المعارضة بعد اثبات المعلل تلك المقدمة بالدليل لئلا يكون غصبا وهو سد باب المناظرة الا ان سيد المحققين قال في حاشية شرح حكمة العين اذا اورد المعلل مقدمة ولم يتعرض لبيانها يصير كانه يدعي بدهتها وذلك بمنزلة البرهان فجازت اقامة السائل الدليل على فسادهما فعلى هذا يخرج عن ان يكون غصبا ويصير دخلا واردا على قانون التوجيه وان كان ما ذكره هذا الفاضل غير مشهور فيما بين المناظرين فاحفظه فانه كلام صادر عن معدن التحقيق يتفعل في مواضع كثيرة اذا عرفت هذه التفاصيل كلها (فلك في مقابلة كل من تلك المناصب مناصب اما مناصبك في مقابلة المنع الحقيقي او المجازي فثلاثة) ايضا المنصب (الاول اثبات المنوع) اى يسانه على ما مر بدليل المراد به ما هو اعم من التنبية ليشمل الكسبي والضروري (يدل عليه) صفة دليل (سواء كان المنوع دعوى غير مدللة او مقدمة دليل وسواء كان المنع مجردا) اى عاريا عن السند (او مع السند) كما اذا قال المعلل كلما كان العالم حادثا فله محدث لكن المقدم حق فقال المانع الوضع غير مسلم لم لا يجوز ان يكون العالم قديما فيقول المعلل لان العالم متغير وكل متغير حادث ولو قال السائل لانسلم الصغرى فيقول المعلل لاننا نشاهد الحركات والسكنات ومضى الايام والليالي فافهم وهل يسمع التشبث بالوجدان في باب المناظرة فيه كلام والتحقيق ان المنكر اما معاند مع عرفانه معنى ما ينكره فيعرض عنه لان المكابرة تسد باب المناظرة واما جاهل له فيفهم معناه ليرجع الى وجد انه ويعود عن انكاره كذا ذكره العلامة سعد الدين الفتاوى في حاشية شرح مختصر المنتهى

الحجاء حبا واطلاق المسجون ليس باحياء الا ان خليل الرحمن على نبينا
وعليه السلام انتقل الى دليل آخر اوضح وحجة ابهر لا تجزئه عن اتمام
الاول بل ليكون اضافة غب اضافة و يتجلى به شبهات المترددين بسبب
تليس اللعين فقال * ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها
من المغرب فبهت الذي كفر * الآية لكن هذا على ما ذهب اليه
بعض المفسرين واما الصغوى وغيره من المتأخرين فغضروا هذه
الآية القديمة بما انتقال فيها اصلا فعلى هذا لا يتم الاستدلال فأمل
(ولا يجوز لك) ايها الملعل (في مقابلة المنع) مطلقا (ان تمنع المنع
وما يؤيده) من السند وتؤيره وهو ما يذكر لتوضيح السند لان الجواز
لا يقابل الجواز الا اذا كان المنوع في صورة الدليل كالتعبير عنه بلانه
فحيث يتعلق به المؤاخذة مطلقا منعنا او غيره فالصورة بالصورة
وكذا اذا اعتبرت دعوى ضمنية كان السائل يدعى صحة ورود منع
فينعسه الملعل قائلا لا نسلم صحة ورود منعك على هذه المقدمة كيف
وهي مسئلة عندك مثلا الا انه يكون منعنا مجازيا ثم منع المنع وابطاله
ومنع السند مطلقا ومنع تنويره وابطال السند الغير المسامح او الاعم
كما سبق في ذاته او وصفه او التردد في ابطال السند مطلقا بين
ابطال ذاته ووصفه باعتبارين كليهما من قبيل الانتقال من بحث
الى بحث آخر على ما ذكره في تقرير القوانين حيث قال ان الانتقال
من بحث الى بحث آخر منحصرا في ثمانية انواع الاول الاعتراض على
بعض الفاظ السائل بانه مخالف للقوانين العربية او فاسد لمخالفة
الكل او قبيح لمخالفة الجمهور او البعض وهذا معنى ما قاله ميرابو القبح
ومن قبيل الانتقال الى بحث آخر الدخول في السند بانه في حد ذاته
غير مستقيم والثاني منع المنع بمعنى صحة وروده كما اسلفناه واما منع
ذات المنع فكأية اذ لا معنى لقوله لا نسلم طلبك الدليل والشك في
منع السند قال الشارح الخفى منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات
المقدمة المنوعة الذي يجب على الملعل عند منع المانع والاربع
والخامس منع صلاحية السند للسندية وابطال تلك الصلاحية

مستندا او مستند لا يكون السند اعم من نقيض المنوع او مبانيه قال شاه حسين منع ذات السند غير مفيد ومنع صلاحيته للسندية وابطال تلك الصلاحية مفيد وفيه نظر لانه ان اراد انهما يفيدان المعلن بان يوجب اثبات المنوع كابطال ذات السند كما يشعر به سوق كلامه فهو غير صحيح لان السند اذا لم يصلح للسندية يبقى المنع مجردا وهو موجه وان اراد انهما موجهان باعتبار قصد الانتقال الى بحث آخر اعني انهما مفيدان بالنظر الى البحث الآخر المنتقل اليه فنع ذات السند موجه ومفيد ايضا باعتبار ذلك القصد الا ان يقال انه اراد المعنى الثاني واراد من منع السند منع متعلق الجواز في السند المصدر به فانه غير موجه بوجه اصلا اذ هو ليس في المقابلة فتأمل والسادس ابطال السند الاخص مطلقا او من وجه وكذا ابطال السند المبين والسابع والثامن منع تنوير السند وابطاله فهذه كلها من قبيل الانتقال الى بحث آخر وحاصلها تسليم المنع واطهار فساد ما ذكره معه لدفع توهم الحجة على ما ذكره مير ابو القمح واما ابطال المنع بلا نشيث باثبات المقدمة المنوعة وابطال السند المتعدي به فغير مسموع مطلقا الا اذا كان المنع واردا على مقدمة بديهية او غيرها مما لا يتعلق بها المنع كالاينفي (واما مناصب كل من النقص الاجمالي والتحقيق الشبهى والمعارضة الحقيقية والتقديرية فتناصب السائل المتقدمة) بعينها من المنع والنقص والمعارضة في الاول منعان متعلقان بمقدمتين ضمنتين لصغراه او احدهما متعلق بصغراه والاخر بـ **كبراه** على التفصيل الذى اسفله من مناصبه وفيه تغير الدليل وتحريره وتحرير المادة لكن الاحسن ان تجعل هذه التحريرات اسانيد للمنع ومنها النقصان التحقيق اعني المعارضة الحقيقية او نقض شاهد النقص بالخلف او الاستلزام باحدهما وكذا الحكم في النقص الشبهى سوى بعض ما مر كالنفي ونحوه وفي المعارضة الحقيقة منع مقدمة الدليل مطلقا التغير والتحرير ان اى تحرير الدليل وتحرير المدعى كما عرفت والنقصان التحقيق والفرق بين التغير والمعارضة هو

ان المعلن ان اتى بدليل اقوى من دليل المعارض بوصف غير تابع على رأى اهل الاصول او بدليل يظهر منه فساد دليل المعارض على رأى اهل المعقول يكون تغييرا والا يكون معارضة على المعارضة لا تغييرا ثم ان فى تعلق النقض والمعارضة كلاما لكن التحقيق ان الاول لاشك فى جوازه عند المحققين واما الثانى فالنظار من المحققين على ان المعارضة لاتعارض لان حكمها المساقة وهى لاتدفعها واما الاصوليون فعلى جوازها كذا قيل فتدبر والمعارضة التقديرية كالحقيقية فى بعض ماسبق وهو ظاهر (لان كلاما من النقض والمعارضة استدلال) هولغة طلب الدليل و يطلق فى العرف على اقامة الدليل مطلقا وعلى نوع خاص من الدليل وقال سيد المحققين وهو تقرير الدليل لاثبات المدلول سواء كان ذلك من الاثر الى المؤثر فيسمى استدلالا انيسا او بالعكس فيسمى استدلالا ليميا او من احد الاثرين الى الآخر (وتعليل) وهو فى اللغة مصدر علله اى سقاه سقيا بعد سقى كما فى شرح آداب المسعودى وفى الاصطلاح تقرير ثبوت المؤثر لاثبات الاثر فهذا اخص مطلقا من الاستدلال الاعلى مامر من انه يطلق فى العرف على نوع خاص من الدليل قال فى المقدمة البرهانية الاستدلال هو ان ينتقل الذهن من المعلول الى العلة كالانتقال من الدخان الى النار والتعليل عكسه فعلى هذا يتبينان وهو ظاهر وقبل هو تبين علة الشئ والمراد بالعلة ما يكون واسطة تامة فى حصول التصديق بما هو المطلوب وفى هذا المقام تفصيل فى شرح آداب المسعودى وحواشيه فليراجع (فصار السائل فى كل منهما معللا) لالترام وظائف المعلن (وصرت) على الخطاب (ايها المعلن سائلا) لصحة اجراء وظائفه والظاهر ان يقول كالمعلن وكا السائل بكاف التشبيه تأمل (فلك) الفاء فصيحة (مناصب السائل المتقدمة هكذا تقع انقلابات المناصب الى ان يعجز احد الخصمين فججز المعلن يسمى افحاما وعجز السائل يسمى الزاما) يعنى انه تقع تلك الانقلابات الى ان يعجز المعلن عن اقامة الدليل على مدعاه ويسكت عن المناظرة

فذلك السكوت هو الافحام في اصطلاح القوم كذا قاله بعضهم والصواب فاسكات السائل اياه هو الافحام كما قال القطب الكيلاني او فذلك العجز هو الافحام كما قال المصنف وهو الاوفق لان مرادهم عجز المعلن عن اثبات المدعى وان كان ما قاله القطب انسب باللغة كما في المختار يقال افحمه بالفاء اذا اسكته في خصومة او غيرها والمراد بعجز السائل عجزه عن التعرض للمعلل بشئ عما ذكر من وظائفه بان ينهي دليل المعلل الى مقدمة ضرورى قبولها بان كانت بديهية مشتركا منشأ بدايتها بينهما او مسئلة عند السائل يضطر الى قبولها فذلك العجز هو الالتزام فحينئذ تنتهى المناظرة اذ لا قدرة لهما على اقامة وظائفهما الى غير النهاية لعدم وفاء الطائفة البشرية بها لانه يقتضى ايراد ادلة غير متساهية فلا يكون مقدورا لمن يكون له زمان ايراد الادلة محصورا بين النهايتين ومما يجب ان يعلم ههنا ان المعلن يجب عليه ان يستعمل في الجواب ويطلب عن يمنع ان يحقق ما يورده من النوع اذ ربما لا يتمكن من التوجيه فالبحث ينقطع ويظهر الفساد فالمنع يدفع او يذكر المعلل فيتمكن من التعليل عند توجيه المنع والتفصيل وهكذا يجب على السائل ايضا لان كلا من المنع والجواب على قسمين في المشهور للمعلل اولا مفيدا او لا والمنفى مردود عند الجمهور ومما يجب على السائل ان يحيط بمطويات دليل المعلل على وجه الترتيب والتفصيل ثم يورد الاعتراض اذ قد يكون وروده على مقدمة مطوية فلا يعلم قبل الاطاحة ان المنع باى مقدمة يتعلق فيخبط خبط عشواء او قد يكون الاعتراض مما يتوهم وروده او لا ويظهر اندفاعه بعد تفصيل فلا يظهر الحق قبل الاطاحة على الوجه المذكور ولا يوافق اظهار الصواب فيكون نوعا من المكابرة كما ذكره بعض المحققين ومما يجب ان يعلم ايضا انه يجب على المناظر ان يختلط في اجزاء البحث والمناظرة لبسمل بحثه عن الخلل والقصور وهذه الاجزاء ثلاثة امور المبادئ والاوساط والمقاطع اما المبادئ فهو تحرير البساحث وتقرير المذاهب وتقديم الاشارة وتحقيق المسائل والكل راجع الى معنى واحد وهو تعيين المدعى

وذلك لئتمكن من التوارد بالتقى والاثبات من الجانبين على شئ واحد
كما في شرح المواقف واما الاوساط فهي الحجج والدلائل التي يستدل بها
على الدعاوى مطلقا واما المقاطع فهي المقدمات التي تنتهي اليها
من الضروريات والظنيات المسئلة ومثل الدور والتسلسل واجتماع
التقيضين وحل التقيض على التقيض وسلب الشئ عن نفسه
ومساواة الاعظم للاصغر والترجيح بلامرجح ووجود الاخص بدون
الاعم والملزوم بدون اللازم وما يجري هذا المجرى فذلك المقام يقتضي
من الكلام ما يجحدك نفعا في المرام وينجيك من مزال الاقدام
فلا تجعلى بسبب السأمة هدف الملامة وهو انه يجب الاحتياط
في هذه الامور الثلاثة اما المبادئ فيجب على المناظر فيها الاحتياط
والاحتراز عن ابهام الدعاوى والمذاهب والاصطلاحات وعن وقوع
شئ بضره بان يكون منافيا لدعواه واللازم من لوازم دعواه
اولذ به وينبغي ان يحتاط السائل في تفسير الالفاظ اذ لم تكن ظاهرة
الدلالة او تكون لكن المعلل اراد بها شيئا آخر وان ينظر الى انه
هل يلزم من دليله اولا اذ ربما يفسر الشئ بتفسير يحصل منه المطلوب
لكن لا يلزم من الدليل في الواقع والاوساط فيجب فيها الاحتياط
في تفصيل الاقيسة وذكر المقدمات ليظهر لزوم المطلوب وفي تعيين
ما يرد من المنع انه على اى مقدمة لئتمكن من الجواب اللهم الا ان يريد
تعميته وتغليظه فيحتمل بذكر بعض المقدمات على الاجال لئلا يظهر
الخلل وينبغي للسائل ان يحتاط في طلب بيان مقدمات الاقيسة
بالتفصيل ليظهر الفساد والمنع وان لا يتساح في شئ من الاجزاء
والشرائط وان كان يظن سهلا اذ ربما يقع الخلل الكبير في شئ
يسير سيما في غير الدليل المستقيم المسمى بالخلقي وهو ما ثبت به المدعى
بطريق فرض تقيضه كأن يقال لولم يصدق المدعى بصدق تقيضه
فينتهي الى استلزام المحال فالتقيض باطل والمدعى ثابت وهو المطلوب
فانه يجب ان يحتاط فيه في ثلاثة مواضع اخذ تقيض المدعى وملزومية
التقيض الغير الواقع ونفى اللازم اما اخذ التقيض فربما يقام مقام

التقيض غير التقيض اما من جهة الجهة بان يكون تقيضه مثلاً دائماً
فاورده ضرورية او بالعكس او من جهة الكيفية بان يكون التقيض
سبالة فاورده موجبة او بالعكس او من جهة الكمية بان يكون
التقيض كلية فاورده جزئية او بالعكس كما فعل الامام الرازي في اثبات
ان الوجود ليس بجزء لشيء من الماهيات حيث قال انه لو كان جزءاً لها
لسكان جزءاً آخر لها موجوداً لامتناع تقويم الوجود بالعددوم
واذا كان جزءاً لها موجوداً كان الوجود جزءاً لذلك الجزء الآخر
ايضاً لانه ماهية من الماهيات وهكذا لو كان جزءاً آخر لها موجوداً
كان الوجود جزءاً لذلك الجزء وهكذا لكن التالي باطل فالمقدم
مثله ثبت المدعى ومثله كثير في كلام الامام اورده في علم الكلام
وغيره وجوابه مذكور فيه فراجعوه واما ملزومية تقيض المدعى
فقد يجعل هو مع الغير ملزوماً لشيء ويستنتج من انتفاء ذلك الشيء انتفاء
تقيض المدعى وانما ينتج ذلك الغير اذا كان معلوم الثبوت ليتعين انتفاء
المجموع حينئذ بانتفاء التقيض واما اذا لم يكن معلوم الثبوت فلا ينتج
ذلك كما لا يخفى واما اني الازم فربما يوضع موضع لازم التقيض غيره
امام من جهة الجهة او الكيف او الكم كما مر وربما يستعمل فيه ما يضر
الملازمة فلا بد من الاحتياط وقد يستنتج من الدليل ما لا يكون منتجاً له
ويقال له وضع ما ليس بعلة علة كافٍ المغالطات وقد يستعمل في الدليل
مقدمات الزامية وذلك يجوز في الجدليات دون العقليات بل لا بد
فيها من المقدمات المتحققة في نفس الامر فالاحتياط واجب واما
المقاطع فيجب فيها الاحتياط ايضاً اذ قد يظن وقوع دور بين شيئين
هو غير واقع في الواقع بل يتوقف احدهما على متعلق الآخر دون
الآخر كما يظن توقف الجنس على احد انواعه وكل نوع موقوف
على الجنس لكن اذا علم ان الجنس موقوف على الفصل المتوحد له زال
الاشكال وقد يقع دور ولكن لا يكون محالاً مثل المتضايقين كالأبوة
والبنوة فان احدهما لا يتصوره بدون الآخر ويسمى دور المعية
وهو الذي لا يوجب تقدم الشيء على نفسه بل يوجب ان يكون هو

والآخر معا وثبوت احد النقيضين مع عدم الآخر من هذا القبيل
 فزال الاشكال فيما يقال المدعى ثابت لان عدمه يتوقف على تحقق
 نقيضه وبالعكس فعدمه يتوقف على نفسه فيكون محالا وكذلك
 يظن وقوع التسلسل وهو غير واقع كما يقال حصول الشيء في المحل
 لو كان وجوده بالاحتياج الى محل يحل ويحصل فيه لانه عرض
 والاعراض لا بد لها من محال فللمحصل حصول وهكذا فيتسلسل
 وتزول الشبهة اذا علم ان الحصول نفس الحصول لا امر آخر
 يحتاج في حصوله الى حصول في نفس الامر ومعناه انه في كونه
 حاصل لا يحتاج الى حصول زائد عليه كسائر الاشياء الحاصلة بانفسها
 بل حصوله بذاته وكذلك كل صفة لا يغير مفهومها موصوفها
 مما يتكرر نوعه فانها نفس موصوفها لا امر آخر كوجود الوجود
 ولزوم اللزوم ووحدة الوحدة وقدم القدم وحدوث الحدوث
 وامكان الامكان وامثالها بل كل ذلك امر يعتبره العقل فحتى لم يعتبره
 العقل يتقطع التسلسل وكما يقال يلزم للواحد كونه نصف الاثنين
 وللنصف ثلث الثلاثة وللثلث ربع الاربعة وهكذا الى غير النهاية
 فيظن وقوع التسلسل ولا تسلسل بل هو امر يعتبره العقل وقد يقع
 التسلسل ولكن لا يكون محالا كما يكون من طرف العلول على ما يشهد
 به جهور الحكماء القائلين بعدم الحشر والتشريع وان كان عند
 المتكلمين محالا مطلقا سواء كان بطريق التصاعد في جانب الماضي
 او التنازل في جانب المستقبل على ما تقرر في محله وبيانه في الكلام
 وقد يظن اجتماع النقيضين وليس كذلك كما في القضايا المطلقة
 او المتحدة في الجهة او الكمية او الكيفية فان للتناقض شروطا
 لا يتحقق بدونها وقد يظن حل النقيض على النقيض وليس كذلك
 كما يقال بعض الموجود معدوم اذ معناه بعض ما صدق عليه انه
 موجود في الجملة فهو معدوم في الجملة فان الموجود في الجملة والمعدوم
 في الجملة ليسا بمتناقضين لاجتماعهما في المعدوم بعد وجوده مرة
 كالا يخفى الا ان يقيد بالدوام فيتناقضان وقد يظن سلب الشيء عن نفسه

او سلب لازمه عنه ولا يكون كذلك او يكون ولا يكون محالاً نحو
بعض الموجود ليس بموجود او معدوم فان معناه مثل مامر
اولا شئ من الخلاء بخلاء او بـمـعدـخـارجية او حقيقة اذ الخلاء ليس
بموجود في الخارج ولا يمكن ايضا عند من لا يقول به هذا ما يتعلق
بالعقليات واما ما يتعلق باللغات والاصطلاحات فيجب الاحتياط
فيه ايضا فانهم قديما لطون و يستعملون الاصل مثلا في امتناع
المجاز والاشتركة والاضمار وغير ذلك كما يقولون لا يجوز له استعمال
هذا اللفظ في ذلك المعنى لانه لم يوضع له فاستعماله فيه بطريق الحقيقة
باطل وكذا بطريق المجاز اذ الاصل عدم المجاز فلا سائل ان يقول الاصل
ما يوجب امتناع المجاز لان الحق في تعريف الاصل انه اولى المتنافين
مالم يعارضه معارض كالقرينة في المجاز مثلا واما تعريفه بانه آلة مستمرة
مالم يعارضه معارض كما هو المشهور فغير صحيح لان نقضه بالعدم جمعا
لانه اصل بالنسبة الى الوجود مع ان هذا التعريف لا يصدق عليه كذا
في الحواشي الخلية وفيه تأمل هذا (واعلم ان هذا الذي ذكرناه
لابد وان يكون نصب عين طالب التحقيق في جميع المطالبات
خصوصا في المطالب العالية من الامور الاعتقادية فعليك باعمال
القواعد في الاصول حتى يظهر عندك الحق الثابت وينجلي بطلان
اقوال المخالفين (اللهم ارنا الحق حقا وارزقنا اتباعه وارنا الباطل
باطلا وارزقنا اجتنابه ومنك الهداية والتوفيق لظهار الحق والصواب)
ولما فرغ المصنف من تفصيل البحث الجارى بين المناظرين وذكر
الوظائف المتعلقة بكل من الجانبين اراد توضيح ذلك البحث بذكر مثال
يتضمن بجميع الوظائف المذكورة فقال (مثال ذلك البحث
كما اذا اشتغلت بالاستدلال على دعواه السابقة) وهى قول المدعى
هذا التصنيف يجب تصديره بالحمد كما مر (بان تقول لان هذا التصنيف
امر ذوبال) هذه المقدمة صغرى الدليل القائم على الدعوى السابقة
والحد الاوسط هو قوله امر ذوبال وكبراه قوله (وكل امر ذى بال يجب
تصديره بالحمد) فبعد طرح الحد الاوسط يتجس هذا التصنيف يجب

تصديره بالحمد (فيتوجه) من طرف السائل (على كبره المنعج دأ)
 بان يقول لان لم ان كل امر ذى بال يجب تصديره بالحمد (او مستنداته
 ليس بأمور من جانب الشرع و) يتوجه ايضا من طرفه (ان يتقضى
 هذا الدليل بانه جار في قرأة شيء من القرآن) لان القرأة امر ذو بال
 (او) انه جار (في كتابته) اى كتابة شيء منه لان الكتابة ايضا امر ذو بال
 (معانه) اى كل منهما (ليس بواجب التصدير بالحمد) اى ان ذلك
 جار في تلك المادة مع ان حكم المدعى مختلف عنها (او) ان يتقضى
 هذا الدليل (بانه مستلزم للتسلسل لان الحمد نفسه ايضا امر ذو بال
 فيجب تصديره بالحمد) وهذا الحمد ايضا امر ذو بال فيجب تصديره
 بحمد آخر (وهكذا فيتسلسل) الى غير النهاية وكل دليل شانه هذا
 باطل فهذا الدليل باطل ولا يذهب عليك ان صغرى قياس الاستلزام
 مقدمة واحدة للاشارة فيها الى مقدمتين ضمنتين وقد عرفت انه
 يجوز منع الكبرى حينئذ وقد قال فيما سبق انه لا مجال لمنع كبرى هذا النقص
 فالأوفق ان يقول فى الصغرى انه مستلزم للتسلسل المحال او هو محال
 حتى تكون مشيرة الى مقدمتين ولم تنق لمنع الكبرى مجال على ما عرفت
 تفصيله فيما سبق لا يقال انه لم يقيد نفي الجواز بكون الصغرى ذات
 اشارة هكذا لانه مع ان في قوله قبيل النفي او مستلزم لفساد كذا اشارة اليه
 صرح به بقوله عقيب النفي المذكور بل يمنع الجريان والاستلزام تارة
 والتخلف والفساد اخرى على انه يجب حمله على ما قلنا لعدم صحة
 الاطلاق في نظرى الفساد كما عرفت وقدمر التفصيل فتذكر
 (وان يعارض بان يقال الواجب هو التصدير بالبسملة) اى بسم الله
 الرحمن الرحيم يقال بسم الله اذا قل بسم الله ويقال قد اكثرت
 من البسملة اى من قول بسم الله كذا في المختار (لقوله عليه السلام
 كل امر ذى بال) قال فى الكليات البال الخال والشان والقلب وامر ذو بال
 اى شريف بهتم به كان الامر لشرفه وعظمه قدم لك قلب صاحبه
 لاشتغاله (لم يبدأ بالبسملة فهو ابتداء) اى مقطوع عن الخير محقوق
 من كل بركة قال فى الصحاح بتره قطعه قبل الاتمام والابتداء كل امر

انقطع من الخير اثره ولفظ الحديث على ما اخرجه ابو عوانه هكذا كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو اجنـم كذا فى المراء (وكما كان الامر هكذا) اى كلما كان الواجب هو التصدير بالسملة (لا يجب التصدير بالحمد) هذا ابطال للدعى باثبات نقيضه على طريق المعارضة بانغير فى الحكم وتقررها ان يقال ان ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت ما ادعيتم ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه لا يجب التصدير بالحمد لانه كما ثبت ان هذا الحديث صحيح كان الواجب هو التصدير بالسملة وكما كان الواجب هو التصدير بها لا يجب التصدير بالحمد فكما ثبت ان هذا الحديث صحيح لا يجب التصدير بالحمد لكن المقدم حق فكذا التالى قال فى شرح آداب السعوى وانما يقال وان دل ولا يقال وان ثبت او وان صدق لثلا يلزم ثبوت المدلول عنده قال فى التاج السعيد وفى التعبير بقوله وان دل اشعار بان المعارضة هى تسليم الدليل دون المدلول كما صرح به المصنف فى شرح المقدمة البرهانية لا يقال المدلول لازم للدليل فكيف يصح تسليم المزوم دون اللازم لانه يقال تسليمه لحفاء خلاه لديه لالحدته عنده وقد دل المعارض عليه ولهذا يقال دليلكم وان دل دون وان صح او ثبت وفيه ان التعارض لا يدل على تعيين ما من الخلل بل يدل على ان الخلل فى احدهما لابعينه فيجوز ان يكون الخلل من الدليلين فى دليل المعارض ويجوز ان يكون فى دليل المعلل ولهذا كان حكم المعارضة المسا قطة وقد سبق مناعن التلويح ما يتعلق بهذا فتدبر (اماعند منعه) اما هذه لمجرد التفصيل انيت عن جلة الشرط وحرفه فاستحققت بذلك جوابا وجوابها جلة تلزمها الفاء ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفاء بواحد من ستة مذكورة فى معنى الليب (فلك) ايها المدعى (ان ثبت المقدمة المنوعة) سواء كان المنع مجردا او مستندا اى الكبرى يعنى قوله وكل امر ذى بال يجب تصديره بالحمد (بان تقول كلما قال النبي عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمدلة فهو ابتر) اى كل امر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله اقطع

على ما هو لفظ الحديث كما أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه وفيه روايات ستجى ان شاء الله تعالى (فيجب تصدير كل امر ذى بال بالجملة لكنه عليه السلام قال هكذا فيجب تصديره بالحمد) هذا قياس استثنائي مستقيم مركب من شرطية ووضع بجمعه عليه لان الوجوب حكم شرعى يستفاد من الامر والامر ههنا ولو سلم فقد يفيد التنبه والاحتياط فلا يتعين الوجوب حتى يتبين المراد ويحجب بان الامر لا اختصاص له بصيغة افعل اذ كثيرا يقصد بصيغ الاخبار معاني الانشاء على ما ذكر في كتب الاصول والمعاني والامر المطلق العري عن الصارف حقيقة في الوجوب كما تقرر في الاصول (ولك ان تبطل سنده) اى قوله انه ليس بامور به من جانب الشرع (بهذا الدليل) ايضا وقد سبق ان بطلان السند مقدمة من دليل يدل على ثبوت المنوع فهو من قبيل اثبات المنوع الان فيه نوع خصوصية كما عرفت وهذا بان يقال كلما ثبت ان افضل الرسل عليه السلام قال كل امر ذى بال لم يبدأ بالحمد لله فهو اقطع بطل قولك في السند انه ليس بامور به من الشارع وكما بطل هذا السند ثبت المنوع اعنى وجوب التصدير بالحمد وانما كان له ان يبطل هذا السند (لانه سند مساو) لنقص المقدمة المنوعة يعنى انه كلما تحقق انه ليس بامور به تحقق انه ليس بواجب وبالعكس وفيه نظر لانه قد يتحقق انه ليس بواجب ولا يتحقق انه ليس بامور به كما في المنسوب والمستحب والسنة وكف النفس عن الحرام والمكروه لان التهي امر بالانتهاء والجواب لان الامر المطلق حقيقة في الوجوب كما عرفت فلا يكون غير الواجب مأمورا به كما ذهب اليه الكرخي والخصاص والامام شمس الاثمة السرخسي وصدر الاسلام ابو البسر والامام فخر الاسلام البرز دوى من محققى اصحابنا والمحققون من اصحاب الشافعى من اهل الاصول ولا يرد علينا كف النفس عن الحرام والمكروه اما الاول فلانه واجب واما الثانى فلانه ليس بامور به في عرف الاصوليين كما ان المكروه نفسه لا يطلق

عليه النهي عنه حقيقة لان النهي حقيقة في التحريم كما تقرر في الاصول
والمراد من قولهم النهي امر بالانتهاء الذي يستلزمه لانهما متحدان
حقيقة واللام يبق فرق بين الامر والنهي وعلى التقديرين فالتقريب
غير تام لما عرفت فتأمل (و) لك ايضا عند منعه (ان تنتقل من هذا
الدليل (الى دليل آخر) اوضح (بان تقول) الحكم المذكور ثابت
(لان التصنيف نعمة من الآله) اى نعمه جمع الى بالفتح وقد يكسر
ويكتب بالياء مثل معنى وامعاء كذا فى الصحيح (تعالى) عما يقول الظالمون
علوا كبيرا (وكل نعمة كذلك يجب ان يحمد عليها فالصنيف يجب
ان يحمد عليه لكن يرد على هذا الدليل ايضا منع تقريبه) وقد سبق معنى
التقريب وهذا بان يقال هذا الدليل لا يستلزم المطلوب اعنى ان التصنيف
يجب تصديره بحمد الله تعالى اذ اللازم من هذا الدليل مطلق الحمد
وهو اعم من التصدير والتأخير فكان المطلوب من الدليل غير لازم واللازم
منه غير مطلوب فلم يتم التقريب وانت خير بان مراده من المنع ههنا
هو المعنى الاعم الشامل للمطالبة والابطال لا المعنى الاصطلاحي وهو
ظاهر (فثبت) انتايتها المدعى (التقريب) اى تقريب هذا الدليل
(بان تحرر كلا) اى كل واحدة (من الكبرى) وهى قوله وكل نعمة
يجب ان يحمد عليها (والدعوى) وسبب لزوم تحررها توهم
الاعتراض ثانيا بعدم الاستلزام ايضا لكون النتيجة اعم منها كما لا يخفى
(بان) تقول (المراد انه يجب ان يحمد عليها اولا) اى فى اولها
ولا يذهب عليك ان هذا التحريم موجه مسموع من المدعى نفسه
وان كان فيه الجمل على المجاز بلا قرينة واما من غيره فلا بد من قرينة
معينة دالة على المراد حتى يكون مسموعا كما مر فتذكر (ثم) بعد
هذا التحريم (يرد المنع على نفس الكبرى مستندا بان الحمد انما يجب
بعد وصول النعمة الى المنعم عليه وتتمامها) بان يقال لانسلم ان الحمد
يجب فى اول النعمة وانما يجب الحمد بعد وصولها الى المنعم عليه
وتتمامها (وليس لك ان تبطل هذا السند لانه سند اخص) من نقيض
القدمة المنوعة يعنى انه لا يجب ان يحمد عليها اولا لانه يصدق

ويتحقق مع تحقق الوجوب بعد الوصول ومع انتفاء الوجوب أصلاً
 لأن السالبة البسيطة لعدم استدعائها وجود الموضوع اعم من الموجبة
 المحصلة ولا شك ان انتفاء الاخص لا يوجب انتفاء الاعم والا
فلا يتحقق العموم فلا يفيد ابطال السند الاخص كما مر (بل ثبت
الكبرى بتحرير الحد الاوسط) الذي هو نعمة من آله تعالى (بان
 تقول المراد لان هذا التصنيف نعمة مطلوبة الزيادة بمقتضى وعد الله
 تعالى بقوله الكريم لئن شكرتم) يا بني اسرائيل ما انعمت عليكم
 من الانجاء وغيره بالايمان والعمل الصالح (لا زيدنكم) نعمة الى نعمة
 (وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالحمد) اولاً فهذا التصنيف يجب
 تصديره بالحمد اولاً وانما قلت اولاً بناء على مر كما لا يخفى
 (وهذا) التحرير (تغيير للدليل الاول) بنوع زيادة شئ في الحد
 الاوسط يوجب ايضاً حافيه ويرفع الابهام عنه (لا انتقال) منه
 (الى الدليل الثالث) وقد عرفت الفرق بين التغير والانتقال فتذكر
 وفيه ان كون النعمة مطلوبة الزيادة لا يستلزم وجوب تصديرها
 بالحمد سواء اريد بالزيادة الزيادة مطلقاً على ما هو ظاهر القول الكريم
 او من نوع تلك النعمة كما او كيفاً فان قلت في التصدير اشعاراً بأنه على
 تهيو وقبول لاداء ما وجب عليه وانقياد له قلت نعم ولكن غاية
 ما يستلزم اولوية التصدير لا وجوبه فتأمل (واما عند نقضه فلك
 ان تمنع الجريان منعا مستندا بان المراد كل امر لم يكن جزءاً مما بدئ
 بالحمد) يعني لانسلم ان هذا الدليل جار في قراءة شئ من القرآن
 او كتابته له لم لا يجوز ان يكون المراد من كل امر لم يكن جزءاً مما بدئ
 بالحمد فان ما قرئ من القرآن الكريم او كتب منه انما هو جزء من القرآن
 الذي هو مبتدأ بالفاتحة الشريفة المشتملة على حده تعالى باكمل وجه
 واتمه فلا يلزم لقراءة شئ منه او كتابته حد آخر وان خبير بان الكبرى
 اذا قيدت بذلك فلا بد من تقييد الصغرى ايضاً والام يندرج الاصغر
 تحت الاوسط فلا يتم الانتاج كما لا يخفى (و) لك (ان تمنع الخلف مستندا
 بأنه لم لا يجوز ان تكون البسملة الواجبة مشتملة على الحمد) الذي هو

الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل ولا يخفى ان البسملة مشتقة على ذلك (لان توصيفه تعالى بانه ذات مستجمع لجميع الكمالات) وذلك مستفاد من لفظة الجلالة (وانه من يتبرك) على صيغة الجهول صلة من الموصولة (باسمه الشريف) وفيه كمال التعظيم للمسمى ولا يخفى ان هذا على ان الباء للمصاحبة كما هو مذهب صاحب الكشف واما الامام البيضاوي ومن تبعه فعلى انها للاستعانة وفي تفسير مولى ابى السعود بما يتعلق بهذا المقام ما يغنيك عن غيره فراجعهم (وانه الرحمن الرحيم) صفتان مبنيان من رحم بعد جعله لازما بمقتضى القرائن ينقله الى رحم بالضم كما هو المشهور وقد قيل ان الرحيم ليس بصفة مشبهة بل صفة مبالغة نص عليه سيويه في قولهم هو رحيم فلان والرحمة في اللغة رقة القلب والانعطاف ومنه الرحم لانه عطفها على ما فيها والمراد بها التفضل والاحسان او ارادتها ههنا بطريق اطلاق السبب بالنسبة اليها الى مسببه البعيد او القريب فان اسماء الله تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التي هي الافعال دون المبادئ التي هي الانفعالات وتفصيله في تفسير مولى ابى السعود (اعلى مراتب الوصف بالجميل) خبران وتقرير المنع ان يقال ولو سلم انه جار في قرافة شئ من القرآن او كتابه فلا نسلم التخلف لم لا يجوز ان تكون البسملة الواجبة مشتقة على الحمد وقوله لان توصيفه الى آخره تنوير السند الا انه اتى به في صورة الدليل تنبيهها على قوته كما مر وانت خبير بانه لو قال في السند وانما يكون لو لم تكن البسملة الواجبة مشتقة على الحمد لكان اولي (كذا قيل وليس بشئ لان تضمنه) اى تضمن الحمد والمصدر مضاف الى مفعوله (البسملة) فاعل المصدر قال ابن مالك في الكافية وبعد جرة الذى اضيف له كىل يرفع او ينصب عمله (غير كاف والا) اى وان كان كافيا لان نفي التثنية (لم يقع) صوابه لم يرد (حديث الحمدلة بعد حديث البسملة) لا يخفى ان الملازمة غير ظاهرة على ما ذكر وانما تكون اذا كانت الرواية في قوله عليه السلام بالحمد بضم الدال وذلك غير مسلم مالم يثبت بالنقل عن ائمة

الحديث انها بضم الدال بل الظاهر على ما ذكره صاحب الترجيح انها بكسر الدال ولذا يقع الامثال بالجملة الفعلية مثلاً وفيه بعد كلام يعبر مما سئذ كره ان شاء الله تعالى ثم ان هذا منه اما ابطال للسند او اثبات للمنع وقوله والالم يقع الى آخره دليل للمقدمة الواضحة وتقرير الكل ظاهر كما مر غير مرة فتذكر (و) لك (ان تمنع استلزامه التسلسل بناء على اعتناء نفس الحمد من حديث المجدلة) بان تقول لانسلم الصغرى وانما يلزم ان لو لم يكن الحمد نفسه مستثنى بالاستثناء العقلي عن حديث المجدلة (كما استثنى نفس البسمة من حديثها قطعاً للتسلسل) ولا يخفى ان هذا من قبيل قصر الغمام على بعض ما يتناول به مستقل غير مزاح الا ان المخصوص بالعقل قطعي لانه في حكم الاستثناء لكنه حذف اعتماداً على العقل حتى لا يتوهم ان خطابات الشرع التي خص منها البعض بالعقل دليل فيه شبهة كالخطاب الوارد بوجوه غسل الرجل في الوضوء المخصوص من منه مقطوع الرجل بالعقل كما تقرر في الاصول وقيل في الجواب عن التسلسل انه يجوز ان يكون حده واحد جدا لنفسه ولغيره من التعم فلا يلزم التسلسل وفيه ان تعلق حد واحد بنفسه وغيره يستلزم تعلق الشيء بنفسه وغيره في حالة واحدة وان هذا الاضرورى الاسمحالة وقيل الحق انه يجوز تعلق الحمد الواحد بالنعمة الماضية وبالنعمة المحمودة عليها بذلك الحمد فلا يلزم التسلسل قطعاً اذ يجوز الحمد ان يذكر محموداً عليه يشمل نعمة الحمد ايضا كان يقول الحمد على ما اولينا من كل نعمة وانت خير بان هذا وما قبله انما يكون جواباً على تقدير التسليم بان كان الكلام في مطلق الحمد وليس كذلك بل الكلام في وجوب التصدير كما لا يخفى (و) لك ايضا (ان تنقض دليل النقص سواء كان دليل النقص بالجرى بان والتخلف او دليل استلزام التسلسل اذ هذا يصلح نقضا لهما) بان تقول دليل هذا النقص باطل لانه (مستلزم لبطلان ما حكم الشرع بصحته) وهو الحمد على التعم التي من جعلتها تصنيف الكتب بل مستلزم لبطلان ما امر الشرع

بأنه اذ الامر لا يلزم ان يكون بصيغة الامر كيف والسنة نوعان
 قولية وفعلية كما لا يخفى وفيه ان هذا انما يلزم ان لو لم يكن المراد
 من قوله عليه السلام بحمد الله بذكر الله فلم لا يجوز ان يكون المراد
 هذا على ما صرح به الكرماني في شرح البخاري (وكل دليل هذا)
 اي مستانز لم يطلان ما حكم الشرع بصحته (شأنه باطل فدليل هذا
 النقض باطل) ايضا (وان تعارضه) اي دليل النقض (بان هذا
 الدليل) اي دليل المدعى المطلوب وهو قوله ان هذا التصنيف
 امر ذوال وكل امر ذى بال يجب تصديره بالمحمد يعني ان دليلكم وان دل
 على ما دعيتم ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان هذا الدليل (موافق
 للحديث الشريف) الوارد في وجوب التصدير بالتحديد وفيه انه
 ان اريد بالمحمد الحمد الاصطلاحي فلا نسلم الموافقة لجواز ان يكون المراد
 من الحمد الواقع في الاثر الجليل مطلق ذكر الله تعالى وان اريد مطلق
 الذكر فلا يتم التقريب لكون النتيجة اعم من الدعوى فتأمل (وكل
 ما هو موافق له صحيح) ولا يذهب عليك ان هذه الكبرى مقيدة بعدم
 النسخ فتأمل (فهذا الدليل صحيح واما) وظائفك (عند معارضة
 فلك هذه الوظائف الثلاثة) المنع والنقض والمعارضة الا ان في معارضة
 المعارضة كلاما وقد ذكرناه فتذكر (ايضا ان تمنع) مؤول بالمصدر
 في محل الرفع بدل من هذه الوظائف (ملازمة دليل المعارضة) يعني
 ملازمة الشرطية التي هي قوله فكلما كان الواجب هو التصدير
 بالسلمة لا يجب التصدير بالمحمد منعاً (مجرداً) عارياً عن السند (او)
 منعاً (مستنداً بان) تقول لا نسلم انه كلما كان الواجب هو التصدير
 بالسلمة لا يجب التصدير بالمحمد كيف ان (وجوب شيء) بدليل (لا ينافي
 وجوب الشيء الآخر) بالدليل (والا) اي وان لم يكن غير منافي
 بل كان منافياً له (لم يجب علينا الا شيء واحد) هذا تنوير للسند
 المذكور الا انه اتى به في صورة الدليل لما مر ومثل هذا كثير في كلام
 صاحب المواقف وبه صرح سيد المحققين في المقصد الرابع في نقض
 هذا ذهب ضعيفة فليراجع (وللمعارض ان يثبت هذه الملازمة

(بأن الابتداء لا يكون الابشي* واحد) اذ يغوت الابتداء بشي* آخر لكونه
 آتيا (فكما كان الامر هكذا) اى كلما ثبت ان الابتداء لا يكون
 الابشي* واحد (فاذا وجب) الابتداء (بالسملة لا يجب بالآخر لكن
 الامر كذا) اشارة الى وضع المقدم يعنى لكن ثبت ان الابتداء
 لا يكون الابشي* واحد فينتج اذا وجب الابتداء بالسملة لا يجب بالآخر
 (فنثبت الشرطية) في زعم المعارض (فلك ان يمنع هذه المقدمة
 الواضحة مجردا او مستندا بانه انما يكون) الامر كذا بان تقول لانسلم
 ثبوت الانحصار المذكور وانما ثبت (اذا حل الابتداء الواقع في كلا
 الحديثين على الابتداء الحقيقى والحال ان الباء) في قوله بالسملة
 وبمحمد الله (للمصاحبة) والملازمة كما في قوله تعالى * اهبط بسلام *
 اى معه وهى اكثر استعمالا من الاستعانة لاسيما في المعانى وما يجرى
 مجراها من الاقوال كما في كليات ابن البقاء الكفوى (ولكن المراد
 كما في حديث الحمدلة الابتداء الاضافى) ولا شك انه يصح عليه انه
 مبتدأ به بالنسبة الى ما يليه وان كان مسبوقا بالسملة وانت خير بانه
 لا امتناع في حل الابتدائين في الحديثين على الابتداء الاضافى
 ولا يلزم جواز تقديم التمجيد عليها لان تقديمها عليه ثابت بالكتاب
 والاجماع على ما في التلويح (او المراد مما في الحديثين الابتداء
 العرفى الممتد) الى المقصود ولا شك ان الابتداء باحد الشئين
 لا يغوت الابتداء بآخر بهذا المعنى (او) لكن (الباء) في الحديثين
 (للاستعانة) وهى الداخلة على آفة الفعل نحو كتبت بالقلم كما في معنى
 اللبيب وحقيقتها التوسل بعد دخولها الى الشئ* الشرع فيه
 والاعتداد بشائه (وتجاوز الاستعانة بشياء متعددة كما قيل) اشارة
 الى ان الاستعانة بمجموع تلك الاشياء لا بكل واحد استقلال والا
 لاغنى احد عن الآخر فأمل (فيندفع التعارض بين الحديثين)
 يعنى اذا علم الجواب الذى ذكرنا فنعلم منه اندفاع التعارض المتوهم
 بين حديثي بالسملة والتمجيد وانت خير بانه اذا اريد بقوله عليه
 السلام بمحمد الله على ما بدل عليه انه وقع في بعض الروايات

بذكر الله بدل بحمد الله كما في الحواشي الحسامية على التلويح
فلا تعارض اصلا وكذا اذا كانت الرواية بحمد الله بلا تعريف
المصدر كما هي كذلك في الدر المنثور للسيوطي او بالحمد لله بتعريفه
مع كسر الدال على ما هو الظاهر كما سبق اذا التسمية متضمنة للحميد
وما قيل ان من اتى بالتسمية لا يقال له حامد عرفا مدفوع بما ذكر
في شرح المطالع ان الحمد العرفي يتحقق في ضمن التسمية وهو ظاهر
واما اذا كانت بضمها مع تعريف المصدر فيتوهم حينئذ وبحساب
بالاجوبة السابقة ويمكن دفعه ايضا بان المراد بالابتداء ما يكون
في وسع العبد اذ لا تكليف الا بحسب الطاقة البشرية كما تقرر
في الاصول وما يتوهم من التسلسل مدفوع بان المراد كل امر ذي
بال بلا حظ انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعله وسيلة الى ابتداء
آخر قال بعض المحققين لزوم التعارض انما هو اذا جعلت الباء
في الحديثين متعلقة بالبدء واما اذا جعلت متعلقة بالمحذوف كالالتباس
والترك فلا لان الزمان الذي اعتبروه في مقارنة الحال لوقوع
مضمون عاملها جعلوه اعم من الحقيقى الذى لا يفضل عما وقع فيه
ويسميه اهل الاصول معيار او غير الحقيقى الذى يفضل عنه ويسمونه
ظرفا فيجوز ان يكون الالتباسان في زمان بهذا المعنى فامكن وقوع
الابتداء في حال الالتباسين من غير ان يلزم وجود ابتداءيين
متدافعين حتى يسبب عنه تعارض الحديثين وفيه نظر لان معنى
العموم الذى اعتبره النحاة في مقارنة الحال للعامل انه يجوز ان يكون
الحال زمان فاضل عن زمان عاملها حتى تكون مقارنتها له ببعضه
لا بتمامها فاذا قيل جاءني زيد راكبا جاز تقدم الركوب على المجيء
بشرط امتداده اليه ومقارنته اياه وكذا رايت زيدا ما شيا على ان تكون
الرؤية بصرية واما جواز عدم المقارنة اصلا فلا قائل به قطعاً
ففي التسمية والتحميد ايها الآخر لا يكون لشيء منهما اقتران بالابتداء
ومصاحبة له اياه ولان الابتداء آتى ليس زمانه انقسام اصلا
ولا ينفى ان الالتباس بشيء فرع تحقق ذلك فلو قارن الالتباس

بالتسمية والالتباس بالتحديد بذلك الابتداء تدافع الابتداء آن لا بحال
 فلا يندفع التعارض بين الحديثين بما ذكره قطعا وقال بعضهم يجوز
 ان يكون احدهما بالجناس وبالكثابة او باللسان والاخر بآخر
 منهما او يكونان بالجناس لجواز احضار شيئين معا بالبال وفيه بحث
 لان التسمية والتحديد بهما المرجو منهما حصول التين والتبرك
 ما يكون عن قلب حاضر وتوجه تام والثبات كامل ولا يتيسر التوجه
 التام الى شيئين الا من المجرى عن العلائق البشرية وداعى التصنيف
 فبالضرورة يقع احدهما غير معتد به عاريا عن المقصود كما لا يخفى
 فتأمل (و) لك (ان تنقض دليل المعارضة) وهو ان الواجب هو
 التصدير بالسمة الحديث وكلما كان الامر هكذا لا يجب التصدير بالحمد
 (بان يقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوارد في حق)
 لزوم (الابتداء بالتحديد) اخرجته الامامان الجليلان ابوداود
 والنسائي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه بلفظ كل كلام لا يبدأ
 فيه بحمد الله فهو اجزم واخرجه الامام الجليل ابو عبد الله محمد بن
 اسماعيل البخاري في صحيحه وابن ماجه والبيهقي في سننهما عنه
 ايضا بلفظ كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد الله اقطع ورواه عبد القادر
 الرهاوي عنه ايضا بلفظ كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله
 والصلوة على فهو اقطع ابرم محقق من كل بركة (وكل دليل
 شبه هذا فاسد فذلك هذا فاسد) لك ايضا (ان تعارضه) بناء
 على قول من جوز معارضة المعارضة وقدم (بما تقدم من الدليل
 المنقول اليه) بان يقول دليلكم وان دل على ادعيتكم لكن عندنا
 دليل يدل على خلافه وهو التصنيف نعمة من آله تعالى وكل
 نعمة هذا شأنه يجب ان يحمدها عليها لكن ير دعليه الاعتراض بمثل ما مر
 والجواب الجواب (ولكن للسائل ان يعود الى دليلك الاول) وهو
 ان التصنيف امر ذو بال وكل امر ذي بال يجب تصديره بالحمد
 (ويقول) مانعا للتقريب مرة ولا الكبرى اخرى (ان اردت بوجوب
 التصدير في الكبرى مطابق وجوب التصدير) سواء كان بالكثابة

أوفى التكلم (فالكبرى مسلمة والتقريب ممنوع) اذ المدعى وجوب
التصدير في الكتابة ولم يلزم ذلك من الدليل على هذا التقدير (وان
أردت به) اى بوجوب التصدير في الكبرى (وجوب التصدير
في الكتابة) كما هو المدعى (ف) التقريب مسلم لكن (الكبرى ممنوعة)
اذ يجوز الابتداء بالتكلم من غير كتابة في صدر الكتاب اذ لا يدل الحديث
الوارد في لزوم التصدير (على وجوب كتابته) في صدر الكتاب
والابتداء في الكتابة (وانما يدل على وجوب مطلق الابتداء بالحمد)
سواء كان باللسان او بالحنان او بالكتابة (واعلم ان المستفاد من جميع
ما ذكره من اول البحث الى هنا انما هو استحباب التصدير والابتداء
بالحمد كما اشرنا اليه في مواضع واما وجوبه شرعا فلم يثبت بعد ولا يثبت
قطعا ولا يستفاد ذلك من الاثر الجليل على مانص عليه بعض
المحققين الا ان المقصود تصوير البحث لا التحقيق فتبصر (فصل *
ان كنت معرفا) اى صاحب تعريف في كلامك (فاعلم ان التعريف)
اما اللفظى وهو ما يقصده تفسيرا مدلول اللفظ فهو من المطالبات التصورية
عند العلامة التفقازانى ويجوز بالاعم عنده وقيل يجوز بالاختصاص ايضا
وعند المحقق الشريف هو من المطالبات التصديقية فهو عنده تعيين
ما وضع له اللفظ من بين سائر المعاني ليلتفت اليه ويعلم انه وضع بازائه
واما تنبيهى وهو ما يقصده احضار صورة مخزونة فهو من المطالبات
التصورية اتفاقا واما حقيقى وهو ما يقصده تحصيل صورة غير حاصلة
في الذهن كلها لذى الصورة المعلوم وجوده في الخارج او وجهاله
واما اسمى وهو ما يقصده تحصيل صورة كذلك لغير حقيقة معلومة
الوجود في الخارج وهما من المطالبات التصورية اتفاقا فالكل على
الصحيح (تصوير محض في الذهن فلا يتعلق به منع) حقيقى الا انه
يجرى في التعريف اللفظى ما يجرى في الدعاوى من المنع وغيره على
ما اختاره سيد المحققين قال عبد الله الصاروخانى واذا جئتم بتعريف
اللفظ وتعرف التعريف التنبيه المعانى ويجرى فيها ما في الدعاوى على قول
الشريف المستبان (ولا) تتعلق به (معارضة) تحقيقية وقال المحقق

الشريف في شرح المواقف انها تتعلق بالتعريفات فان سلم الحاد
 حدية الحد الثاني بطلت حدية حده والا فلا اذ يجوز ان يكون
 احدهما حدا والآخر رسما (الا انه يشترط لصحته شرائط منها
 المساواة للمعرف) قال المحقق الدواني المساواة في مطلق المعرف ليس
 بمذهب المحققين فانهم قالوا المقصود من التعريف التصوير سواء
 كان بوجه مساو او اعظم او اخص وللصناعة في جميعها مدخل
 فلا وجه لعدم اعتبارهما نعم تشترط في المعرف التام ثم ان المراد
 بالمساواة المساواة في العموم والخصوص يعني ان كل ما صدق عليه
 المعرف صدق عليه المعرف بفتح الراء وهو معنى الاطراد اى اذا وجد
 الحد وجد المحدود ويلزمه ان يكون مانعا عن دخول غير الافراد
 فيه وكل ما صدق عليه المعرف صدق المعرف بكسر الراء وهو معنى
 الانعكاس اى اذا اتنى الحد اتنى المحدود ويلزمه ان يكون جامعا
 لافراد الماهية المعرفة كما في شرح الشمسية للنجاشي والافتازاني وتحقيقه
 على ما ذكره في التلويح ان الطرد هو صدق المحدود على ما صدق
 عليه الحد مطردا كليا اى كل ما صدق عليه الحد صدق عليه
 المحدود وهو معنى قولهم كليا وجد المحدود وبالاطراد بصير الحد
 مانعا عن دخول غير المحدود فيه واما بالانعكاس فاخذه بعضهم
 من عكس الطرد بحسب متفاهم العرف وهو جعل المحمول موضوعا
 مع رعاية الكمية بعينها كما يقال كل انسان ضاحك وبالعكس اى كل
 ضاحك انسان وكل انسان حيوان ولا عكس اى ليس كل حيوان
 انسانا فلهذا قال صاحب التوضيح اى كل ما صدق عليه المحدود
 صدق عليه الحد عكسا كقولنا كل ما صدق عليه الحد صدق عليه
 المحدود فصار حاصل الطرد حكما كليا بالمحدود على الحد والعكس
 حكما كليا بالحد على المحدود وبعضهم اخذه من ان عكس الاثبات
 نفى ففسر بانه كلما اتنى الحد اتنى المحدود اى كلما لم يصدق عليه الحد
 لم يصدق عليه المحدود فصار العكس حكما كليا بما ليس بمحدود
 على ما ليس بحد والحاصل واحد وهو ان يكون الحد جامعا لافراد

المحدود كلها وفي قوله والحاصل واحد اشعار بان الجمع هو عين العكس
 وفيه خلاف ذهب بعضهم الى انه لازم للعكس ايضا والعسارة
 تحتل هذا المذهب ايضا كما قال سيد المحققين وهو الموافق لما ذكره
 هذا التحرير العلامة في الشرح المذكور وفي هذا المقام كلام
 في الترجيح والخواشي العصامية والحسامية على التلويح فليراجع
 (ومنها) اى من تلك الشرائط (الجللاء) من المعرف بالفتح
 (والوضوح) عطف تفسير للجللاء اذ هو بكسر الجيم بمعناه تقول
 جلا الخبر يجلو جلاء اى وضح وبان والجللاء بفتح الجيم الامر الجلى
 كافى المختار يعنى من شرائط التعريف ان يكون اجلى واوضح (منه)
 اى من المعرف فلا يجوز التعريف بالاخفى كما فى التهذيب والمراد
 بالجللاء ان تكون معرفة المعرف حاصلة قبل حصول معرفة المعرف
 بوجه من الوجوه فقط علم من الشرطين المذكورين انه لا يجوز
 ان يكون المعرف للشيء نفس ماهية المعرف لان المعرف معلوم قبل
 المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم منها لقصوره عن افادة
 التعريف لان تصور الاعم لا يستلزم تصور الاخص ولا اخص لكونه
 اخفى فان الاعم اكثر وجودا وما هو اكثر وجودا اعرف عند العقل
 والاخفى لا يصلح للتعريف ولا مساويا لها فى المعرفة والجهالة لعدم
 افادته التعريف اصلا ولا مباينتها كلياً اوجزياً لاتفاقهم على عدم
 صحة التعريف به (فلا سائل ان يبطله) اى التعريف (بانه خير جامع
 لافراد المعرف) على ان تكون هذه القضية موجبة معدولة المحمول
 والا فاسالبة لاتقع صغرى فى الشكل الاول ان اورد الاعتراض بقياس
 منظوم منه كما فى المتن (او) بانه (غير مانع عن) دخول (اغياره)
 اى اغيار المعرف فيه (وكل تعريف شأنه هذا باطل) فهذا
 التعريف باطل هذا نقض اجالى شبهى بناء على ان متعلق النقض
 هو الدليل فقط على ما هو المشهور وتحقق بناء على انه مشترك
 لفظى بين نقض الدليل ونقض التعريف كما صرح به بعض المحققين
 وكذا النقوض الآتية وهو ظاهر (او) بانه (مستلزم للدور) اما عبرة

وهو ان يكون الحد متوقفا على المحدود بلا واسطة وهو الدور
المصرح او بمراتب وهو الدور المضمحل والحقى قال في تنوير المطالع
والتعريف الدورى بمراتب ارد من الدورى بمرتبة واحدة قال
العلامة التفزازى لكن الدور الظاهر يعنى المصرح اشنع نظرا
الى الظاهر (او) بانه (مستلزم للتسلسل) وتفصيل الكلام فيهما
في الكلام وقد سبق منا ما يكفيك في هذا الكلام (او بانه مساو للمعرف
في المعرفة واجهالة) فصله عما قبله باعادة قوله بانه مع تأخير
عن الجميع للاشعار بانه في الفساد دون الذى قبله وانه اقل ورودا
بالنسبة الى جميع ما قبله وقدم ما هو دون الكل اعنى عدم الاطراد
والانعكاس لكثرة ورود النقص لهما على الحدود والرسوم والمراد
بالمساوى فيهما ان تكون معرفته حاصلة قبل حصول معرفة المعارف
وتفصيل الكلام في التعريف في شرح المواقف (وهكذا)
من الفسادات الخصوصية كاجتماع النقيضين وارتفاعهما ونحوه
مما يزيل صحة التعريف او الاشتغال على المستدرك او الاشتغال على اللفظ
المشترك او المجاز من غير قرينة واضحة على تعيين المراد او على الدال
بالالتزام بلا قرينة كذلك ونحوه مما يزيل حسن التعريف من الاغلاط
اللفظية كما في تقرير القوانين (و) قد اشتهر بين المناظرين (ان ناقض
التعريف مستدل) يعنى ان الاعتراض على التعريف لا يكون
الابطال بقى دعوى بطلانه والاستدلال على تلك الدعوى (وموجهه
مانع) يعنى ان الجواب عن هذا الاعتراض يمنع مقدمات ذلك الدليل
فيكون الناقض مستدلا وموجهه مانعا لان هذا حكم اكثرى وسيأتى
ان ناقضه قد يكون مانعا وموجهه مستدلا وذلك عند اعتبار الدعاوى
الضمنية (فلك) ايها المعارف (ان تمنع عدم الجمع او) عدم (المنع)
اى صغرى قياس عدم الجامعة او الممانعة منعاً حقيقياً لغويا وان كان
في الاستناد مجازاً عقلياً مع ان فى الصغرى مجازاً لغوياً او حذفاً وذلك
باعتبار دليل الصغرى لان الواجب على ناقض التعريف بيان
الصغرى بمادة محققة فى نفس الامر ان كان النقص بعدم الطرد

او العكس على ما هو الاكثر كما فيما نحن فيه لما تقرر ان مادة النقض يجب ان تكون من الحقائق او ببيانها بوجه ما ان كان بغيرهما هذا اذا لم تكن بديهية جلية لانها لو لم تبين حينئذ لكان النقض مكابرة غير مسموعة اما اذا كانت بديهية فلا يحتاج الى بيانها وهو ظاهر فيجوز للمعرف منع احدى مقدمتي صغرى ذلك البيان ابتداء لانها مشيرة الى مقدمتين الاولى ان هذا التعريف غير صادق على مادة كذا والثانية انها من افراد المعرفة او الاولى ان هذا التعريف صادق على مادة كذا والثانية انها ليست من افراد المعرفة بحسب التقضين بعدم الاطراد او بعدم الانعكاس ويجوز منع كل منهما لكن بشرط تسليم الاولى والايلزم عدم الممانعة في صورة عدم الجامعة وعدم الجامعة في صورة عدم الممانعة فيعود الناقض الى نقضه من نوع آخر ويجوز ايضا ان يردد في مادة النقض فيمنع احدى المقدمتين باعتبار والاخرى باعتبار آخر او ما لا على ما قدمناه فتبصر (او) تمنع (بطلان التعريف) يعنى الكبرى وهى قوله وكل تعريف هذا شأنه باطل (الغير الجامع) لافراد الماهية وهو صفة التعريف مضافا الى الجامع لكن في تعريفه باللام كلام والجمهور على المنع حال الاضافة مع انه لا يتعرف بها حتى يلزم تحصيل الحاصل حفظا لصورة الاضافة المعنوية على ما فى الكليات (او) بطلان التعريف (الغير المانع) عن دخول ما ليس من افراد الماهية (بناء على ان المساواة ليست بشرط عند المتقدمين) فى التعريف الناقص كما مر بل على مذهب المتأخرين ايضا يبيسان الغرض من التعريف بجواز ان لا يكون مراده ايراد تعريف جامع مانع بل معنى غير ذلك كما صرح به ميرابو القمح فى حاشية التهذيب عند قول المحقق الدوائى فى تفسير التوقف هو الامر الصحيح لدخول الفاء وهو الاستبعاد والتوطئة لما سأتى من البحث او تميز ذلك المعرفة عن معرف آخر مخصوص وفيه تأمل (وان تمنع استلزام الدور او التسلسل) يعنى صغرى دليلهما على قياس ما سبق (او بطلانها) يعنى الكبرى

وينبغي ههنا استحضار ما ذكرنا من الطريقين في نقض الدعاوى فتذكر (بناء على ان الدور المعنى) وهو تلازم الشئين في الوجود بحيث لا يكون احدهما الا مع الآخر كالتضايقين مثل الابوة والبنوة (والتسلسل في الامور الاعتبارية) وقد سبق بيانها (ليس بمحالين) اما الاول فلانه لا يوجب تقدم الشئ على نفسه كما في الدور المتقدم بقسميه بل يوجب ان يكون الشئ مع نفسه وذا غير قادح الا اذا كان بين المعرفة وشئ من اجزاء التعريف على ما نص عليه العلامة التفاضل في شرح الشمسية فيحتمل لا يجوز له منع الكبرى وهو ظاهر واما الثاني فان الاعتباريات تنقطع بانقطاع الاعتبارات كما سبق تفصيله (وان منع المساواة في المعرفة والجهالة بناء على ان الخفاء والوضوح مما يختلف) بحسب) اختلاف (الازهان) فن واضح عند شخص فهو عند شخص آخر في غاية الخفاء كما نشاهده (ولما فرغ من الوظائف الجارية بين المعرفة والناقض اراد ان يذكر لكل منهما مثالا ليتضح عند المتدئين كمال الايضاح فقال (كان يقول) الاحسن ان يجعل هذا خبر مبتدأ محذوف اى هذا ولا يخفى وجهه فأمثل (السائل تعريف كل من المنع) وهو طلب الدليل على المقدمة المعينة (والنقض) هو ابطال الدليل بالتخلف او بفساد آخر (والمعارضة) وهي اقامة الدليل على خلاف ما قام الدليل عليه الخصم (فاسد لان تعريف المنع) لكون المقدمة مأخوذة فيه (غير صادق على منع المدعى الغير المدلل) اذ لا دليل فللمقدمة فيه (و) ان (تعريف النقض) لكون الدليل مأخوذا فيه (غير صادق على نقضه) اى على نقض المدعى الغير المدلل اذ لا دليل فيه (وكذا تعريف المعارضة) كذلك (غير صادق على المعارضة التقديرية) لما مر وانت خير بان الاولى ان لا يذكر هذا القيد او يذكر قيدي المنع والنقض الواردين عليه من المجازى والشبهى حتى يكون من قبيل الاعتراض بما يلحق بالجواب كما لا يخفى (مع ان كلامها) اى من منع المدعى الغير المدلل ونقضه ومعارضته (من افراد معرفاتها) بفتح الراء

المهمة (وكل تعريف شانه هذا فاسد) فتعريف كل من هذه الثلاث فاسد (فينع) بالنصب على صيغة المجهول عطف على ان يقول او بالرفع على ان الفاء فصيحة (كون كل منها من افراد المعرفة) بان يقول لانسلم ان هذه المادة من افراد المحدود ولا يخفى ان هذا احد الوجوه السالفة فتذكر (مجردا) اى عاريا عن السند (او مستندا بان اطلاق المنع والنقض والمعارضة عليها مجاز كما عرفت) تفصيله (والتعريفات) انما هي (للعانى الحقيقية) دون المجازى (واعلم) خطاب عام لكل من يصلح للخطاب من طالبي علم الآداب (ان التعريف والتقسيم الاستقرائى) وسياق معناه (لابتضان الافرد بمحقق) الوجود (فى نفس الامر) لما قلنا قالوا انه لا بد من ان يكون مادة النقص من المحققات خارجية كما فى الحدود والتقسيمات الحقيقية واعتبارية كما فى الاعتباريات والى هذا اشار بقوله فى نفس الامر فانه اعم مطلقا من الخارج كما لا يخفى فلو ذكر الناقض مادة لا يعلم وجودها كان يقول عند تعريف الانسان انه يادى البشرية مستقيم القامة ضحاك بالطبع انه غير جامع لانه لا يشمل الانسان المستور بشرته بالشعر لانه فرد مع كونه من الافراد فللمعرف ان يمنع الصغرى والكبرى مستندا فى الكل بان هذا انما يكون ان لو كانت مادة النقص من المحققات وهو ممنوع فتبصر (واما الابحاث الواردة على الدعاوى الضمنية فى التعريفات كان يقال لانسلم انه فصل او انه جنس) كان المعرفة يدعى ان هذا الشيء جنس وذلك الشيء فصل فيمنع السائل كونه جنسا او فصلا فيكون المعارض على التعريف حينئذ مانعا ويكون المعرفة مستدلا كما مر فللمعرف بيان كونه جنسا او فصلا الا ان ذلك صعب بل مشكل فى الحقائق الموجودة دون المفهومات الاعتبارية على ما ذكره المحقق الشريف فى شرح المواقف (وهكذا) مثل ان يعتبر انه يدعى ان هذا التعريف حد اورسم اوجزؤه خاصة لازمة الى غير ذلك من الدعاوى الضمنية التى يعتبرها السائل عند ارادة المنع والمعارضة على التعريفات (فداخله فيما سبق) اى فى النوع الواردة على الدعاوى لانه بعد

اعتبار الدعوى يكون المعرفة كأنه مدع فيجرب عليه وظائف المدعى
اعنى الوظائف المتعلقة بالدعوى من المنع ورديفيه كما سبق قال
في الحسينية فيثبت اى حين اعتبار المذكور يجوز للخصم ان يمنع احدى
هذه الدعاوى الضمنية او كلها مجازا لغويا لكن لا بد فى منع دعوى
الجماعية والمناعية والعراء عن المفسد كلها من شاهد وفيه نظر
اذلاوجه للزوم الشاهد ههنا واما التعليل بانه لا بد من ان تكون مادة
النقض من المحققات فلا يتشبه فى هذا المقام وان حل على القياس فهو مع
الفاصل فان النقض هو الحكم بالبطالان فلا يثبت ما لم تحقق مادة
النقض واما المنع فيكفى فيه الجواز العقلى على ان التقريب ليس بتمام
تأمل واما الوظائف من طرف المعرفة فاثبات تلك الدعاوى باقامة
الدليل عليها والتغير جزأ او كلا فى الكل واثباتها بابطال السند
ان وجد وبتحرير المعرفة واجزاء التعريف وتحرير مادة النقض
ومنع التعارض مجردا او مستندا بالرسمية وتفصيل الكل فى تقرير
القوانين وقد يرد على التعريف منع بلا اعتبار الدعوى بان يمنع
السائل مطابقته للمعرفة الا ان عادة النحول غير جارية بذلك
لما ان المطابقة عبارة عن الاطراد والانعكاس والنقض يغنى عن ذلك
هذا كله اذا قصد المعرفة التعريف واما اذا اراد التصديق كما اذا جعله
مقدمة من دليل فيجوز منعه حقيقة وكذا معارضته كذلك اتفاقا
كما اشرنا اليه فى تفسير المعرفة فتذكر (فصل * ان كنت قاسما) فيه
لم يقل مقسما لما قيل ان ماضى التقسيم لم يأت مشددا بل مخففا وفيه
نظر كما فى القاموس قسمه يقسمه وقسمه بالتشديد اى جزأه فتأمل
فتقسيم (اما عقلى) من قبيل النسبة الى المدرك (وهو) التقسيم
(الذى يحكم العقل بمجرد تصور اقسامه بانحصار المقسم فيها) بان يكون
دأرا بين النفي والاثبات واما هو بمنزلة ما فذلك الانحصار اذا كان
عقليا يكون التقسيم ايضا عقليا (كتقسيم المفهوم الى الموجود
والمعدوم) وبان يقول المفهوم اما موجود او ليس بموجود او هو
معدوم (وتقسيم العدد الى الزوج والفرد) وهو اما تقسيم الكل
الى جزئياته وهو الحكم على طبيعة المقسم ومفهومه بعدم خروجه

عن الاقسام واما تقسيم الكل الى اجزائه وهو الحكم على المقسم بان ليس له جزء خارج عن الاقسام كذا قيل وفيه نظر لان الثاني لم يوجد في التسميات العقلية على ان الكل لا يتحقق مع كل واحد من الاجزاء والاصح ما قاله السيد الكفوى في كلياته التقسيم على قسمين تقسيم الكل الى جزئياته وتقسيم الكل الى اجزائه فالاول هو ان ينضم الى مفهوم كل قيود مخصصة تجامعه اما متقابلة او غير متقابلة ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فيكون المقسم صادقا على اقسامه وتقسيم الكل الى اجزائه هو تفصيله وتحليله اليهسا فلا يصدق المقسم على اقسامه ثم في قوله فيها هو الحكم تأمل وستقف على تفصيل الكلام فيه ان شاء الله تعالى (واما تقسيم استقرائي) من قبيل النسبة الى السبب (وهو) التقسيم (الذي ليس كذلك) اى لا يحكم العقل بمجرد تصور اقسامه بانحصار المقسم فيها بل يحتاج في الجزم بالانحصار الى تتبع واستقراء سواء كان في الجزئيات كانحصار الدلالة اللفظية في الثلاثة اوفى الاجزاء كانحصار الجسم المركب في اجزائه من العناصر وذلك (كتقسيم السند الى الاقسام الاربعة) من المساوى والاعم والاخص المطلقين او من وجه (المتقدمة) في منع الدعوى وقصد الحصر به هو الغالب وقد يخلو عنه وينفهم دعوى الحصر بالسكوت في معرض البيان كما صرح به الهندي بان يسكت من ذكر قسم آخر ولا قرينة على عدم ارادة الحصر مثل رب وقد ومن التبعية (ثم اعلم ان كل قسمة استقرائية يمكن فيها التزديد بين النفي والاثبات على ما في حاشية شرح الاصول للساموني ليقل الانتشار ويسهل الاستقراء لكن لا بدح من ان يبقى بعض الاقسام مرسلا ومعناه ان يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء من الجزئيات والاولى ان يكون في الاخير وقد يقع في الوسط وقد يكون اكثر من واحد لكن الارسال في قسم واحد اشبه بالعقل هذا اذا لم يكن تقسيما الى الاجزاء والا فلا يمكن فيه التزديد المذكور الا بارجاعه الى تقسيم الكل الى جزئياته بارادة ما ينضمه الكل مثلا

فم انه قد يكون المحصر جعليا وحصر الكتاب في ابوابه من هذا
القبيل بالنسبة الى مصنفه واما بالنسبة الى غيره فاستقرأتى كما لا يخفى
(فان العقل يجوز ان يكون السند مبينا ايضا لكن لم يوجد ذلك
كما قيل) فانه ميرابو الفتح في حواشيه (وكل منهما) اى من القعلى
والاستقرأتى (اما حقيقى وهو الذى لم تصادق اقسامه فى شئ واحد)
ربما يقال هذا التعريف منقوض طردا بصدقه على التقسيم
الاعتبارى اذ لا يجب فيه تصادق الاقسام بل قد يتباين فيه الاقسام
كالحقيقى وقد تصادق على ما ذكره ناصر الدين الطبرلاوى
كان تعريف التقسيم الاعتبارى الذى سذكره منقوض عكسا لعدم
صدقه على الاعتبارى المتباين الاقسام فالاولى ان يعرف بضم
قيود مخصوصة الى مفهوم كلى بصير بانضمامها اليه اقساما متباينة
كما لا يخفى وفيه ما لا يخفى تدبر (ولو باعتبارات) الجملة منسلخة عن
معنى الشرط فى موقع الحال على ان الواو حالبة كما هو المختار وبناه
فى المطول وشرح الوافى للدمامينى (وحيثيات مختلفة) لا يخفى
ان هذا وان كان قيد اللزوم لا يظهر له فائدة كثيرة هنا فتدبر (مثاله من)
التقسيم (العقلى ما تقدم) يعنى تقسيم المفهوم الى الموجود والمعدوم
والعدد الى الزوج والفرد (و) مثاله (من) التقسيم (الاستقرأتى
تقسيم العنصر الى الاقسام الاربعة) كان يقال العنصر اما هواء او ماء
او نار او تراب (واما تقسيم اعتبارى) عطف على اما حقيقى (وهو
التقسيم المتصادق الاقسام) اى الذى تصادقت اقسامه فى شرح
واحد وهو اعم من الداخلى بحسب استعمال اللغة لكن لا مطلقا بل
(باعتبارات) وحيثيات (مختلفة) توجب ذلك كما ستقف عليه
وقد يعرف بضم قيود متغايرة فى الجملة الى مفهوم كلى يحصل به
اقسام متميزة بحسب (المفهوم فتأمل مثاله من العقلى تقسيم الكلمة
الى الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف وهذا هو الاصح (ان اكتفى
فى تعريف الحرف بما لا يدل على معنى مستقل فى نفسه) لئلا يدخل
فى التقسيم الاستقرأتى (و) مثاله (من الاستقرأتى تقسيمها) اى الكلمة

اليها) اى الى الاقسام الثلاثة المذكورة ايضا (ان زيد في تعريفه)
 اى في تعريف الحرف (كونه آلة للملاحظة الغير) ليكون بعض
 الاقسام مرسلًا (فان لفظ من) الاضافة يائية كشجر الاراك وهذا
 تعيل وبيان لكون التصادق فيه باعتبارات لا باعتبار واحد (يكون
 حرفًا) عند ارادة دلالة على ابتداء الغاية الذى هو ابتدائى جزئى
 وآلة لتعرف حال الغير (واسما) عند ارادة دلالة على نفسه مع قطع
 النظر عن دلالة على معنى وآلة لشيء فيتصادق الاسم والحرف
 فيه لكن تصادقهما باعتبار دالتين غاسمية باعتبار وحرفية باعتبار
 آخر لا باعتبار واحد وذلك لان له وكذا لكل لفظ وضعين قصدي
 وغير قصدي فالوضع القصدي هو وضعه بمعنى من المعاني المقصودة
 دلالة عليه عند ارادته من اللفظ سواء كان ذلك المعنى في نفس
 الدال اوفى غيره وهذا الوضع متضمن لوضع آخر غير قصدي وهو
 وضعه لنفسه اذ وقع الاتفاق والاصطلاح على ان اللفظ يطلق
 ويراد نفسه فاتا اذ قلنا من حرف جر فالدال اسم والمدلول حرف
 ودلالة عليه ليست الابعس ذلك الاتفاق والاصطلاح وفى كلام
 بعض المحققين اشارة الى هذا والتحقيق انه وضع على لكن مثل
 هذا الوضع لا يوجب الاشتراك هذا على ما ذهب اليه العلامة المحقق
 سعد الدين التفتازانى وقال المحقق الشريف الجرجاني دلالة الالفاظ
 لانفسها ليست مستندة الى وضع اصلا لوجودها فى المهملات
 بلا تفاوت لكن ما ذهب اليه السعد هو المختار عند اكثر المحققين
 وبيانه فى كتب الوضع (وكذا لفظ على يكون حرفًا) باعتبار دلالة
 على الاستعلاء الذى وضع له قصدا (وفعلا) بحسب دلالة بهيئته
 على الحدث والزمان والنسبة وفيه نظر لان على الحرفية غير على
 الفعلية بالذات وليس الكلام فيه الا انه تابع فى ذلك لصاحب الاشياء
 والنظائر النحوية فتأمل (باعتبارهما) اى باعتبار دالتين (وكذا
 لفظ ينصر) وعلى الفعلية (وكذا سائر الاسماء) والحروف (والافعال
 فانها باعتبار كونها مألولة بهذا اللفظ) فيه اشعار بان المختار عنده

مذهب المحقق الشريف والا فلا احتياج الى التأويل عند العلامة
 التفتازانى اذ هو استعمل اللفظ بالوضع العلمى عنده وهذا كما استعمل
 لفظ زيد فى الانسان الشخص عنده وكذا لا حاجة اليه عند بعض
 المحققين القائلين بالوضع الغير القصدي وهو المذهب الاول فأمل
 فى هذا المقام فانه مماثل فيه الاقدام (تكون اسماء) سواء عبر عنها
 بمجرد الفاظها (كما فى قولنا نصر فعل ماض) والى حرف جر وزيد
 ثلاثى او بضميمة كما فى قولنا لفظ من ثنائى و لفظ فعل ماض
 و لفظ زيد ثلاثى والجزء الاول من هذه المركبات كلها مبتدأ يعنى
 ان الحروف والافعال باعتبار التأويل الذى سبق ذكره تكون اسماء
 وباعتبار المعنى الموضوع له تكون حروفا و افعالا وكذا الاسماء لها
 اعتباران لكن لا يتغير كل منهما بحسبهما فان حتى الحرفية وحتى الاسمية
 مثلا متحدان فى ذاتهما متميزتان باعتبار داليتين بخلاف علا الفعلية
 وعلى الحرفية فانهما متغيرتان ذاتا كما لا يخفى فافهم (فالتقسيم) الفاء
 فصحية يعنى اذا عرفت ان العقل يحكم بالانحصار فى العقلى دون
 الاستقراى وان الاقسام متباعدة فى الحقيقى منهما دون الاعتبارى
 فاعلم ان التقسيم (العقلى يبطل بمجرد تجويز العقل فسماء آخر)
 لبطلان الانحصار (دون) التقسيم (الاستقراى) لانتهائه فيه (و)
 التقسيم (الحقيقى يبطل بالتصادق مطلقا) باعتبارات او باعتبار
 واحد عقليا واستقرايا (و) التقسيم (الاعتبارى لا يبطل بالتصادق
 فى شئ بالاعتبارات) والحيثيات المختلفة كما فى تقسيم الكلى الى الاقسام
 الخمسة المتصادقة فى الملون قال شمس الدين القنارى يمكن ان يكون
 شئ جنسا ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما كالملون جنس ونوع
 للكيف وفصل للكثيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان
 وفى هذا المقام تأمل فتدبر (لكن يبطل) التقسيم (الاعتبارى ايضا)
 كما يبطل الحقيقى (بالتصادق باعتبار واحد كما قسمت الانسان الى ساكن
 اليد والى الكاتب والى متحرك اليد فان القسمين الاخيرين) الكاتب
 ومتحرك اليد (متصادقان باعتبار واحد) لان الانسان من حيث انه

كاتب يصدق عليه انه متحرك اليد كما اذا قسمناه الى ضاحك ومتعجب فانهما متصادقان ايضا لانه من حيث انه متعجب يصدق عليه انه ضاحك فهما متصادقان فيه من حيثية واحدة بخلاف الكلى المنقسم الى اقسامه الخمسة المتصادقة في الملون فان الملون جنس من حيث انه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ونوع من حيث انه كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو وهكذا فان التصادق فيه انما هو باعتبارات وحيثات مختلفة لا باعتبار واحد وحيثية كذلك (فيجب ان يراد بتحريك اليد

ما عدا الكاتب) بالنصب وجوبا عند الاكثرو عن الاخفش انه جاز الجر على ان مازائدة وبيانه في كتب النحو (بقاعدة) هي الاساس والاسل لما فوقها وفي الاصطلاح قضية كلية من حيث اشتغالها بالقوة على احكام جزئيات موضوعها وتسمى فروعا واستخراجها منها يسمى تعريفا نقولنا كل اجاع (ان مقابلة العام بالخاص توجب تخصيص العام بما وراءه) اى ما وراء الخاص ثم التصادق قد يكون بين بعض الاقسام وقد يكون بين الجميع بان يدخل في واحد البواقي او يصدق الجميع على شئ (واعلم ان القسم هو ما يكون مندرجا تحت شئ واخص منه مطلقا كالاسم فانه اخص من الكلمة ومندرج تحتها والقسم هو ما يكون مقابلا للشئ ومندرجا معه تحت شئ آخر كالاسم ايضا فانه مقابل للفعل وهما مندرجان معا تحت الكلمة التى هى اعم منهما مطلقا ولا بد في كون الشئ قسما من شئ من الاندراج والاختصية حقيقة في الحقيق واعتبارا في الاعتبارى ولا يخفى ما فيه احدهما لان الاول يوجد في الجزء بالنسبة الى الكل والثاني يوجد في الاخص من الشئ بحسب التحقق والوجود دون الصدق والجهل مع ان شيئا منهما لا يسمى قسما فان كان مرادفا له او مساويا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وان كان مباينا له يلزم ان يكون قسم الشئ قسما منه وان كان اعم منه مطلقا يلزم ان يكون قسم الشئ مقسما له وان كان اعم من وجهه يلزم عدم الفرق بين القسم

والمقسم والوازم كلها متفية فكذا الملزومات لا يقال التقسيم
الاخير شايع لانا نقول هو من قيل وضع قيد المقسم مكان المقسم
مساخنة فالاصل في قولنا الحيوان اما ابيض او اسود هو اما حيوان
ابيض او حيوان اسود فان قيد المقسم قد يكون اخص مطلقا
من المقسم وقد يكون اخص منه من وجه والمقسم معتبر في اقسامه
ولا بد ايضا من ان يكون كل قسم مابيننا للآخر بحسب الحمل
في التقسيمات الحقيقية حتى لو ترادف القسمان او تساويا يلزم ان يكون
نفس الشيء قسيماله ولو كان بعض الاقسام اعم مطلقا من بعض يلزم
ان يكون قسم الشيء قسيماله ولو من وجه يلزم عدم التمايز بين الاقسام
والوازم كلها باطلة وفي التقسيمات الاعتبارية لا بد من التمايز في الجملة
بين الاقسام بحسب المفهوم قال في تقرير القوانين و التمايز بين
الاقسام بحسبه هو بان لا يكون احد المفهومين حدا لآخر ولا جزئه
فالانسان والحيوان الناطق ليسا بمتمايزين بحسب المفهوم وكذا
الحيوان والانسان لان الاول جزء من الثاني واما الناطق والضاحك
فهما متممازان بحسبه وان لم يكونا كذلك بحسب الصدق وكذا
الضاحك بالقوة والضاحك بالفعل متممازان بحسب المفهوم
وان كان الاول اعم مطلقا من الثاني بحسب الصدق ثم ان التقسيم
حقيقيا او اعتباريا من المبادئ التصورية حقيقة ومن المبادئ التصديقية
صورة عند المحقق الشريف ومن المبادئ التصديقية صورة وحقيقة
عند العلامة الفتازاني على ما هو المشهور والتحقيق على ما افاده
بعض المحققين ان ههنا امرين احدهما ضم مخصوص الى الكلّي
والغرض منه تصوير الاقسام ونقشه في الذهن لالحكم بالاقسام
على المقسم او على هذا كذكر العرف قبل التعريف والثاني هو
الحكم بالمفهوم المردد على المقسم والغرض منه هو الحصر والنزاع
في هذا المقام انما هو في اطلاق لفظ التقسيم لا في كون احدهما معتبرا
ههنا دون الآخر فالدليل الذي يذكر عقيب التقسيمات كقول ابن
الحاجب الكلمة اسم وفعل وحرف لانها اما ان تدل الخ انما هو

لذلك الحكم فافهم ثم اعلم ان التقسيم اذا كان من قبيل تقسيم الكلى الى جزئياته وهو ان يضم الى مفهوم كلى قيود مختصة امامتقابلة او غير متقابلة ليحصل بالانضمام كل قيد اليه قسم منه وقيل اظهار الشيء الواحد لا بالشخص على انحاء واحوال مختلفة كتقسيم الحيوان الى انواعه وقد سبق كون المقسم جزءاً من مفهوم الاقسام ومحجولاً صادقا على كل قسم ويتضمن تعريفا اذا كان تفصيليا بان يذكر القسم بلفظ يدل على كل من المقسم والقيد مطابقة كما تقول الحيوان اما حيوان ناطق واما حيوان صاهل مثلا او بان يذكر القيد ويقدر المقسم فوقه كما تقول الحيوان اما ناطق او صاهل مثلا فانه في تقديره اما حيوان ناطق او حيوان صاهل لما عرفت ان كل قسم عبارة عن مجموع المقسم والقيد واما اذا كان ذلك التقسيم اجاليا بان يذكر بلفظ يدل على كل من المقسم والقيد متضمنا فلا يحصل منه التعريف كما تقول الحيوان اما انسان او فرس مثلا واذا كان من قبيل تقسيم الكل الى اجزائه وهو على ما سبق ايضا تفصيله وتحليله اليها وقيل اظهار ما في الشيء الواحد بالشخص من الاجزاء التي تتركب منها كتقسيم السكينجين الى خل وعسل يكون فيه الاقسام متباينة بحسب الجمل ولا يجوز فيه ادخال حرف الانفصال ولا يجوز العطف بالواو ويكون كل قسم مبينا للمقسم بحسب الجمل واعم مطلقا بحسب التحقق عقلا او خارجا ولا يحصل منه التعريف للاقسام ولكن لاشبهة في حصوله للمقسم فان ماهية الكل اجزاؤه واذا اريد ارجاعه الى الاول يؤول بمثل ما مر وكل ما دخل في المقسم ولم يدخل في واحد من الاقسام التي ذكرها القاسم يسمى واسطة بين الاقسام ينتقض التقسيم بها (فلا سائل ان ينتقض) لا يخفى ان استعمال النقض ههنا مجازي بعلاقة الاطلاق والتقييد او الكلية والجزئية على ما قيل فتأمل (التقسيم بان قسما كذا من المقسم) اى داخل فيه (وليس بداخل في الاقسام فيكون تقسيمك هذا غير حاصر) للاقسام لوجود الواسطة بينها (او ينتقض بان قسما كذا ليس من المقسم وهو داخل في الاقسام فيكون تقسيمك (هذا تقسيما) للشيء (الى اغير) يعني ان تقسيمك هذا

جعل قسم الشيء قسمائه وهو باطل (او) يكون تقسيمك هذا (غير جامع) هذا اذا كان التقسيم تقسيما تفصيليا لتضمنه التعريف كما عرفت (او) ينقض (بانه) تقسيم (يجوز) على صيغة المعلوم من التفعيل (العقل) فاعله (فيه قسما آخر) فلا يكون هذا التقسيم حاصرا لاقسامه (او) ينقض بانه (تقسيم متصادق الاقسام) ومن شرطه تباينهما (وكل تقسيم هذا شأنه باطل) وقد صرحوا (ان ناقض التقسيم مستدل) اى وظيفته الاستدلال (وموجهه ايضا) كوجه التعريف (مانع) اى وظيفته المنع فى الاكثر وان جاز العكس حيث اعتبر الدعاوى الضمنية على قياس ما مر فى التعريف (فلك) ايها القاسم (ان تمنع كور القسم من المقسم او عدم كونه من المقسم مجردا) عاريا عن السند (او مستندا بتحرير المقسم) اى بيان المراد منه وقدم ما يتعلق بالتحرير (و) لك ايضا (ان تمنع دخوله فى الاقسام او عدم دخوله فى الاقسام مجردا او مستندا بتحرير الاقسام) والكل ظاهر (و) لك (ان تمنع تجوز العقل) قسما آخر الا ان يكون جوازه قطعيا (و) لك ان تمنع (التصادق) اى تصادق الاقسام فى شئ واحد (مستندا بتحرير الاقسام فيهما) اى فى النوعين المذكورين ايضا ولو قال مجردا او مستندا كفى النوع الاول لكان اسلم واشمل الا انه تركه احالة على المقايضة فتدبر (و) لك (ان تجوز التجوز او التصادق مستندا بانه) اى التقسيم (استقرائى) فى النقض بالتجوز بان تقول لانسلم بطلان هذا التقسيم بالتجوز المذكور كيف انه استقرائى لابدان يكون مادة النقض فيه من المحققات فلا يقدح فيه المذكور (او اعتبارى) فى النقض بالتصادق بان تقول لانسلم بطلان هذا التقسيم به كيف انه تقسيم اعتبارى لا يقدح فيه التصادق المذكور (كان يقال) اتى بمثال ليتضح الابطاح المذكورة عند المبتدى كمال اتضاح مع تضمنه الاشارة الى فوائد متعلقة بالغن فقال (تقسيم وظائف السائل) المذكورة الاقسام الثلاثة

المتقدمة) من المنع والنقض والمعارضة (باطل لان تجريد المنع

وتعريته (عن السند يدل على جواز الإبطال) الكائن (بلا دليل
 فالإبطال من السائل بلا شاهد المدعى) مفعول المصدر وفيه ان أعماله
 باللام قليل فالاولى للمدعى بلام الصلة كقوله تعالى * لا يحب الله الجهر
 بالسوء * فان عمل المصدر بحرف الجر كثير كما قرر في محله (المدلل)
 صفة المدعى (او) إبطال المدعى (الغير المدلل او) إبطال الدليل
 (او) إبطال (المقدمة من الوظائف الموجهة) السموعة المقبولة
 عند المناظرين يعني انه كلما كان جواز تجريد المنع عن السند دالا على
 جواز الإبطال بلا شاهد كان إبطال المدعى المدلل اواخر المدلل
 او الدليل او المقدمة بلا شاهد من الوظائف الموجهة للسائل وكلما
 كان داخلا في القسم وجب دخوله في الاقسام فكلما كان جواز
 تجريد المنع عن السند دالا على جواز الإبطال بلا شاهد كان الإبطال
 بلا شاهد داخلا في القسم ووجب دخوله في الاقسام لكن المقدم
 حق فكذا التالى (وهو مع دخوله في القسم ليس بداخل في الاقسام)
 اشارة الى صغرى دليل عدم الحاصرة وما مر منه بيان ان الواسطة
 المذكورة داخلة في القسم يعني ان هذا التقسيم غير حاصر لاقسامه
 لان الإبطال بلا شاهد مع دخوله في القسم غير داخلى في الاقسام
 وكل تقسيم شانه هذا باطل فهذا التقسيم باطل (وكذا إبطال المقدمة
 الغير المدللة بدليل يدل على بطلانها) يعني كلما كان منع المقدمة الغير
 المدللة بسند يقويه موجهها مسموعا كان دالا على جواز إبطال
 المقدمة الغير المدللة بدليل يدل على بطلانها على قياس ما سبق
 (وكل تقسيم هذا شانه باطل) كبرى دليل النقص (ويحجب عنه) اى
 عن هذا النقص وفى التعبير به اشارة الى ان عرضه منه ليس بمجرد التمثيل
 بل التمثيل على وجه يتضمن الجواب عن سؤال مشهور مذکور
 فى كتب الفن وقد سبق منا ما يتعلق بذلك ايضا فذكر (بان كون
 تلك الابحاث من الوظائف الموجهة ممنوع كيف) تكون منها (و)
 الحال ان القوم (قد عدوا) من عدده اذا احصاه من باب رد كإيقال
 فلان فى عداد القوم اى يعد منه كإيقال المختار (الإبطال من غير دليل)

يدل على البطلان (مكابرة) غير مسموعة أصلا اذ هي المنازعة بما لا
يوافق اظهار الصواب والغرض منها الزام الخصم واظهار الفضل
(كنع البديهي الجلي) فانه ايضا من المكابرة مطلقا وكذا منع
المجربات والحدسيات والمتواترات عند اشتراك العلة بين المناظرين
وكذا القضايا الفطرية القياس والمسلات عند المانع (واما المنع فطلب
الدليل) على المقدمة المعينة او مطلقا وعلى كلا التعريفيين هو طلب
الابطال (والطلب لا يحتاج الى شاهد بخلاف الابطال الذي هو الحكم
بالبطلان) وهو احد معنييه كامر (فلا يسمع من غير دليل) وكذا اذا كان
عبارة عن اقامة الدليل على البطلان كما هو معناه الآخر وهو ظاهر
فقياسه على المنع قياس مع الفاصل كما لا يخفى (وايضا) اى كيف
والحال ان القوم (قد عدوا ابطال المقدمة الغير المدللة) اى ابطال
السائل اياها (بدليل يدل على فسادها) فيه اشارة الى ان الفساد
وبطلان بمعنى واحد وهو استعمال اهل الميراث واما الفقهاء فقد
يفرقون بينهما كما يظهر بالمراجعة الى الاصول اى يعدون ذلك
(غصبا غير مقبول ايضا) عند جمهور المحققين وان جوزة ركن
الدين العميدى كما في شرح آداب المسعودى وقد سبق ما يتعلق بذلك
فتذكر (وفيه ما فيه) اشارة الى عدم تمام كونه غصبا غير مقبول
بناء على دليلهم على هذا المطلب وهو ان المعلن مادام معللا يكون
التعليل حقه فاثبات السائل بطلان مقدمة من مقدمات دليل المعلن
اخذ لمنصب التعليل الذى هو حق المعلن فيكون غصبا غير مقبول
ولا يخفى ان هذا الدليل جار في النقص والمعارضة ولتحقيق المقام مقام
آخر كذا نقل عنه وتحقيقه مذكور في الحاشية على شرح الحنفية
الميرابى الفصح فليراجع * ثم اعلم ان السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض
وذا سـؤال المناظرين وقد يكون بمعنى الاستفسار عن معنى اللفظ
او عن وجه التركيب او عن تفصيل المحمول وهذا ليس بداخل
في المناظرة والكشاف مشكور بذلك) ولا بأس به عند خفاء السؤال عنه
وان لناظرة آدابا تسعة احدها انه ينبغي للمناظر ان يحترز

من الإيجاز والاختصار في الكلام لئلا يخل بفهم المرام وثانيها انه ينبغي ان يحترز عن الاطناب لئلا يؤدي الى الاملال وثالثها انه ينبغي ان يحترز عن استعمال الالفاظ الغريبة في البحث لئلا يؤدي الى عسر الفهم ورابعها انه ينبغي ان يحترز عن استعمال اللفظ المجمل في البحث بلا تقييد يدل على اصل المقصود والا يلزم التردد في فهم المعنى المراد وخامسها انه ينبغي ان يحترز عن الدخول في كلام الخصم قبل فهم مراده لئلا يلزم الضلال في البحث ولا بأس بطلب الاعادة ان افترق الفهم الى اعادته مرتين اذا الكلام قبل فهم المرام اقمج من طلب الاعادة وسادسها انه ينبغي ان يحترز عن التعرض لما لا يدخله في المقصود لئلا ينتشر الكلام ويحصل البعد عن المرام وهو اظهار الصواب في مجلس واحد كذا قاله بعض المحققين وفيه نظر لما قاله المحقق القاضي عضد الدين من انه لا عبرة اطول الزمان وقصره ووحدة المجلس وتعدد في المناظرة وسابعها انه ينبغي ان يحترز عن الضحك ورفع الصوت في اثناء المناظرة وامثالهما من اظهار البطش وتحريك اليد وما يدل على السفاهة لان هؤلاء من اوصاف الجهال يسترون بذلك جهلهم وثامنها انه ينبغي ان يحترز عن المناظرة مع اهل المهابة والاحترام كيلا يكل ذهنه بجلالة قدر الخصم فنسقط حدة ذهنه ودقته ويفوت الغرض من المناظرة وتاسعها انه ينبغي ان لا يعد الخصم حقيرا لان استحقار الخصم ربما يؤدي الى صدور الكلام الضعيف عن المناظر فيكون سببا لقلبة الخصم الضعيف عليه وهذا اشنع وجوه الالتزام وربما يزداد عليها فتكون عشرة وهوان لا يناظر مع من لا يعلم قوانين المناظرين وآدابها اذا المناظرة معه محالة بفرض المناظر ومفوتة لفسادتها

(والحمد لله ملهم الصواب والصلوة على رسوله المبعوث
 باعظم الآيات وفصل الخطاب وعلى آله واصحابه المرشدين
 لمن اقتدى بهم طريق الحق والصواب

(رسالة الآداب للكلبوى)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

يقول الفقير الى رب العباد القدير * لما كانت متون علم الآداب * لم تشتمل
على تفصيل امثلة البحث لجميع الابواب * اذ بهذا التفصيل تنقش
صور كيفية المناظرة في صفايح اذهان الطلاب * جعلت هذه الرسالة
المشتملة على ناهدية شافية لصدور الاخوان اولى الالباب * فاعلم
ان البحث والمناظرة مدافعة الكلام ليظهر الحق (وعلم الآداب
موضوع تمييز صحيح البحث عن سقيه فهو علم يبحث فيه عن احوال
الابحاث الكلية من حيث انها موجهة مقبولة او غير موجهة مقبولة
بان يقال كل ما هو منع مقدمة معينة فهو موجهة وكل ما هو
نقض او معارضة فهو موجهة وكل ما هو اثبات المقدمة المنوعة
او ابطال السند المساوى فهو موجهة وهكذا (فموضوع هذا العلم
هو الابحاث الكلية وغايته العصمة عن الخطأ في الابحاث الجزئية
فان عالم هذا العلم يعرف صحة البحث الجزئى او فساد . بان يضم
الى قاعدة من قواعده صغرى مسهلة الحصول بان يقول هذه
معارضة وكل معارضة موجهة فهذه . موجهة وقس
على هذا وما يجب ان يقدم ان الدليل عند الاصوليين ما يمكن

(التوصل)

التوصل بصحيح النظر فيه اوفى احواله الى مطلوب خبري توصلنا
 يقينيا اوطنيا فهو عندهم قديكون مفردا كالعالم الذي يمكن التوصل
 بصحيح النظر والتأمل في احواله الى وجود الصانع وقديكون مركبا
 كقولنا العالم ممكن وكل ممكن يحتاج في وجوده الى مؤثر فانه يمكن
 التوصل بالنظر والتأمل الصحيح في نفسه الى مطلوب خبري اعني
 احتياج العالم في وجوده الى المؤثر والخالق وعند المنطقيين
 هو المركب من قضيتين يستلزم لذاته هيئة العلم المتعلق بهما علما
 بقضية اخرى اعني يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين لزوما عاديا
 عند الاشعري بمعنى ان عادة الله تعالى جرت على خلق العلم بالنتيجة
 عقب العلمين السابقين وان لم يجب خلقه عليه تعالى ولزوما
 اعداديا عند الحكماء بمعنى انه يجب عليه تعالى خلق العلم بالنتيجة
 عقب العلمين لانهما يعدان الذهن اعدادا تاما فلولا يخلق النتيجة
 يلزم البخل وهو من المبدأ الفياض محال ولزوما توليديا عند المعتزلة
 بمعنى ان العلمين السابقين يولدان العلم بالنتيجة فهو مخلوق بالواسطة
 لا ابتداء عندهم ولزوما عقليا عند الامام الرازي بمعنى ان انكسار
 العلم بالنتيجة عن العلمين السابقين محال في نفس الامر وان كان كل
 من العلوم مخلوقا لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق الزوم
 بين بعض افعاله وبعض آخر ولا يلزم ان يجب على الله تعالى شيء
 لعدم وجوب خلق العلمين السابقين عليه تعالى وان المقدمة قضية
 حقيقة او حكما يتوقف عليها صحة الدليل فهذا التعريف صادق
 على مثل الصغرى لانها جزء الدليل وصحة الدليل تتوقف على
 جزئه وعلى مثل ايجاب الصغرى وكسبة الكبرى وغيرهما
 من الشرائط التي بينها اهل المعقول فان كلا منهما قضية حكما
 بان يقال صغرى دليلي هذا موجبة وكسبة ومنه التقريب وهو
 سوق الدلائل على وجه يستلزم المطلوب والتقريب انما يتم اذا كان
 ما يستلزمه الدليل عين الدعوى او ما يساويها او اخص منها واما
 اذا كان اللازم من الدليل اعم من الدعوى مطلقا او من وجه

فلا تقر بانه كما قال هذا انسان لانه متحرك بالارادة وكل ماهو كذلك حيوان فهذا حيوان اولانه مفرق للبصر وكل ماهو مفرق للبصر ايض فهذا ايض * ثم اعلم انك اذا قلت بكلام فاما ان تكون نافلا فيطلب منك الصحة فتحضر المنقول عنه او مدعيه فيه دعوى صريحة او ضمنية مستفادة من قيود الكلام او معرفا او مقسما * فصل * ان كنت مدعيا فان لم تستغل بالاستدلال عليها فهناك للسائل ثلاثة مناصب * الاول طلب الدليل عليها بان يقول هذه غير مسلمة او مطلوبة البيان او ممنوعة مجردا او مستندا واستعمال لفظ المنع فيه مجازي ولذا استهزئ بهم انه منع مجازي لغوي واما استعمال عدم التسليم وطلب البيان فلا يجوز فيهما * الثاني النقض الشبهى وهو ان يبطل هذه الدعوى ببيان استلزامها شيئا من الفسادات كالردود والسلسل من غير تقدير دليل من جانبك عليها * الثالث المعارضة التقديرية وهى اقامة الدليل على خلاف تلك الدعوى بان يفرض ويقدر دليلا من جانبك عليها ولفظ النقض والمعارضة مجاز فيهما مثال هذه الابحاث ان تقول هذا التصنيف يجب تصديره بالحمد ولا تستغل بالاستدلال عليها فيوجه عليك منع هذه الدعوى او نقضها او معارضتها وان اشتغلت بالدليل عليها فهناك ايضا للسائل ثلاثة مناصب * الاول المنع الحقيقى وهو طلب الدليل على مقدمة معينة بان يقال صفرى دليلك هذا او كبراه او شرطية او مقدمة الواضحة او الرافعة او تقريره ممنوع وذلك اما مجرد او مع السند وهو فى المشهور على ثلاثة أنحاء الاول لم لا يجوز ان يكون كذلك الثانى انما يلزم هذا لو كان كذا وهو ممنوع الثالث كيف والامر كذا لكن قد يذكر السند فى صورة الدليل تنبيهها على قوته والسند ما يذكره المانع لغرض تقوية منعه وهو اما مساو للمنع اعنى نقبض المقدمة الممنوعة واما اخص منه مطلقا واما اعم منه او من وجه كما اذا قيل هذا الشئ لا ناطق لانه لا انسان وكل لا انسان لا ناطق فقع السائل صفراء فان استند بانه كاتب فالسند مساو وبانه رومى فاخص وبانه

حيوان فاعلم مطلقا وبانه ايض فاعلم من وجهه ولا ينفذ السائل
 الاستناد لاولين ولا العمل الا باطل المساوى او الاعم مطلقا
 من نقيض المقدمة المتنوعة او من وجهه من عينها اذ باطلهما يبطل
 نقيض المقدمة المتنوعة فيثبت عينها وامانع المدعى المدلل فراجع
 الى دليله مجازا ولا تمنع المقدمة البديهة الجلية ولا المقدمة المعلومة بالعلم
 المناسب للمطلب ولا المقدمة المستقرة الا بشاهد محقق * الثاني النقض
 الاجمالى التحقيق وهو ابطال الدليل ببيان جريانه في مادة اخرى
 لم تتصف بحكم مدعائه او ببيان استلزامه فسادا آخر كالردود والتسلسل
 واجتماع النقيضين وارتفاعهما ونحو ذلك بان يقول هذا الدليل
 جار في مادة كذا مع تخلف حكم المدعى عنه فيه او مستلزم لفساد
 كذا وكل دليل يشانه هذا فاسد فهذا الدليل فاسد ولا مجال لمنع
 كبرى هذا النقض بل يمنع الجريان او الاستلزام تارة والتخلف او الفساد
 اخرى كما سيبي وقد ينقض الدليل باجراء خلاسته وزبدته فيسمى
 نقضا مكسورا * الثالث المعارضة الحقيقية وهى اقامة الدليل
 على خلاف ما افاد عليه الخصم الدليل ويشترط فيها مساواة
 الدليلين قوة وضعفا حتى يتعارضا ويتساقطا اذ لو كان احدهما
 قويا والاخر ضعيفا لم يتعارضا ولا ترجح بكثرة الاجزاء والادلة
 وانما الترجيح بالقوة وهى ثلثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين
 دليل المعلن مادة اعني ذات الكلام وصورة اعني شكلا بان يكونا
 من الشكل الاول والثاني او من الاستثنائي المستقيم او غير المستقيم
 فتسمى المعارضة بالقلب وان كان عينه في الصورة فقط فتسمى معارضة
 بالمثل والافتنى معارضة بالغير وايضا ان كانت المعارضة في مقابلة
 دليل المدعى فتسمى معارضة في المدعى وان كانت في مقابلة دليل المقدمة
 فتسمى معارضة في المقدمة فلك في مقابلة كل من تلك المناصب
 مناصب (اما مناصبك في مقابلة المنع الحقيقى او المجازى فتلك الاول
 اثبات المتنوع بدليل يدل عليه سواء كان المتنوع دعوى غير مدللة
 او مقدمة دليل سواء كان المنع مجردا او مع السند . (الثاني ان تبطل
 السند المساوى او الاعم كذلك ان كان المنع مقترنا باحدهما ومثله

تحرير المدعى او المقدمة الممنوعتين (الثالث ان تنتقل من هذا الدليل الى دليل آخر لكن يشترط عدم العجز عن اتمام الدليل الاول كما انتقل ابراهيم عليه السلام من غير عجز منه عن دليل الاحياء والا مائة الى دليل اتيان الشمس من المشرق الى المغرب ولا يجوز لك في مقابلة المنع مطلقا ان تمنع المنع وما يؤيده (واما مناصبك في مقابلة كل من النقض الاجمالى التحقيق والشبهى والمعارضة الحقيقية والتقديرية فخاصب السائل منع المقدمة لان كلا من النقض والمعارضة استدلال وتعليل فصار السائل فى كل منهما معللا وصرت ايها العلل سائلا فلك مناصب السائل وهكذا تقع انقلابات المناصب الى ان يعجز احد الخصمين فمعجز العلل يسمى افحاما وعجز السائل يسمى الزاما مثال ذلك البحث كما اذا اشغلت بالاستدلال على دعواه السابقة بان تقول لان هذا التصنيف امر ذوبال وكل امر ذى بال يجب تصديره بالحمد فيتوجه على كبراه منع مجردا او مستندا بانه ليس بأمور به من جانب الشرع وان ينقض هذا الدليل بانه جار فى قراءة شئ من القرآن او فى كتابته مع انه ليس بواجب التصدير بالحمد او بانه مستلزم للتسلسل لان الحمد نفسه ايضا امر ذوبال فيجب تصديره بالحمد وهكذا فيتسلسل او يعارض بان الواجب هو التصدير بالسملة لقوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالسملة فهو بائتر وكلما كان الامر هكذا لا يجب التصدير بالحمد اما عند منعه فلك ان تثبت المقدمة الممنوعة اى الكبرى بان تقول كلما قال النبى عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمدلة فهو بائتر فيجب تصدير كل امر ذى بال بالحمدلة لكنه قال هكذا فيجب تصديره بالحمد ولك ان تبطل سنده بهذا الدليل لانه مساو وان تنتقل الى دليل آخر بان تقول لان التصنيف نعمة من آله تعالى وكل نعمة كذلك يجب ان يحمد عليها فالتصنيف يجب ان يحمد عليه لكن يرد على هذا الدليل ايضا منع تقريب اذا اللازم من هذا الدليل مطلق الحمد وهو اعم من التصدير فيثبت التقريب بان تحرر كلا من الكبرى والدعوى بان المراد يجب ان يحمد عليها اولاً ثم يرد النفع على نفس

الكبرى مستندا بان الحمد انما يجب بعد وصول النعمة وتماها وليس لك ان تبطل هذا السند لانه سند اخص بل تثبت الكبرى بتحرير الحد الاوسط بان تقول المراد من النعمة الزيادة لان هذا التصنيف نعمة مطلوبة الزيادة بمقتضى وعد الله تعالى بقوله الكريم * لئن شكرتم لازيدنكم * وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالحمد وهذا تغيير الدليل الاول ولا انتقال الى الدليل الثالث واما عند نقضه فلك ان تمنع الجريان مجردا او مستندا بان المراد كل امر لم يكن جزأ مما بدئ بالحمد وان تمنع التخلف مستندا بانه لم لا يجوز ان تكون البسملة الواجبة مشتملة على الحمد لان توصيفه تعالى بانه ذات مستجمع لجميع الكمالات وانه من يتبرك باسمه الشريف وانه الرحمن الرحيم اعلى مراتب الوصف بالجليل كذا قيل وليس بشئ * لان تضمنه غير كاف والا لم يقع حديث المجدلة بعد حديث البسملة وان تمنع استلزامه التسلسل بناء على استثناء نفس الحمد من حديث المجدلة كما استثنى نفس البسملة من حديثها قطعا للتسلسل وان تنقض دليل النقص بان تقول دليل هذا للنقص مستلزم لبطلان ما حكم الشرع بصحته وكل دليل هذا شأنه باطل فدليل هذا النقص باطل وان تعارضه بان هذا الدليل موافق للحديث الشريف وكل ما هو موافق له صحيح فهذا الدليل صحيح واما عند معارضته فلك هذه الوظائف الثلاث ايضا ان تمنع ملازمة دليل المعارضة مجردا او مستندا بان وجوب شيء لا ينافي في وجوب الشيء الآخر والام يجب علينا الا بشئ واحد وللمعارض ان يثبت هذه الملازمة بان الابتداء لا يكون الا بشئ واحد فكلما كان الامر هكذا فاذا وجب بالبسملة لا يجب بالآخر لكن كان الامر كذا فثبت الشرطية فلك ان تمنع هذه المقدمة الواضحة مجردا او مستندا بانه انما يكون الامر كذا اذا حل الابتداء في كلا الحديثين على الابتداء الحقيقي وان الباء للمصاحبة وليكن المراد مما في حديث المجدلة الابتداء الاضافي او المراد ما في الحديثين الابتداء العرفي الممتد الى المقصود او الباء للاستعانة وتجوز الاستعانة

بالاشياء المتعددة كما قبل فيندفع التعارض بين الحديثين وان تنقض دليل
المعارضة بان تقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوارد
في حق الابتداء بالحميد وكل دليل شانه هذا فاسد فان تعارضه بما تقدم
من الدليل المنتقل اليه ولكن للسائل ان يعود الى دليلك الاول ويقول
ان اردت بوجوب التصدير في الكبرى مطلق وجوب التصدير
فالكبرى مسلمة والتقريب ممنوع وان اردت وجوب التصدير في الكتابة
فالكبرى ممنوعة اذ يجوز الابتداء بالكلم من غير كتابة في صدر الكتاب
اذ لا يدل الحديث على وجوب كتابته وانما يدل على وجوب مطلق
الابتداء بالمحمد * فصل * ان كنت معرفا فاعلم ان التعريف تصوير
محض في الذهن فلا يتعلق به منع ولا معارضة الا انه يشترط لصحته
شروط منها المساواة للمعرف ومنها الجلاء والوضوح منه فلا سائل
ان يبطله بانه غير جامع لافراد المعرف او غير مانع عن اغتياره وكل
تعريف شانه هذا باطل او مستلزم للدور او التسلسل او بانه مساو
للمعرف في المعرفة والجهالة وهكذا وناقض التعريف مستدل
وموجه مانع فلان تمنع عدم الجمع او المنع او بطلان التعريف
الغير الجامع او الغير المانع بناء على ان المساواة ليست بشروط عند
المتقدمين وان تمنع استلزام الدور او التسلسل او بطلانها بناء على
ان الدور المعنى والتسلسل في الامور الاعتبارية ليسا بمحالين وان
تمنع المساواة في المعرفة والجهالة بناء على ان الخفاء والوضوح
مما يختلف بحسب الازهان كان يقول السائل تعريف كل من المنع
والنقض والمعارضة فاسد لان تعريف المنع غير صادق على منع
المدعى الغير المدلل وتعريف النقض غير صادق على نقضه وكذا
تعريف المعارضة غير صادق على المعارضة التقديرية مع ان كلا
منهما من افراد معرفاتها وكل تعريف هذا شانه فاسد فيمنع
كون كل منهما من افراد المعرف مجردا او مستندا بان اطلاق المنع
والنقض والمعارضة عليها مجاز كما عرفت والتعريفات للعاني الحقيقية
(واعلم ان التعريف والتقسيم الاسبقاني لا يفتضان الا بفردها محقق)

في نفس الامر واما الابحاث الواردة على الدعاوى الضمنية
 في التعريفات كان يقال لانسلم انه فصل وانه جنس وهكذا فداخله
 فيما سبق * فصل * ان كنت قاسما فتقسيمك اما عقلي وهو الذي
 يحكم العقل بمجرد تصور اقسامه بانحصار المقسم فيها كتقسيم
 المفهوم الى الموجود والعدوم وتقسيم العدد الى الزوج والفرد
 واما تقسيم استقرائي وهو الذي ليس كذلك كتقسيم السند الى
 الاقسام الاربعة المتقدمة فان العقل يجوز ان يكون السند مبينا
 ايضا لكن لم يوجد ذلك كما قيل وكل منهما اما حقيقي او هو الذي
 لم يتصادق اقسامه في شيء واحد ولو باعتبارات وحيثيات مختلفة
 مثاله من العقلي ما تقدم ومن الاستقرائي تقسيم العنصر الى الاقسام
 الاربعة واما تقسيم اعتباري وهو التقسيم المتصادق الاقسام
 باعتبارات مختلفة مثاله من العقلي تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة
 ان اكتفى في تعريف الحرف بما لا يدل على معنى مستقل في نفسه
 ومن الاستقرائي تقسيمها اليها ان زيد في تعريفه كونه آلة للملاحظة
 الغير فان لفظ من يكون حرفا واسما باعتبار دلالتين وكذا لفظ على
 يكون حرفا وفعللا باعتبارهما وكذا لفظ ينصرف وكذا سائر الاسماء
 والافعال فانها باعتبار كونها مأولة بهذا اللفظ تكون اسما
 كما في قولنا نصر فعل ماض فالتقسيم العقلي يبطل بمجرد تجوز العقل
 قسما آخر دون الاستقرائي والحقيقي يبطل بالتصادق مطلقا
 والاعتباري لا يبطل بالتصادق في شيء بالاعتبارات لكن يبطل
 ايضا بالتصادق باعتبار واحد كما اذا قسمنا الانسان الى ساكن اليد
 والى الكاتب والى محرك اليد فان التسمين الاخيرين متصادقان
 باعتبار واحد فيجب ان يراد بمحرك اليد ما عدا الكاتب بقاعدة ان
 مقابلة العام بالخاص توجب تخصيص العام بما وراءه فلا سائل ان ينقض
 التقسيم بان قسما كذا من المقسم وليس بداخل في الاقسام فيكون
 تقسيمك هذا غير حاصر اوليس من المقسم وهو داخل في الاقسام
 فيكون هذا تقسيما الى الغير او غير مانع او بانه يجوز العقل فيه قسما آخر

او تقسيم متصادق الاقسام وكل تقسيم شأنه هذا باطل فهذا
التقسيم باطل وناقض التقسيم مستدل وموجه ايضا مانع فلك
ان تمنع كون القسم من المقسم او عدم كونه من المقسم مجردا او مستندا
بتحرير المقسم وان تمنع تجويز العقل قسمي آخر وان تمنع التصادق
مستندا بتحرير الاقسام فيهما ايضا وان تجوز التجوز او التصادق
مستندا بانه استقرائي او اعتباري كان يقال تقسيم وظائف السائل
الى الاقسام الثلاثة المقدمة باطل لان تجريد المنع عن السند يدل
على جواز الابطال بلا دليل فالابطال من السائل بلا شاهد المدعى
المدلل او الغير المدلل او الدليل او المقدمة من الوظائف الموجهة
وهو ليس بداخل في الاقسام وكذا ابطال المقدمة الغير المدللة
بدليل يدل على بطلانها وكل تقسيم هذا شأنه باطل ويحجب عنه
بان كون تلك الابحاث من الوظائف الموجهة بمنوع كيف وقعدوا
الابطال من غير دليل مكابرة كنع البديهي الجلي واما المنع فطلب
الدليل والطلب لا يحتاج الى شاهد بخلاف الابطال الذي
هو الحكم بالابطال فلا يسمع من غير دليل وايضا قعدوا
ابطال المقدمة الغير المدللة بدليل يدل على
فسادها غصبا غير مقبول ايضا وفيه ما فيه

الحمد لله الذي يسر لنا ختام طبع هذا الشرح النافع * المنسوب
الى الفاضل البارع * حسن پاشا زاده على متن الكامل التحرير
المشتهر بكتبوى من الآداب مع هذا المتن الموجز اللطيف وذلك
بدار الطباعه العامرة * فى عصر مؤسس اصول الدولة الاسلاميه *
ومرخص حصون الممالك العثمانية * السلطان ابن السلطان
مولانا السلطان (عبد العزيز خان) ابد الله دولته على ممر الازمان
فى اوائل رمضان مبارك سنة اربع
وثمانين ومانتين والى